PEACE
PARADIGMS

Berghof Foundation

تحدّيات الأمن المناخي في العراق

نقاط الدخول لحوارٍ على المستوي المحلّي

تم إنتاج هذا التقرير في إطار مشروع تعزيز القدرات العراقية للاستجابة لمخاطر المناخ وتأثيرها على ديناميكيات الصراع القائمة والذي تنفذه مؤسسة بيرغوف و مسارات السلام بدعم من الوزارة الخارجية الألمانية و كما هو جزء من ركيزة السلام لمخاطر المناخ بقيادة أدلفي.

الشكر والتقدير

لم يكن هذا البحث ممكنًا لولا دعم العديد من الأفراد والكيانات. أولاً، نتقدم بشكر خاص للباحثين والمحاورين الذين أجروا المقابلات وكذلك لشركاء المقابلات في العراق لتخصيص وقتهم للحضور وتبادل وجهات نظرهم و الذي هو موضع تقدير كبير. يود فريق المشروع أيضًا أن يشكر أدلفي على تشكيل الإطار التحليلي ولتوفير خبراتهم. أخيرًا ، يود فريق المشروع بشكل خاص أن يتقدم بالشكر لوزارة الخارجية الفيدرالية الألمانية على التكرم بدعم المشروع الذي تم إصدار هذا التقرير في إطاره.

التحرير: فيل جاكسون

التصميم: AMBERPRESS، وكاتيا كوبرلين، وجوسيا وارينك

الترجمة: شاديا نهرا وThe Language Platform

نشرت من قبل

مؤسسة مسارات السلام
حي القادسية، محلّة ٦٠٦
زقاق ١٤, دار ٣٣
بغداد، العراق

بختياري, مجمع MNW
مبنى B٣، الطابق ٨، شقة ١ و٤
أربيل، العراق
www.ppo-iq.org

مؤسّسة بيرغوف الانسانية
ليندين ستراسس ٣٤
برلين ١٠٩٦٩
ألمانيا
www.berghof-foundation.org

©٢٠٢٣. يتم توزيع هذا العمل بموجب ترخيص كريتف كومونس اتريبيوشن ٤,٠.

تحدّيات الأمن المناخي في العراق

نقاط الدخول لحوارٍ على المستوي المحلّي

المحتويات

١. الملخص التنفيذي **٤**

٢. الغرض ومنهجية البحث **٨**

٣. لمحة عامة عن ديناميات النزاع وتغيُّر المناخ في العراق **١٠**
ديناميات النزاع في العراق ١٠
تغيُّر المناخ في العراق ١١

٤. النتائج المشتركة بين الأقضية والنتائج حسب القضاء والمتعلّقة بالمناخ والنزاعات **١٧**
النتائج المشتركة بين الأقضية ١٧
النتائج المتعلّقة بالقضاء ٢١
قضاء عفك (محافظة القادسيّة) ٢١
قضاء بيجي (محافظة صلاح الدين) ٢٤
قضاء جمجمال (محافظة السليمانيّة) ٢٦
قضاء الحمزة الشرقي (محافظة القادسية) ٢٨
قضاء الحويجة (محافظة كركوك) ٣٠
قضاء كلار (محافظة السليمانية) ٣٣
قضاء كفري (محافظة السليمانية) ٣٥
شط العرب (محافظة البصرة) ٣٧
قضاء الزُبير (محافظة البصرة) ٣٩

٥. التوصيات الرئيسية **٤١**

١. الملخص التنفيذي

بدأ العراق يشعر بوطأة تغيُّر المناخ وزيادة المخاطر الأمنية ذات الصلة. ويتأثر العراق بتغيُّر المناخ نتيجة تعرّض البلد بشكل كبير لعوامل تغيّر المناخ، وقابليته للتضرّر من هذه العوامل، وافتقاره إلى القدرة على التكيّف، لا سيما بسبب ضعف الإدارة والهيكليات والآليات للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ. وكان لزيادة الظواهر الجوية القصوى خلال العقد الماضي – بدءاً من درجات الحرارة المرتفعة والجفاف والتصحّر وصولاً إلى الفيضانات والعواصف الرمليّة والغبارية - عدّة عواقب وخيمة، تجدر الإشارة إلى أربع منها على وجه الخصوص نظرًا لخطورتها: ندرة المياه؛ وفقدان سبل العيش الاقتصادية، لا سيما بالنسبة للأشخاص المعتمدين على القطاع الزراعي الذي انهار بسبب آثار تغيُّر المناخ؛ والنزوح والهجرة بسبب المناخ؛ وتزايد انعدام الأمن الغذائي. وأدّت آثار تغيُّر المناخ إلى تفاقم التحدّيات الكثيرة التي تواجهها البلاد، خاصّةً تلك المرتبطة بالنزاع الأخير مع ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (المعروف أيضًا باسم داعش)، فضلاً عن المحرِّكَيْن الرئيسيَيْن للتوتّر والنزاعات في فترة ما بعد العام ٢٠٠٣، والاستبعاد السياسي وسوء الادارة.

تسعى هذه الدراسة إلى التعمّق بشكلٍ أكبر في قضيّة تغيُّر المناخ، وارتباطها وتأثيرها على ديناميّات النزاع في كافّة أنحاء البلاد. وهي تنظر على وجه التحديد في تسعة أقضية تتوزّع بين محافظات البصرة وكركوك والقادسية وصلاح الدين والسليمانية، فتقوم بتحليل مسارات مخاطر الأمن المناخي لاستكشاف الطرق التي يساهم من خلالها تغيُّر المناخ في انعدام الأمن واندلاع النزاعات في هذه الأقضية. ستساعد هذه المسارات الموصوفة أدناه والمستنِدة إلى نهج مجمّع الفكر والعمل المستقلّ للمناخ والبيئة والتنمية «أدلفي»[١] وأبحاثه، على استكشاف العلاقة بين المناخ والأمن وفهم كيفيّة الترابط بين المناخ والنزاعات في العراق.

- الموارد الطبيعية. يمكن لآثار التغيُّر المناخي، مثل التغيّرات في درجات الحرارة والهطول، التأثير على الوصول إلى الموارد الطبيعية وتوافرها، مثل الأرض والمياه، وبخاصة في المناطق الريفية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تزايد المنافسة والتوترات بين المجموعات أو المجتمعات المختلفة. ومن المحتمل أن تتفاقم المنافسة على الموارد الطبيعية لتتحول إلى أعمال عنف أو نزاعات.

- انعدام الأمن المعيشي. تؤثر الفيضانات أو العواصف أو حرائق الغابات أو المخاطر البطيئة الظهور مثل الجفاف أو انخفاض المتساقطات بشكل سلبي على سبل العيش. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى النزوح والهجرة. ونتيجةً لارتفاع معدلات البطالة، وهشاشة الدولة، وتدني قدرة المدن على استضافة الوافدين الجدد، إلى جانب عوامل أخرى، غالبًا ما لا يجد الأشخاص أمامهم خيارًا سوى اللجوء إلى الأنشطة التي تفاقِم التدهور البيئي، مثل سوء التكيّف أو الاقتصادات غير المشروعة. ويمكن أن يؤدي هذا أيضًا إلى حدوث توترات تنافسية بين السكان والأشخاص النازحين حديثاً.

- انعدام الأمن الغذائي. تساهم آثار تغيُّر المناخ على سبل العيش، مثل الزراعة، في حدوث تقلبات في أسعار المواد الغذائية وإمداداتها مما قد يشكّل دافعاً لنشوء الاحتجاجات وانعدام الاستقرار السياسي. وعندما يقترن ذلك بالاعتماد الكبير على الأسواق الدولية المتقلبة التي تؤثر على الاستقرار السياسي، يمكن أن يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وقيام الدولة باستخدام العنف ضد المواطنين.

- سوء الادارة. أظهرت الأبحاث أن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ تكتسب أهميّة خاصة عندما تكون آليات الحوكمة ضعيفة أو غير فعالة من حيث وجودها، وشرعيتها، وقدراتها. وتؤثر التغيرات الفعلية المرتبطة بالمناخ والظواهر

١ لمزيد من المعلومات حول أدلفي ونهجها، راجعو https://www.adelphi.de/en/project/mainstreaming-climate-security-considerations-recovery-pathways. ومنهجية مخاطر الطقس، المنهجية | مخاطر التجوية.

الجوية المتطرفة على المجتمع والأمن البشري، كما على الأنظمة المعتمِدة على عددٍ من العوامل التي تؤثر على قابلية تأثر الأشخاص المتضرّرين والاقتصادات والأنظمة السياسية. ويساهم كلٌّ من انخفاض القدرة على التكيّف للاستجابة لآثار تغيُّر المناخ، وضعف آليات حل النزاعات أو غيابها في تفاقم ديناميات النزاع.

- الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ. يمكن أن تساهم الظواهر الجوية القصوى والكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ، مثل الفيضانات أو حرائق الغابات أو الزلازل، عند اقترانها بالاستجابة الحكومية غير الكافية والاستبعاد الملحوظ، في بروز الشكاوى والمظالم وانعدام الاستقرار السياسي. ويمكن أن تتسبب المخاطر المناخية في تقويض السلطات، أو إضعاف قدرات الدولة، أو التصدي لسيطرة الدولة، ما قد يؤدي بدوره إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وقيام الدولة باستخدام أساليب القمع والعنف ضد المواطنين.
- النتائج غير المقصودة للسياسات. في الحالات التي تفشل فيها سياسات تغيُّر المناخ أو عندما تضع السلطات المركزية أو المجتمع الدولي سياسات لا تراعي النزاعات، يمكن أن تؤدي العوامل المناخية إلى بروز أعمال العنف أو الاضطرابات الاجتماعية. وفي حال كانت هذه السياسات مصمّمة بشكلٍ سيئ و/أو مقترنة بنظام تنازلي لصنع القرار، فمن الممكن أن تؤدي إلى تهميش المجتمعات أو زيادة الشكاوى والمظالم القائمة في المجتمعات الضعيفة.
- غياب رابط سببي مباشر: ما زال يتعيّن استكشاف الآليات السببيّة المحددة التي تربط بين تغيُّر المناخ وانعدام الأمن والنزاع (العنيف). وفي حين أنه لا يوجد رابط سببي بين تغيُّر المناخ والنزاع، من الواضح أن تغيُّر المناخ يمثل تهديدًا أو مضاعِفًا للمخاطر.

بشكلٍ عام، أظهرت الدراسة أن المسارات المختلفة موجودة إلى حدّ ما في الأقضية، مع الإشارة إلى أن الموارد الطبيعية، وانعدام الأمن المعيشي، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء الحوكمة هي التحدّيات الأبرز فيها.

الأقضية / المسار	عفك	بيجي	جمجمال	الحمزة الشرقي	الحويجة	كلار	كفري	شط العرب	الزبير
الموارد الطبيعي	x	x	x	x	x	x	x	x	x
انعدام الأمن المعيشي	x	x	x	x	x	x	x	x	x
انعدام الأمن الغذائي	x	x	x		x	x	x	x	x
سوء الحوكمة	x		x		x	x	x	x	x
الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ		x							
النتائج غير المقصودة للسياسات							x		
عدم وجود رابط سببي مباشر				x					

على الرغم من اختلاف ديناميات المسارات والنتائج الخاصة بكل قضاء من الأقضية التي تمّ النظر فيها، إلّا أنّه تمّ التوصل إلى نتائج شاملة تتضمن ما يلي:

لم يؤدِ تغيُّر المناخ إلى تفاقم محرّكات النزاع الحالية فحسب، بل أثار أيضًا توترات حول قضايا جديدة. وجدت الدراسة أن المحركات الهيكلية الحالية للنزاع - عدم المساواة في الحصول على الخدمات، بما في ذلك الوصول إلى المياه وملكية الأراضي، والاستبعاد السياسي، وسوء الحوكمة، وضعف مؤسسات الدولة. - قد تزايدت في كافّة الأقضية المشمولة في الدراسة بدرجات متفاوتة. فعلى سبيل المثال، تسبّبت الآثار الناجمة عن تغيُّر المناخ في معظم الأقضية في زيادة تراجع خدمات المياه التي هي أصلًا دون المستوى. وفي الوقت نفسه، ظهرت مجموعة من المحركات المباشرة الجديدة للنزاعات والتوترات تتمثل في النزاعات على المياه والأراضي (الموارد الطبيعية وسبل العيش). كما شهد عدد كبير من الأقضية خلافات حول تحويل المجاري المائية، والآبار، وطبقات المياه الجوفية، هذا بالإضافة إلى سوء الإدارة العامة لموارد المياه. وبرزت خلافات بين ملّاك الأراضي الرعوية والرعاة: بسبب تناقص أوراق النباتات في الأراضي العامة، لجأ الرعاة إلى أساليب رعي غير قانونية لإطعام ماشيتهم التي غالبًا ما تتعدى على الأراضي ذات الملكية الخاصة. أخيرًا، تساهم آثار تغيُّر المناخ أيضًا في تعزيز الانقسامات القبلية في غالبية الأقضية المشمولة في الدراسة والتي تُعدّ الهوية القبلية سمة بارزة فيها.

ظهرت ثلاث تبعات رئيسية لتأثير تغيُّر المناخ على سبل العيش في الأقضية التي يغطيها التقرير. تتمثل التبعة الأولى في حقيقة أن القطاع الزراعي قد تضرر بشكلٍ كبير من تغيُّر المناخ، مما تسبّب في انخفاضٍ حادٍ في المحصول الزراعي والأمن المالي. وقد دفع ذلك بدوره الأشخاص الذين يعتمدون على القطاع الزراعي كمصدر لكسب عيشهم، كالمزارعين وأصحاب المواشي والرعاة، إلى التخلي عن عملهم والنزوح إلى مناطق أكثر حضرية بحثًا عن فرص عمل بديلة. وأدّى تدفق النازحين الجدد إلى المناطق الحضرية التي تعاني أصلًا من تعثّر المؤسسات الحكومية المحلية وازدحام الأسواق الاقتصادية إلى تصعيد التوترات. ثانيًا، وفي إطار التبعة السابقة، أدّى انخفاض المحصول الزراعي إلى عدم قدرة العرض على تلبية الطلب العام، مما أدّى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأقضية. وقد أثر ذلك على القوة الشرائية والقدرة على إعانة جميع السكان في الأقضية، وبخاصةً الأشخاص الأكثر قابليّة للتأثر بتغيُّر المناخ: أولئك الذين يعتمدون على القطاع الزراعي من أجل البقاء على قيد الحياة، والذين هم بمعظمهم من المجتمعات الريفية. ثالثًا، أصبحت صحّة السكان معرّضة للخطر بسبب تغيُّر المناخ والتدهور البيئي. وباتت مصادر المياه أكثر تلوثًا، كما أظهرت التقارير أن أسعار المياه الصالحة للشرب قد ارتفعت، مما جعل السكان الأفقر غير قادرين على الحصول على مياه نظيفة وبأسعار معقولة. ونتيجة لذلك، اضطر الكثيرون إلى استخدام المياه الملوثة، مما ساهم في زيادة المشاكل الصحية. وأدى انعدام الأمن المعيشي هذا إلى توسيع الفجوة بين السكان ومؤسسات الدولة، حيث يفقد السكان ثقتهم في قدرة الحكومة على الاستجابة لاحتياجاتهم الأكثر إلحاحًا.

تمّ تحديد عدة جهات فاعلة رئيسية في الأقضية على أنها تضطلع بدورٍ أساسي في مكافحة آثار تغيُّر المناخ وتأثيره على الأمن والاستقرار. وتشمل هذه الجهات زعماء القبائل والسلطات الحكومية - المحلية والوطنية وفي المحافظات - والجهات الفاعلة الأمنية، والمنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية الوطنية. وتُظهر أحد الاتجاهات الرئيسية الناشئة في كافّة الأقضية بروز تصوّرٍ بين السكان ومقدمي المعلومات الرئيسيين بأن استجابة الجهات الحكومية للتحديات والأزمات الناجمة عن تغيُّر المناخ غير كافية وغير فعالة. ويُعزى ذلك إلى عائقَيْن رئيسيَيْن: نقص الموارد - تُعتبر ميزانيات الأقضية غير كافية لوقف موجة التحديات المناخيّة – ومحدودية القدرات. أما في ما يتعلّق بالعائق الأخير، فيعتقد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن السلطات الحكومية الناشطة في الأقضية، لا سيما تلك التي تضطلع بدورٍ أساسي في

القضايا ذات الصلة، تفتقر إلى استراتيجية متكاملة لمعالجة القضايا التي تنشأ وتتفاقم نتيجة تغيُّر المناخ. وتشمل هذه السلطات القائم مقام، ومدراء النواحي، ووزارة الزراعة التي لديها لجان فرعيّة في بعض الأقضية مختصّة بتخفيف النزاعات بشأن الأراضي والموارد، ومديرية إزالة الغابات ومديرية المياه (في وزارة الموارد المائية).

التوصيات الرئيسية:

- التوصية الأولى: تعزيز العمليات التشاركية والشاملة: تيسير عمليات الحوار التي تربط بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والوطنية وتشركها، والهادفة إلى حل المشاكل وتطوير استراتيجيات لمعالجة مخاطر الأمن المناخي.

- التوصية الثانية: تعزيز التآزر والتعاون على المستويات المحلية والوطنية والدولية وبينها: الوصل بين العمليات المحلية والوطنية الساعية إلى التصدّي لتغيُّر المناخ وآثاره.

- التوصية الثالثة: إدراج الاستجابات المناخية ضمن خطط الميزانية: المناصرة في سبيل زيادة الحكومة الاتحادية لمخصّصات الميزانية الخاصّة بالمناطق التي تعكس، كحد أدنى، الجوانب الأكثر لخطة التصدّي للمناخ.

- التوصية الرابعة: تعزيز قدرات الجهات الرئيسة صاحبة المصلحة وتنمية مهاراتها الفنية: تحسين قدرات الجهات الفاعلة الحكومية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والاستجابة عبر سياسة مقاومة الظواهر المناخية، وهو أمر يجب القيام به تزامنًا مع جهود معالجة الفساد الإداري.

- التوصية الخامسة: تعزيز الحوكمة الفعالة: دعم جهود الوساطة لحلّ العقبات المتعلقة بالحوكمة والناجمة عن مشكلة الأراضي المُتنازَع عليها التي تمنع تطبيق الحلول والإجراءات التي من شأنها أن تساعد في التخفيف من آثار أزمة المناخ.

- التوصية السادسة: تعزيز جهود الوساطة على المستوى الدولي: دعم الوساطة بين الحكومة العراقية وإيران وتركيا والمناصرة في سبيلها نظرًا إلى موقع العراق كمتلقٍّ للمياه.

- التوصية السابعة: تعزيز البحث الشامل: دعم التركيز الأكبر على فهم المخاطر الأمنية الحالية والمستقبلية المرتبطة بالتغيرات المناخية، واستكشاف المزيد من المجالات المترابطة، مثل التفاعل بين المناخ والنزاعات والنوع الاجتماعي و/أو الثروة، واستكمال النهج التحليلي الحالي بمزيد من المنهجيات لضمان فهم شامل للموضوع.

٢. الغرض ومنهجية البحث

في إطار مشروع تعزيز قدرات العراق للاستجابة لمخاطر تغيُّر المناخ وتأثيرها على ديناميات النزاعات القائمة، أجرت مؤسسة بيرغوف (Berghof) ومؤسسة مسارات السلام (PPO) دراسة تهدف إلى توفير فهمٍ أفضل لتأثير تغيُّر المناخ على ديناميات النزاعات القائمة، وتحديد نقاط دخول لبدء المشاورات والتبادل والحوار حول الموضوع مع أصحاب المصلحة المحليين، والحكومات المحلية والإقليميّة والفيدرالية، والمنظمات الدولية. أُجريت الدراسة في الأقضية التسعة التالية:

- شط العرب والزبير في محافظة البصرة
- عفك والحمزة في محافظة القادسية
- بيجي في محافظة صلاح الدين
- كفري وكلار وجمجمال في محافظة السليمانية
- الحويجة في محافظة كركوك

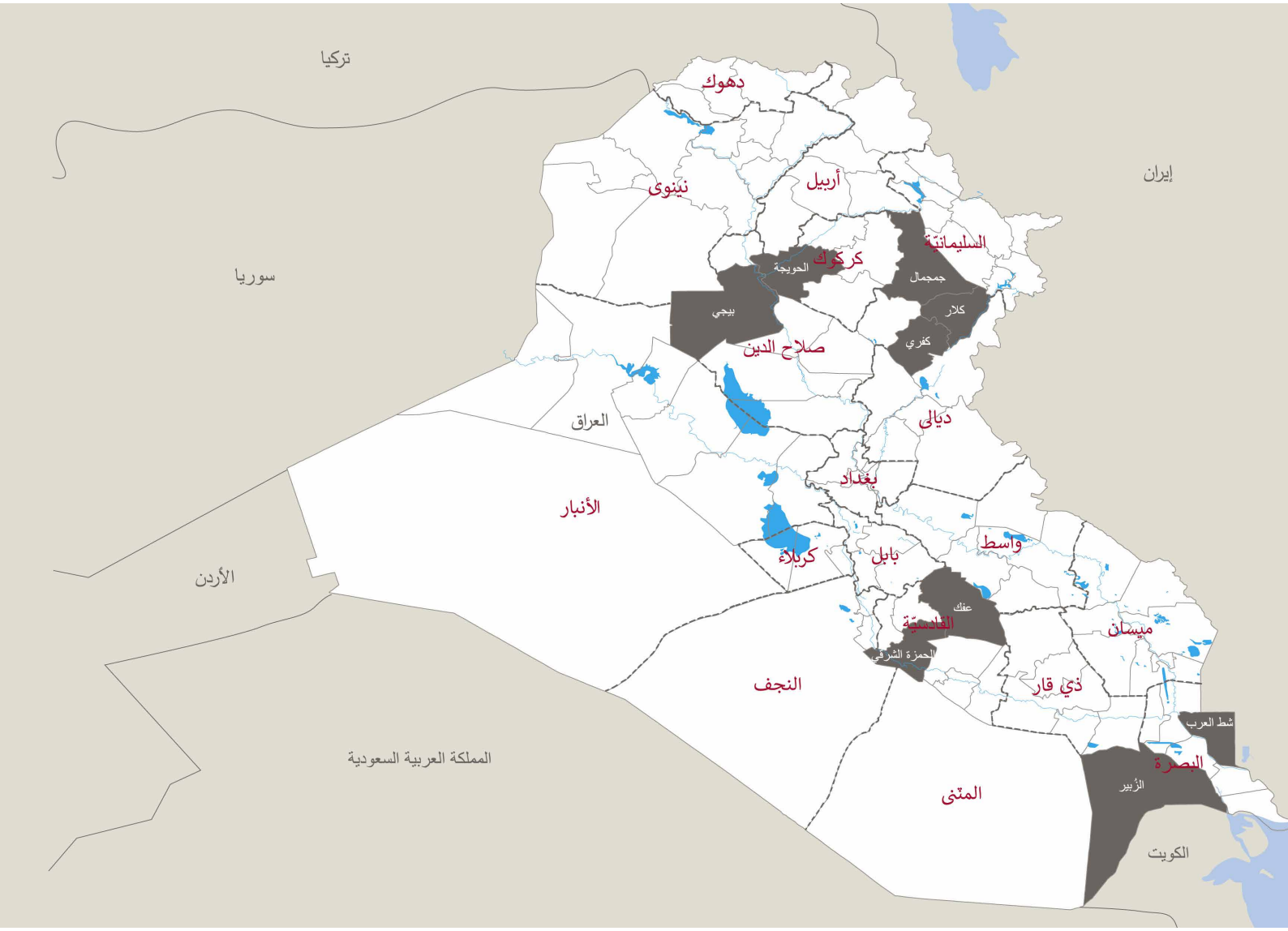

تـمّ اختيـار الأقضيـة التسـعة مسـبقًا بنـاءً عـلى معايـير تجمـع بـين عوامـل الخطـر المناخيّة/البيئيـة المختلفـة (مسـتويات المتسـاقطات المتفاوتـة، والكـوارث الناجمـة عـن تغيّر المنـاخ، ونـدرة الميـاه) والتحدّيـات المتعلقـة بالسـلام/الأمن (التوتـرات داخـل المجتمعـات المحليّـة وفي مـا بينهـا، والمناطـق المسـتردّة مـن تنظيـم داعـش، والحوكمـة/الأراضي المتنـازع عليهـا، والتحديـات التـي تواجـه النازحـين /المجتمعـات المضيفـة، إلـخ) مـن أجـل تحليـل كيفيـة تفاعـل المحـرّكات المختلفـة عنـد تداخـل مخاطـر المنـاخ وديناميـات النـزاع. كـما اختيرت الأقضيـة بطريقـة تضمـن توازنهـا جغرافيًـا وديموغرافيًـا وسياسـيًا لتعكـس التنـوع الداخـلي للعـراق وتكوينـه.

أجريَـت الدراسـة بنـاءً عـلى نهـجٍ نوعـي يرتكـز عـلى المقابـلات شـبه المنظمـة والمتعمّقـة ومناقشـات مجموعـات التركيـز. تـم إجـراء مقابـلات شـبه منظمـة ومتعمقـة مـع مقدمـي المعلومـات الرئيسـيين مـن الأقضيـة التسـعة. في المجمـوع، تـم إجـراء ٤٦ مقابلـة: خمـس مقابـلات في كل قضـاء مـن الأقضيـة الثمانيـة، وسـت مقابـلات في بيجـي. تمـت مقابلـة ٤٣ رجـلاً وثـلاث نسـاء. وإلى جانـب هـذه المقابـلات، تـم تنظيـم مناقشـات لمجموعـات التركيـز مـع السـكان: أُجريـت ثـلاث مناقشـات في كل قضـاء (مجموعهـا ٢٧)، وحضرهـا مجموعـه ٢٦٥ فـردًا مـن المجتمـع (٢٢٠ رجـل و٤٥ امـرأة). ويعـود انخفـاض مشـاركة النسـاء في مناقشـات مجموعـات التركيـز (٢٠٪) إلى سـببين رئيسـيين. أولاً، كان مـن الصعـب العثـور عـلى نسـاءٍ يحملـن ألقابًـا أو مناصـب تنـدرج ضمـن فئـات المشـاركين المسـتهدفة، مثـل الجهـات الفاعلـة الإداريـة والأمنيـة، وزعـماء القبائـل، والمزارعـين، والمخاتـير، والناشـطين. أمـا السـبب الثـاني فيعـود إلى أن التقاليـد المحليـة والأعـراف القبليـة السـائدة في بعـض المواقـع المسـتهدفة تقيّـد مشـاركة المـرأة. وتشـمل المواضيـع التـي تـمّ التطـرق إليهـا في المقابـلات ومناقشـات مجموعـة التركيـز ديناميـات النـزاع واتجاهاتـه القائمـة، وآثـار تغـيُّر المنـاخ التـي شـهدتها الأقضيـة، وعواقبهـا، وآليـات المواجهـة والاسـتجابات المعتمـدة مـن قبـل المجتمعـات والسـلطات.

تنقسـم الدراسـة إلى ثلاثـة أقسـام. يعـرض القسـم الأول لمحـة عامـة عـن ديناميـات النـزاع واتجاهـات تغـيُّر المنـاخ في العـراق. ويتعمّـق الجـزء الثـاني في النتائـج الشـاملة التـي تـمّ التوصـل إليهـا وتلـك الخاصـة بالأقضيـة. وفي مـا يتعلّـق بالنتائـج الخاصـة بالأقضيـة، يُعـرض توصيـف عـن كل قضـاء مـن الأقضيـة التسـعة وتقـدّم توصيـات لـكل منهـا. وتجـدر الإشـارة إلى أن النتائـج المقدمـة الخاصـة بالأقضيـة هـي مختـصرة مأخـوذة مـن تقاريـر مفصّلـة حـول الأقضيـة. وتختتـم الدراسـة بتقديـم عـدة توصيـات عامـة تسـتهدف المجتمـع الـدولي والجهـات الفاعلـة الحكوميـة التـي يمكـن أن تسـاعد في التخفيـف مـن بعـض التحديـات والتوتـرات المرتبطـة بآثـار تغـيُّر المنـاخ.

٣. لمحة عامة عن ديناميات النزاع وتغيُّر المناخ في العراق

يعرض هذا القسم لمحة عامة عن العوامل الرئيسية التي تشكّل ديناميات النزاع في العراق. ثم يسلّط الضوء على تأثير تغيُّر المناخ على البلاد والطرق التي يؤثر بها بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر على ديناميات النزاع.

ديناميات النزاع في العراق

منذ عام ٢٠٠٣، ساهمت عوامل عدّة في رسم ديناميات النزاع في العراق، وأبرزها الاستبعاد السياسي وسوء الحوكمة. في الواقع، أضفى النظام السياسي لما بعد عام ٢٠٠٣ الطابع المؤسسي على الهويّة العرقية -الطائفية باعتبارها المؤشر الرئيسي للتمثيل السياسي. ونتيجةً لذلك، انقسمت المنافسة السياسية والوصول إلى الموارد على أساس الانقسامات العرقية والدينية، وكان أبرزها بين المجتمعات العربية الشيعية، والعربية السنية، والكردية. وقد أدّت ديناميات المنافسة السياسية داخل هذا النظام، التي ترتكز على اعتبارات عرقية-طائفية، إلى تعرّض عددٍ من الأفراد من مختلف المجتمعات في العراق للتهميش والاستبعاد السياسيَيْن في مراحل مختلفة طوال فترة ما بعد عام ٢٠٠٣.

تشكّل المناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان مصدرًا دائمًا للنزاع أيضًا. تقع هذه المناطق في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى، ومن المفترض تسوية وضعها نهائيًا وفق إجراءات محدّدة في المادة ١٤٠ من الدستور. وعلى الرغم من تحديد موعد نهائي لذلك في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٧، إلا أنه لم يتمّ تنفيذ المادة ١٤٠ بعد. وفي ظلّ غياب تنفيذ هذه المادة، تعرّضت المناطق المتنازع عليها لمنافسة شديدة بين الحكومة العراقية والكيانات المؤيدة لحكومة إقليم كردستان، حيث يتنافس كلّ طرف على ولاء أفراد هذه المجتمعات ودعم مطالبتهم بالأراضي المعنيّة. لم تتسبّب هذه الممارسات والمنافسة بخلق توترات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان فحسب وإنما أيضًا ضمن المجتمعات المقيمة في هذه المناطق وفي ما بينها، وبين المجتمعات والطرف الذي يسيطر على المنطقة.

شكّل سوء الحوكمة أيضًا محرّكًا رئيسيًا للنزاع والتوتر في العراق منذ الحرب مع تنظيم داعش. فقد فشلت مؤسسات الدولة على نحوٍ مستمرّ في تقديم الخدمات الأساسية بكفاءةٍ وفعالية، وبات عدد كبير من المناطق يعاني من انقطاعٍ مستمرٍ للتيار الكهربائي، ونقص المياه الصالحة للشرب، وسوء صيانة شبكات الصرف الصحي، وتردّي حالة الطرقات. ويشكّل ضعف البنية التحتية، والافتقار إلى القدرات التقنية والمعرفة المتعلقة بتنفيذ الخدمات، عوامل رئيسية مساهمة في النزاعات.[٢]

يعتمد العراق على تدفق المياه من مصادر تنبع من تركيا وإيران. وبما أنّ كلا البلدَين بنيا السدود ومحطات توليد الكهرباء على مصادر المياه هذه، انحصرت كمية المياه التي تتدفق إلى العراق. وفي العام ٢٠٢٢، انخفضت كمية المياه المندفقة إلى البلاد من تركيا بنسبة ٦٦٪، في حين انخفضت المياه المتدفقة من إيران بنسبة ٩٠٪. ومع تصاعد التوترات بين العراق والدول المجاورة له، يلقي كل

٢ دودج، توبي ورياد منصور: الطائفية واللاطائفية في الصراع حول السلطة السياسية في العراق (Sectarianization and Desectarianization in the Struggle for Iraq's Political Field)، مجلة The Review of Faith & International Affairs، الإصدار ١٨، العدد ١، ٢٠٢٠؛ القروي، حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٤؛ مجيد، هاوكر ج. وحسين، اشتياق: ديناميات الصراع في العراق ما بعد ٢٠٠٣: منظور المعضلة الأمنية (Iraq: A Security Dilemma Perspective ٢٠٠٣-Ishtiaq: Conflict Dynamics in Post)، ٢٠٢١.

مـن تركيـا وإيـران باللـوم عـلى تغـيّر المنـاخ في انخفـاض الميـاه المتدفقـة إلى العـراق.[٣]

تغيُّر المناخ في العراق

تغـيّر المنـاخ يؤثّـر بالفعـل عـلى العـراق، ولا سـيّما في مـا يتعلّـق بأنمـاط هطـول الأمطـار. ومنـذ خمسـينيّات القـرن المـاضي، سُـجّلت زيـادة في هطـول الأمطـار بمقـدار ٢,٤ ملـم / شـهر في القـرن في الشـمال الشرقـي، بينـما انخفـض هطـول الأمطـار في الغـرب الجـاف بمقـدار ٥,٩٣ ملـم / شـهر في القـرن. ومـن المتوقّـع أن تسـتمر هـذه الاتّجاهـات، بالإضافـة إلى زيـادة متوسّـط درجـة الحـرارة السـنويّة بمقـدار درجتـين مئويّتـين وزيـادة حـدوث موجـات الحـرّ وأحـداث هطـول الأمطـار الغزيـرة في جميـع أنحـاء البـلاد بحلـول العـام ٢٠٥٠[٤]. وتفـترض أبحـاث أخـرى أنّـه في ظـلّ سـيناريو الانبعاثـات العاليـة، يمكـن أن يرتفـع المتوسّـط السـنوي لدرجـات الحـرارة بأكـثر مـن ٥ درجـات مئويّـة بحلـول نهايـة القـرن[٥]. فمـع ارتفـاع درجـات الحـرارة، مـن المتوقّـع زيـادة الوفيّـات المرتبطـة بالحـرارة في جميـع أنحـاء البـلاد وزيـادة العواصـف الرمليّـة والترابيّـة[٦]. بالإضافـة إلى ذلـك، مـن المتوقّـع أن يشـهد نصيـب الفـرد مـن الميـاه المتوفـرة انخفاضًـا حـادًا في السـنوات القادمـة، ونظـرًا لانخفـاض جريـان الأمطـار في الأقضيـة الجنوبيّـة بنسـبة ٢٢٪[٧]؛ مـن المتوقّـع أن تسـتمر ظـروف الجفـاف وتـزداد؛ وأن يرتفـع مسـتوى سـطح البحـر، مـا يهـدّد مناطـق رئيسـة في محافظـة البـصرة بحلـول العـام ٢٠٥٠[٨].

٣ المونيتور: اتهامات متبادَلة بين العراق وإيران حول تدفق المياه (Iran, Iraq exchange accusations over water flow). الرابط: https://www.al-monitor.com/originals/2022/01/iran-iraq-exchange-accusations-over-water-flow.

٤ الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة، ٢٠١٧. موجز المخاطر المناخيّة في العراق (Climate Change Risk Profile: Iraq).

٥ منظّمة الصحّة الدوليّة؛ اتفاقيّة الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ، ٢٠٢١. موجز قطري عن الصحة وتغير المناخ في العراق ٢٠٢١. (Health and Climate Change Country Profile 2021: Iraq).

٦ بيندر، ل. وأخرون، ٢٠٢٢، موجز المخاطر المناخيّة (Climate Risk Profile)، معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، أدلفي؛ البنك الدولي، "لوحة متابعة خاصّة بالعراق: مستقبل المناخ" (Iraq dashboard: Climate future).

٧ البنك الدولي، "لوحة متابعة خاصّة بالعراق: مستقبل المناخ" (Iraq dashboard: Climate future).

٨ بيندر، ل. وأخرون، ٢٠٢٢، موجز المخاطر المناخيّة (Climate Risk Profile)، معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، أدلفي.

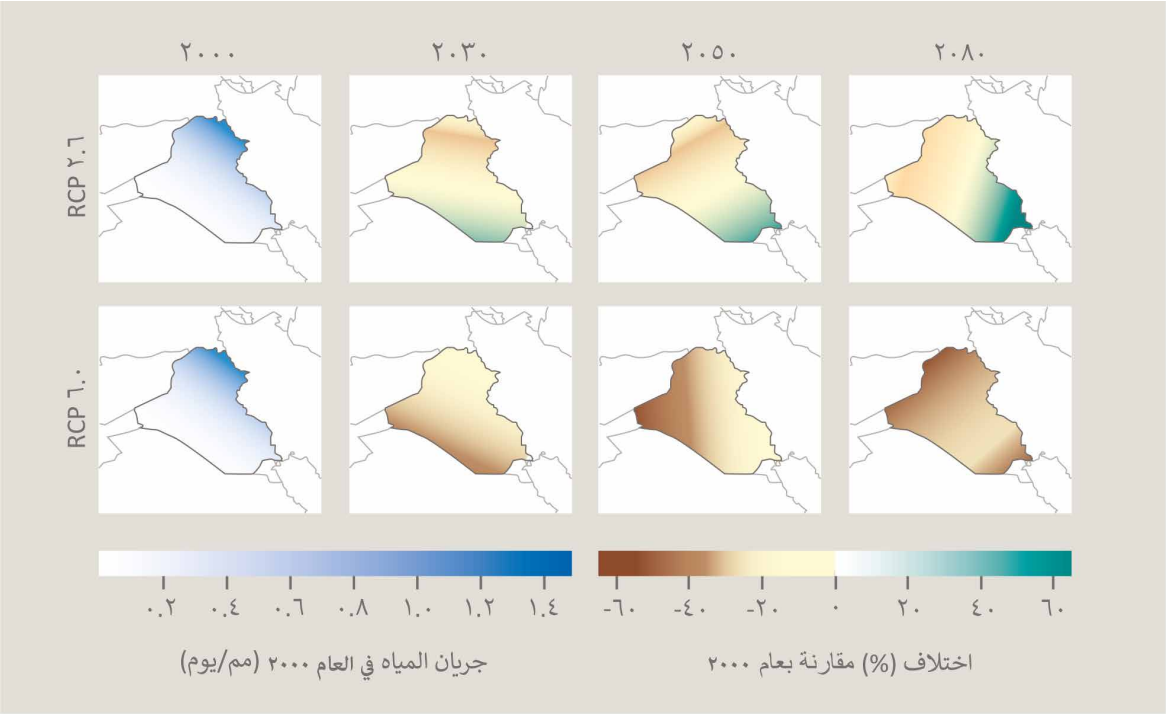

١ متوسط التوقعات السنوية لهطول الأمطار في العراق لسيناريوهات مختلفة لانبعاثات غازات الدفيئة، مقارنة بعام ٢٠٠٠ (التغيرات الإقليمية).[٩]

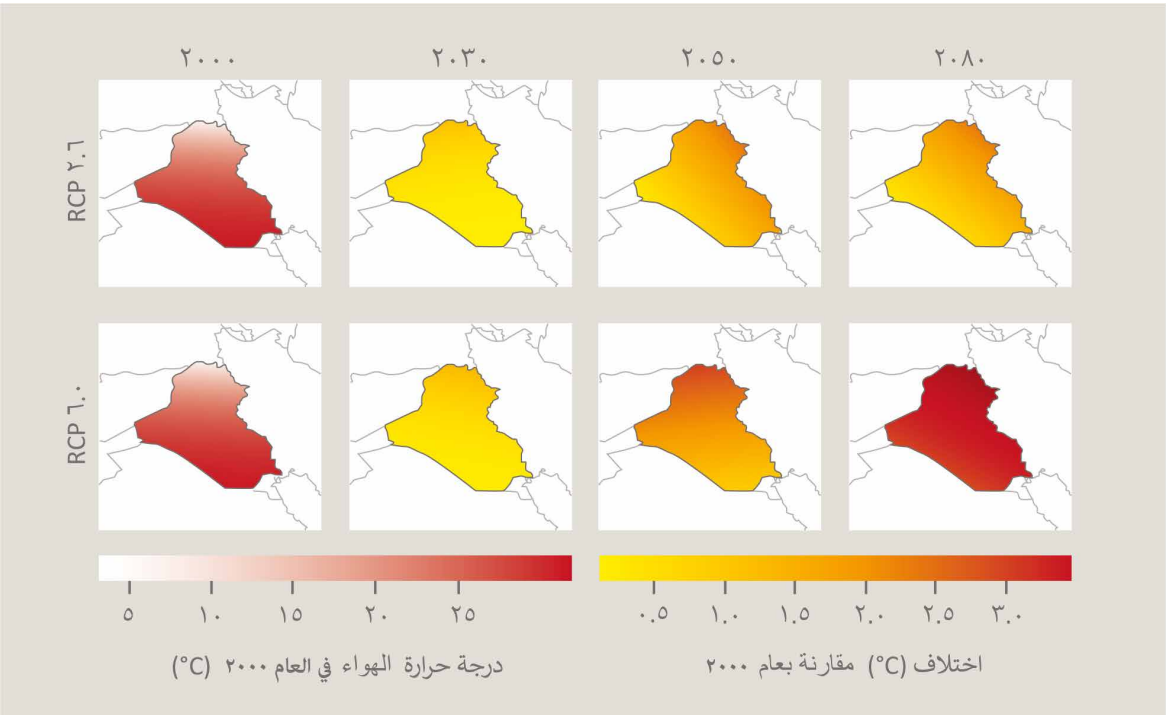

٢ توقعات درجة حرارة الهواء في العراق لسيناريوهات مختلفة لانبعاثات غازات الدفيئة (التغيرات الإقليمية).[١٠]

٩ أدلفي موجز المخاطر المناخيّة، العراق، ٢٠٢٢. توفر الخرائط المدرجة في هذا القسم نظرة عامة هن معالم تغير المناخ المتوقعة وتأثيرها المتوقع على القطاعات ذات الصلة في العراق حتى عام ٢٠٨٠ في ظل سيناريوهين مختلفين لتغير المناخ (RCPs): يمثل مسار RCP2.6 سيناريو منخفض الانبعاثات يهدف إلى الحفاظ على ظاهرة الاحتباس الحراري أقل من درجتين مئويتين فوق درجات حرارة ما قبل فترة الصناعة، ويمثل مسار RCP6.0 سيناريو انبعاثات متوسطة إلى عالية.

١٠ بيندر، ل. وأخرون، ٢٠٢٢، موجز المخاطر المناخيّة (Climate Risk Profile)، معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، أدلفي.

أعلنت الأمم المتحدة مؤخرًا احتلال العراق المرتبة الخامسة في تصنيف الدول الأكثر عرضةً للتأثر بتغيُّر المناخ[١١]. ووفق مؤشر التكيف العالمي الذي أصدرته جامعة نوتر دام (GAIN-ND)، صُنِّف العراق في المرتبة ٨١ من حيث التأثّر بتغيّر المناخ، والمرتبة ١٥٤ من حيث جهوزيته للتكيف مع هذا التغيّر.[١٢] في الواقع، شهد العراق على مدار العقد الماضي الكثير من الظواهر الجويّة القصوى التي تراوحت بين ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، والتصحّر، والفيضانات، والعواصف الرملية والغبارية. وقد كان لهذه الظواهر آثار دائمة على البلاد بطرقٍ مختلفة.

فعلى سبيل المثال، أدّت هذه الظواهر إلى استنزاف القطاع الزراعي الذي يوظّف حوالى ٢٠٪ من السكان وهو أكبر قطاع توظيف بعد قطاع النفط[١٣]. يتألف القطاع الزراعي من مجالَي نشاط رئيسيَيْن: زراعة المحاصيل وتربية المواشي، بما في ذلك الرعي. وتشكّل الزراعة حوالى ٧٥٪ من كافّة الأنشطة الزراعية ويتمّ تنفيذها إلى حدٍ كبيرٍ في مزارع صغيرة تديرها الأسر. كذلك، فإن مساحة الأراضي المناسبة للأنشطة الزراعية، التي يملكها المزارعون مباشرة أو يستأجرونها من الحكومة، فلا تزيد عن ٣٠٪ من إجمالي مساحة البلاد[١٤]. ويمكن تقسيم هذه الأراضي، التي تضم مساحة مزروعة تصل إلى ستة ملايين هكتار، إلى فئتَيْن: الأراضي التي تعتمد على الأمطار للري، وتقع في الأجزاء الشمالية من البلاد وتشكل حوالي ٣٦٪ من مجموع الأراضي المزروعة، والأراضي التي تعتمد على الري من النهرَيْن الرئيسيَيْن في البلاد، دجلة والفرات، بالإضافة إلى أنظمة القنوات والروافد التي تشكل ٦٤٪ من مجموع الأراضي المزروعة.[١٥] بالإضافة إلى ذلك، من المهم التمييز بين درجات الحرارة المرتفعة على المدى الطويل وموجات الحر المفاجئة المتكررة بشكل متزايد والتي تسبب اضطرابات كبيرة. على سبيل المثال، من المرجح أن يزداد تضرّر الناتج المحلي الإجمالي العراقي لموجات الحر بشكل كبير، ما سيؤدي، بدوره، إلى عواقب على الاقتصاد[١٦].

كانت عواقب درجات الحرارة الشديدة والجفاف على القطاع الزراعي وخيمة: نتيجة لذلك، أصبحت الأراضي أكثر جفافًا وأقل خصوبة، ما أدّى إلى انخفاض في غلّات المحاصيل وفقدان سبل عيش من يعتمد على هذا القطاع. على سبيل المثال، في ٢٠٢١، كان من المتوقّع أن ينخفض إنتاج القمح - وهو المحصول النقدي الرئيس بالنسبة إلى الكثير من المزارعين - في محافظة نينوى، التي تُعتبر سلّة غذاء العراق، بما يُناهز ٧٠ في المئة بسبب أزمة المناخ[١٧]. كما تشير دراسة أخرى تركّز على المناطق المتأثّرة بالجفاف إلى أنّ ما يُناهز ٤٠٪ من مزارعي القمح و«٣٠٪ من مزارعي الشعير عانوا من فشل المحاصيل بنسبة ٩٠٪ على الأقلّ من الحصاد المتوقّع» وأنّ ما يُناهز ٤٠٪ من الأسر في هذه المناطق فقدت مواشيها بسبب نقص المياه أو عدم كفاية العلف أو المرض[١٨].

وفي العراق، تواجه إدارة الموارد المائيّة بشكل مستدام تحديات قائمة ومتعاظمة، كون بعض

١١ المنظمة الدولية للهجرة: ورقة حقائق. تأثير تغير المناخ على البيئة في مواقع النازحين والعائدين (Factsheet. The Impact of Climate Change on the Environment in IDP and Returnee Locations). آب/أغسطس ٢٠٢٢. الرابط: https://iraq.un.org/en/202663-factsheet-impact-climate-change-environment-idp-and-returnee-locations-integrated-location.

١٢ جامعة نوتر دام، مؤشر التكيف العالمي الخاص بكل بلد (ND-GAIN Country Index). الرابط: https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/.

١٣ منظمة الأغذية العالمية: دراسة عن سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية التمور والعنب والطماطم والقمح في العراق. آذار/مارس ٢٠٢١. الرابط: https://reliefweb.int/report/iraq/agricultural-value-chain-study-iraq-dates-grapes-tomatoes-and-wheat-2021-enarku.

١٤ منظمة الأغذية العالمية: دراسة عن سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية التمور والعنب والطماطم والقمح في العراق. آذار/مارس ٢٠٢١. الرابط: https://reliefweb.int/report/iraq/agricultural-value-chain-study-iraq-dates-grapes-tomatoes-and-wheat-2021-enarku.

١٥ ت. فون لوسو، " أكثر من مجرد بنية تحتية: تحديات المياه في العراق. موجز سياسة كلينغندايل" (More than Infrastructures: Water Challenges in Iraq. Clingendael Policy Brief)، معهد كلينغندايل، ٢٠١٨. https://iraq.un.org/en/202663-factsheet-impact-climate-change-environment-idp-and-returnee-locations-integrated-location.

١٦ بيندر، ل. وأخرون، ٢٠٢٢، موجز المخاطر المناخيّة (Climate Risk Profile)، معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، أدلفي.

١٧ المجلس النرويجي للاجئين: أزمة المياه والجفاف تهدد أكثر من 12 مليون شخص في سوريا والعراق. آب/أغسطس ٢٠٢١. الرابط: https://www.nrc.no/arabic/news/2021/water-crisis-and-drought-threaten-more-than-12-million-in-Syria-and-Iraq.

١٨ المجلس النرويجي للاجئين: واحدة من كل عائلتَين بحاجة لمساعدة غذائية في المناطق المتضّررة بالجفاف في العراق. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. الرابط: https://www.nrc.no/arabic/news/2021/one-in-two-families-in-drought-affected-iraq-need-food-assistance/
NRC: https://www.nrc.no/news/2021/december/one-in-two-families-in-drought-affected-iraq-need-food-assistance.

الأعباء المتعلّقة بالمياه، مثل الفيضانات الموسميّة والجفاف، تحدث في العراق بشكل طبيعي. ولكن، غالبًا ما تكون المشاكل الأكثر تخريبًا وتدميرًا من صنع الإنسان: فالبنية التحتيّة الخاصّة بالمياه أضعفتها عقود من الحرب والإهمال؛ والممارسات الزراعيّة غير الفعّالة والقديمة؛ والنمو السكاني السريع والتحضّر؛ والمناهج التنافسيّة لإدارة المياه في داخل أنظمة الأنهار العابرة للحدود؛ وأزمة تغيّر المناخ التي تلوح في الأفق. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة العراقيّة وضعت خططًا لمواجهة الوضع القائم. ولكن علينا أن نراقب ما إذا كان سيتحقّق الإصلاح الرئيس أو لا. وتتزايد، بشكل خاص، تزداد أنماط الهجرة من الريف إلى المدينة، إذ يعيش أكثر من ٧٠٪ من السكان في المناطق الحضرية ويبلغ معدل التحضر ٢,٦٪[١٩]. لذلك، سيزيد الضغط على الخدمات الحضرية والمدن، وستزداد بالتالي المخاطر والتحديات التي من المفترض أن تعالجها الجهود الحكومية.

وكذلك، أثّرت أزمة المناخ على وصول ملايين الأشخاص إلى المياه والأمن الغذائي والاستقرار المالي. ففي غياب هطول الأمطار الكافية، تستخدم المجتمعات الأنهار بشكل متزايد لتلبية احتياجاتها من المياه. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأنهار آخذة في الانكماش بسبب الجفاف وبناء السدود في تركيا وإيران، حيث تنبع الأنهار العراقيّة، بالإضافة إلى سوء ممارسات إدارة المياه بين السلطات العراقيّة[٢٠]. ويعكس انخفاض تدفّق المياه في شبكة الأنهار العراقيّة بنسبة ٣٠٪ منذ العام ١٩٨٠ خطورة الوضع ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٣٠[٢١]. ونتيجة لذلك، يعاني العراق من أسوأ أزمة مياه شهدها منذ قرنٍ تقريبًا، والحلّ ليس بالقريب[٢٢]. ففي غياب الحصول على المياه، تأثّر الأمن الغذائي وانخفضت غلة المحاصيل بشكل كبير، ما أدّى إلى زيادة تكلفة المعيشة بالنسبة إلى آلاف الأسر. وأدّى كلّ من ندرة المياه وانعدام الأمن المعيشي، بما في ذلك المشاكل الصحيّة الناجمة عن نقص المياه الصالحة للشرب، بدورهم إلى النزوح القسري وهجرة آلاف الأسر من منازلها.

علاوة على ذلك، ازدادت التوتّرات والنزاعات المتعلّقة بالوصول إلى المياه وتفاقمت مصادر التوتّر الحاليّة - أيّ القضايا المرتبطة بالتهميش السياسي والحوكمة السيّئة - بسبب الآثار غير المباشرة لتغيّر المناخ. كما أنّ التوتّرات والنزاعات على المياه تحدث بشكل متزايد بين المزارعين. وكذلك، تحدث، بين المزارعين والسلطات الحكوميّة، التوتّرات والنزاعات حول الوصول إلى المياه وتقنينها. وتتصاعد التوتّرات بشأن إدارة المياه بين سلطات الأقضية والمجتمعات، إذ تتّهم السلطات والمجتمعات الواقعة عند مصب الأنهر السلطات الواقعة عند منبع الأنهر إما بغض النظر عن القيود المفروضة على استخدام المياه أو بالقبول الضمني بالوصول غير القانوني للمياه وتحويل مجرى الأنهر بسبب الضغوطات والاعتبارات السياسيّة[٢٣]. وتنشأ نزاعات أخرى حول ممارسات الرعي غير القانونيّة بين مالكي الأراضي ومالكي الماشية وكذلك تنشأ نزاعات حول التنافس على الوظائف والخدمات العامة والموارد النادرة بين المزارعين والرعاة ومالكي المواشي من جهّة الذين يهاجرون إلى المناطق الحضريّة بحثًا عن فرص عمل جديدة وسكّان تلك المناطق الحضريّة من جهّة أخرى[٢٤].

١٩ البنك الدولي، البيانات المفتوحة للبنك الدولي، ٢٠٢١. الرابط: https://data.albankaldawli.org/.

٢٠ راجعوا سكيلتون، ماك. التنافس على نهر دجلة: سياسة إدارة المياه في العراق (Competing Over the Tigris: The Politics of Water Governance in Iraq). منظّمة المؤسسي لتبادل المعلومات، ٢٠١٨.

٢١ بيندر، ل. وأخرون، ٢٠٢٢، موجز المخاطر المناخيّة (Climate Risk Profile)، معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، أدلفي.

٢٢ كاوا حسن وكاميلا بورن، تقييم المخاطر الأمنيّة المتعلّقة بالمناخ في العراق، فريق عمل الخبراء المعني بالمخاطر الأمنيّة المتعلّقة بالمناخ (Iraq Climate-related security risk assessment, Expert Working Group on Climate-related Security Risks). آب /أغسطس ٢٠١٨.

٢٣ راجعوا سكيلتون، ماك. التنافس على نهر دجلة: سياسة إدارة المياه في العراق (Competing Over the Tigris: The Politics of Water Governance in Iraq). منظّمة المؤسسي لتبادل المعلومات، ٢٠١٨. أدلفي موجز المخاطر المناخيّة ٢٠٢٢ (Climate Risk Profile ٢٠٢٢).

٢٤ راجعوا المنظّمة الدوليّة للهجرة. الهجرة والبيئة وتغيّر المناخ في العراق (Migration, Environment and Climate Change in Iraq). المنظّمة الدوليّة للهجرة، ٢٠٢٢. https://environmentalmigration.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1411/files/documents/Migration%2C%20Environment%20and%20Climate%20Change%20in%20Iraq.pdf.

استجابة السلطات الحكوميّة لأزمة تغيّر المناخ:

على الرغم من اعتراف الحكومة العراقية بآثار تغيّر المناخ على العراق، تتفاوت استجابة الحكومة لأزمة المناخ وآثارها. من جهّة، ستتم مراعاة الجهود والسياسات المتعلقة بتغيّر المناخ في التخطيط ضمن قطاع الأمن، ما يشير إلى الاعتراف أيضًا بالرابط بين تغيّر المناخ والنزاعات. وقد ضعت الحكومة أو أنّها بصدد وضع استراتيجيّات رئيسة تهدف إلى إحباط تأثير تغيّر المناخ على مختلف القطاعات. وتشمل هذه الاستراتيجيّات خطّة وطنيّة لإزالة الكربون لإزالة الكربون من اقتصاد البلاد، الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز. كما طوّرت الحكومة استراتيجيّة خاصّة بموارد المياه وإدارة الأراضي، سُمِيَت باستراتيجيّة موارد المياه والأراضي في العراق، وهي تسعى إلى استعادة البنية التحتيّة الخاصة بالري في البلاد وإعادة تشكيلها وتحفيز إدارة المياه والأراضي واستخدامها بشكل أفضل. علاوة على ذلك، تشمل الاستجابات الحكوميّة خطّة التكيّف الوطنيّة التي لم تصدر بعد، والتي يُعمل على تطويرها بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة للبيئة، وتركّز على تعزيز قدرة الجهّات الحكوميّة الفاعلة على الاستجابة لمخاطر تغيّر المناخ وتحديد المجالات لوضع الأولويّات المتعلّقة بتعبئة الموارد وزيادة وعي أصحاب المصلحة المعنيين بالاستراتيجيّة [٢٥].

ومن خلال خطّة التكيّف الوطنيّة، أُنشِئت مؤسّستان رئيستان للمساعدة في التصدّي لأزمة المناخ، وهما اللجنة الوطنيّة الدائمة لتغيّر المناخ والمركز الوطني لتغيّر المناخ. وتُستكمل خطّة التكيّف الوطنيّة من خلال وضع إستراتيجيّة تركّز بشكل أكبر على العمليّات، تُسمى «الورقة الخضراء». وتعمل حاليًا لجنة خاصة أنشأتها الحكومة على هذه الاستراتيجيّة وتهدف هذه الاستراتيجيّة إلى تحديد وتقييم وتنفيذ الإجراءات والمشاريع التي من شأنها أن تخفّف من تأثيرات تغيّر المناخ وتساعد في تحويل البلاد إلى انبعاثات صافية صفريّة [٢٦]. في الخطابات العامّة الأخيرة وعلى الرغم من عدم اكتمال هذه الاستراتيجيّة، سلّطت الجهات الحكوميّة الضوء على أقسام منها مثل مبادرة إعادة التشجير الضخمة التي تسعى إلى زراعة ٥ ملايين شجرة في جميع أنحاء البلاد [٢٧].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوزارات الرئيسة حاولت التخفيف من التأثيرات السلبيّة لتغيّر المناخ على المياه والزراعة. وأطلقت وزارة الموارد المائيّة، المسؤولة عن إدارة المياه في البلاد، سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى المساعدة في التخفيف من ندرة المياه الناجمة من تغيّر المناخ. فدعمت أوّلًا حفر أكثر من ٥٠٠ بئر في جميع أنحاء البلاد لريّ الأراضي الزراعيّة وتوفير المياه الصالحة للشرب للأُسر[٢٨]. وفي الوقت نفسه، حاولت الوزارة مكافحة الحفر غير القانوني للآبار، الذي أدّى إلى استنزاف منسوب المياه الجوفيّة وخلق توتّرات بين المجتمعات المحليّة، كما أنّه أدّى إلى تدهور بيئي عام [٢٩]. وفي محاولة لوقف الاستخدام المفرط للمياه، فرضت الوزارة حدودًا وقيودًا جديدة على تدفّق مياه النهر. وأخيرًا، عملت الوزارة، من بين أمور أخرى، على مشروع تدعمه منظّمة الأغذية والزراعة التّابعة للأمم المتّحدة (الفاو)، يهدف إلى زيادة قدرة السلطات الوزاريّة وشبه الوطنيّة على

٢٥ لمزيد من المعلومات عن خطة التكيّف الوطنيّة، راجع، https://www.greenclimate.fund/document/adaptation-planning-support-iraq-through-unep; و https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/iraq-launches-national-adaptation-plan-process-climate-change.

٢٦ https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/2022/03/07/iraq-lays-out-plans-to-tackle-climate-change-and-address-water-supply-problems/.

٢٧ "رئيس الوزراء العراقي يتعهّد باتّخاذ إجراءات للتصدّي لتغيّر المناخ" (Iraqi PM promises action to tackle crippling climate change). أسوشيتد برس. آذار / مارس، ٢٠٢٣.
Link: https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/2022/03/07/iraq-lays-out-plans-to-tackle-climate-change-and-address-water-supply-problems/.

٢٨ Kurdistan ٢٤: Iraq digs ٥٠٠ wells to combat water scarcity. July 2022.
Link: https://www.kurdistan24.net/en/story/28967-Iraq-digs-500-wells-to-combat-water-scarcity.

٢٩ France 24: For water-stressed Iraq, wells threaten race to the bottom. October 2022.
Link: https://www.france24.com/en/live-news/20221030-for-water-stressed-iraq-wells-threaten-race-to-the-bottom.

مراقبة إنتاجيّة المياه والأراضي في الزراعة وتحسينها[٣٠].

أما وزارة الزراعة، فحاولت فرض قيود على استخدام المياه بين المزارعين، وهذا الإجراء يقع ضمن اختصاصها. وخفّضت المساحات السنويّة المخصّصة للزراعة بمقدار النصف في العام ٢٠٢٢ بسبب ندرة المياه [٣١]. بالإضافة إلى ذلك، حاولت تشجيع المزارعين على تبنّي ممارسات الريّ الحديثة للحدّ من هدر المياه، محقّقةً بهذه الجهود درجات متفاوتة من النجاح كون مناطق كثيرة لا تتمتّع بإمكانيّة الوصول إلى البنية التحتيّة للريّ بمياه غير مياه الأمطار بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة الخاصة بتنفيذ تقنيّات حديثة للريّ.

من جهّةٍ أخرى، أدّت القيود الماليّة والمؤسّسات الضعيفة والحوكمة غير الفعّالة الناتجة عن سنوات من النزاعات والفساد الإداري وسوء التخطيط وعمليّات وضع الميزانيّة والفجوات في الدراية في الحوكمة[٣٢] كما أضعفتها الخلافات والتوتّرات بين السلطات الفيدراليّة وسلطات الأقضية: على سبيل المثال، تجاهل بعض المحافظين والسلطات المحليّة الأخرى غير الحريصين على احترام السقوف الجديدة التي فرضتها الوزارة توجيهات استخدام المياه الصادرة عن وزارة الموارد المائيّة.

على الرغم من هذه التحديات، اعتبرت حكومة رئيس الوزراء محمد السوداني معالجة آثار تغيّر المناخ أولويّة سياسيّة رئيسة. وذلك يتجلّى من مؤتمر ٢٠٢٣ الذي دام يومين والمعني بهذه المسألة وبخطط لعقد مؤتمر إقليمي يهدف إلى تأسيس تعاون إقليمي خاص بالمسألة. وفي أوائل العام ٢٠٢٣، كان العراق أوّل بلد في المنطقة ينضم إلى اتفاقيّة حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدوليّة (المعروفة باسم اتفاقيّة الأمم المتّحدة للمياه). وبسبب الضغوطات الهائلة على مصادر المياه المتناقصة، يعتمد العراق بشكل متزايد على الإدارة المستدامة والتعاون مع جيرانه في ما يتعلّق بالأنهار العابرة للحدود وإمدادات المياه[٣٣].

و»يُعتبر حوض نهري دجلة والفرات من أهم مصادر المياه السطحيّة لما يُقارب ٢٣٧ مليون شخص، تحديدًا، في جميع أنحاء العراق (٤٣,٥ مليون) وإيران (٨٨ مليونًا) وسوريا (٢١ مليونًا) وتركيا (٨٥ مليونًا). ويوضح بيان الأمم المتّحدة أنّ «الاحتياجات المتنافسة من المياه للريّ وإمدادات مياه الشرب والصناعة وإنتاج الطاقة الكهرومائيّة والبيئة، بالإضافة إلى تناقص كميّة المياه وتدهور جودة المياه، يشكّلون تحديّات كبيرة تتعلّق بالإدارة[٣٤]».

٣٠ FAO, Govt. Iraq, Govt. Netherlands: New agreement between Ministry of Water Resources and FAO introduces innovative tools to monitor water productivity in Iraq. August 2022. Link: https://reliefweb.int/report/iraq/new-agreement-between-ministry-water-resources-and-fao-introduces-innovative-tools-monitor-water-productivity-iraq-enar.

٣١ راجعوا سكيلتون وأزمة الجفاف في العراق (Skelton and Iraq's drought crisis) المجلس النرويجي للاجئين.

٣٢ لمزيد من المعلومات حول هذه القيود، راجعوا تقرير البنك الدولي للمناخ والتنمية الخاص بالعراق (World Bank Country, Climate, Development Report: Iraq). ٢٠٢٢.

٣٣ UN Iraq: Press Release, March ٢٠٢٣. Link: https://iraq.un.org/en/224896-iraq%E2%80%99s-accession-un-water-convention-opens-new-opportunities-strengthen-transboundary-water.

٣٤ UN Iraq: Press Release, March ٢٠٢٣. Link: https://iraq.un.org/en/224896-iraq%E2%80%99s-accession-un-water-convention-opens-new-opportunities-strengthen-transboundary-water.

٤. النتائج المشتركة بين الأقضية والنتائج حسب القضاء والمتعلّقة بالمناخ والنزاعات

يبدأ هذا القسم بدراسة النتائج المشتركة بين الأقضية والمنبثقة عن النتائج حسب القضاء. ثم، يلقي نظرة فاحصة على كلّ قضاء من الأقضية التي يشملها هذا التقرير ويناقش خلفيّته، بما في ذلك دوافع النزاع القائم ونتائج مسارات مخاطر الأمن المناخي والجهّات الفاعلة الرئيسة والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات المحدّدة[٣٥].

النتائج المشتركة بين الأقضية

تغيّر المناخ أدّى إلى زيادة دوافع النزاع الحاليّة وتسبّب بتوتّرات خاصّة بمسائل جديدة. ففي الأقضية موضوع الدراسة، يسود بالفعل شعور مشترك في بعض المجتمعات التي تعتقد أن الخدمات والمؤسّسات تفضّل مجموعات معيّنة على أخرى، وتزيد تأثيرات تغيّر المناخ من تفاقم هذه الشكوى. وفي بعض الحالات، مثل منطقة جمجمال، يُعتبر الشعور بالتهميش على أنه محفز بالسياسة: فالقضاء يؤيّد حزبًا سياسيًا منافسًا للحزب الرئيس الذي يُعتقد أنه يتحكّم في ميزانيّة حكومة إقليم كردستان، ما يعني أنّ المنطقة تفتقر إلى الأموال الكافية لمكافحة تحدّيات الحوكمة المتفاقمة، ما يحول دون تطبيق أي استجابة لمخاطر الأمن المناخي. في الواقع، يُعدّ التحريض على تخصيص الميزانيّة غير الكافي موضوعًا مشتركًا إذ تعتبر سلطات الأقضية أن الحكومة الفيدراليّة - أو في حالة جمجمال، حكومة إقليم كردستان - لا توفر الموارد اللازمة لمواجهة المسائل التي تسبّب سوء الإدارة وتقديم الخدمات. وبشكل عام، أدّى غياب استجابة فعّالة للحكومة والسلطات للتحدّيات التي تفرضها الحوكمة والتي تفاقمت بسبب تغيّر المناخ إلى زيادة شكوك العامّة في مؤسّسات الدولة والجهّات الفاعلة.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثيرات تغيّر المناخ أدّت كذلك إلى تحفيز الدوافع إلى التوترات وتفاقمها. فظهرت دوافع فوريّة جديدة كالنزاعات على المياه والأراضي. وهي تشمل الخلافات حول تحويل المجاري المائيّة وحفر الآبار للوصول إلى طبقات المياه الجوفيّة وسوء الإدارة العامة للموارد المائيّة. وخلُصت هذه الدراسة إلى أنّ مثل هذه النزاعات تتفاوت حدتّها في ست من الأقضية التسعة، إذ سُجّلت نزاعات منخفضة الشدّة للحصول على المياه في الحويجة وكفري وعفك، ونزاعات شديدة للحصول على المياه في جمجمال وشرق الحمزة وكلار. أما في المناطق التي لم تُسجّل فيها نزاعات شديدة تتعلّق بالوصول إلى المياه (أيّ في بيجي وشط العرب والزبير)، فكانت ندرة المياه لا تزال تُشكّل مصدر توتّر وانعدام ثقة بين المجتمعات والجهّات الحكوميّة، وهو شعور مشترك في الواقع في الأقضية كافة التي يشملها هذا التقرير.

«هناك خلافات حول ري البساتين حيث يتم استخدام مياه النبع. وبالمثل ،هناك مناطق يستخدم فيها البعض مياه النبع بشكل مفرط ، مما يمنعها من الوصول إلى مناطق أخرى ».

(مشارك في نقاش جماعي ، أيلول ٢٠٢٢ ، شمال العراق.)

كما نشأت النزاعات على الأراضي، وكانت آثار تغيّر المناخ العامل الأساسي لنشوئها. وتظهر النزاعات الأبرز في جمجمال وكلار وكفري والزبير. وتنطوي النزاعات الأكثر شيوعًا على الخلافات بين مالكي

٣٥ ملاحظة: النتائج الخاصة بالأقضية الواردة في هذا التقرير هي نسخ مختصرة مأخوذة من تقارير خاصة بالأقضية معمّقة أكثر ويمكن إتاحتها عند الطلب.

الأراضي الرعويّة والرعاة، إذ يتعدّى الرعاة بشكل غير قانوني على الأراضي الرعويّة لإطعام قطعانهم. فهذا الوضع أصبح يتكرّر كثيرًا بسبب تناقص أوراق الشجر لأنّ الجفاف والتصحّر أديا إلى أراضي قاحلة وجرداء، وبالتالي لا يتوافر للرعاة سوى عدد قليل جدًا من البدائل للحفاظ على رفاهيّة حيواناتهم. وبالإضافة إلى ذلك، اضطر الكثير من المزارعين ومالكي الماشية والرعاة إلى بيع ممتلكاتهم والتخلّي عن مهنهم بسبب تأثيرات تغيّر المناخ ما أدّى بدوره إلى زيادة التوتّرات في الأقضية التي يشملها هذا التقرير. ويعود سبب ذلك إلى أنّ هذه الفئات هاجرت إلى مناطق حضريّة أكثر بحثًا عن فرص عمل جديدة، ما لم يخلق منافسة على الوظائف مع السكان المحليين فحسب، بل سبّب ضغوطات على الخدمات العامة المستنزفة بالفعل في هذه المناطق.

كما تؤدّي تأثيرات تغيّر المناخ على زيادة الانقسامات القبليّة. فالهويّة والديناميات القبليّة تُعتبر من السمات البارزة للحياة الاجتماعيّة في غالبيّة الأقضية التي يشملها هذا التقرير وتفاقمت التوترات بين القبائل لأنّ أزمة المناخ تسبّب التزاحم للحصول على الموارد الحيويّة المحدودة. وبعبارة أخرى، تُفعَّل الهوية القبليّة وتصبح ظاهرة في أوقات الأزمات، إذ إنّ أفراد القبيلة يسعون للحصول على الدعم الجماعي من جماعاتهم. وكون النزاعات الفرديّة على الأراضي والمياه أصبحت سمة مشتركة بسبب أزمة المناخ، يمكن أن تنتقل هذه النزاعات من المستوى الفردي إلى المستوى القبلي، ما يهدّد الاستقرار في بعض الأقضية.

التأثيرات على سبل العيش في كلّ قضاء كانت كبيرة ومختلفة. فتغيّر المناخ سبّب ثلاث عواقب معيشيّة رئيسة في الأقضية التي يغطيها هذا التقرير. أولًا، شهدت المجتمعات الزراعيّة، التي تشكّل مجموعة اقتصاديّة رئيسة في معظم الأقضية التي يسلّط التركيز عليها، انخفاضًا حادًا في غلات المحاصيل وبالتالي في الدخل. ودفع ذلك المزارعين وأصحاب الماشية والرعاة إلى التخلّي عن مهنهم القديمة والهجرة بحثًا عن فرص عمل في مناطق حضريّة أكثر.

ونتيجة لذلك، باتت المؤسّسات الحكوميّة المحليّة المتعثّرة أصلًا والأسواق الاقتصاديّة في المناطق الحضريّة عرضة لضغوطات إضافيّة.

«تسببت المستويات المنخفضة من النهر، وهو المصدر الرئيسي للمياه في المنطقة ، في هجرة العديد من المزارعين والصيادين ورعاة الماشية ، الذين لم يتمكنوا من الحفاظ على محاصيلهم وحيواناتهم على قيد الحياة «.

(احد مقدمي المعلومات الرئيسيين ، سبتمبر ٢٠٢٢ ، جنوب العراق.)

ثانيًا، وفي ما يتعلّق بالمسألة الأولى، أدّى انخفاض غلة المحاصيل إلى نقص العرض مقابل الطلب العام، ما أدّى بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسيّة في الأقضية[٣٦]. وبالتالي أثّر ذلك على القوّة الشرائيّة والقدرة على إبقاء جميع السكان في الأقضية بمنأى عن تأثيرات تغيّر المناخ ولكن، بشكل خاص الأشخاص الأكثر تأثرًا بتغيّر المناخ، أيّ أولئك الذين يعتمدون على القطاع الزراعي من أجل بقائهم على قيد الحياة، وهم في الأغلبيّة من المجتمعات الريفيّة. ثالثًا، تكون صحّة السكان عرضة للخطر بسبب تغيّر المناخ والتدهور البيئي. وهذا الخطر شديد ولا سيّما في منطقة بيجي حيث القطاع النفطي نشط. وبشكل عام، أصبحت مصادر المياه ملوّثة بشكل متزايد في الأقضية، كما أنّ سعر المياه الصالحة للشرب ارتفع. ونتيجة لذلك، أصبح السكان الأفقر غير قادرين على الحصول على مياه نظيفة ميسورة التكلفة. فلجأ الكثيرون إلى استخدام المياه الملوّثة، ما تسبّب في ارتفاع المشاكل الصحيّة. كما

٣٦ برنامج الأغذية العالمي: تقرير مراقبة السوق في العراق (Iraq Market Monitor Report)، رقم ٣٢، نيسان/أبريل ٢٠٢٢. الرابط: https://iraq.un.org/sites/default/files/2022-06/Iraq%20Market%20Monitor%20Report%20Issue32-%20Apr2022-Final.pdf.

أدّت حالات انعدام الأمن المعيشي هذه إلى توسيع الفجوة بين السكان ومؤسّسات الدولة، وباتت ثقة السكان في قدرة الحكومة على الاستجابة لاحتياجاتهم الأكثر إلحاحًا شبه معدومة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسات أخرى وبعض المقابلات ذكرت ذلك[٣٧]، غير أنّ نتائج البحث من الأقضية التي يشملها التقرير لم تُظهر انعدام الأمن المعيشي ما تسبّب في زيادة كبيرة في التجنيد في قوات الأمن أو الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة في غالبيّة الأقضية التي يشملها التقرير. ومن بين الأقضية التسعة، بدا ذلك واضحًا في ثلاثة أقضية فقط، وهي بيجي والحويجة وكفري. ولكن، حتّى في هذه المواقع، تباينت الديناميكيّة، إذ حدّدت كيفري على أنها المنطقة الوحيدة حيث تسبّب تغيّر المناخ في حثّ المزارعين السابقين على البحث عن عمل مع قوات الأمن الرسميّة، ما يساهم في إضفاء الطابع الأمني على القضاء، وهو قائم بالفعل بسبب الخلافات. أمّا في بيجي والحويجة، فلم يُسجّل أي تجنيد مباشر في قوات الأمن الرسميّة على الرغم من أن بعض الأشخاص الذين أُجريَت معهم المقابلات ومجموعات التركيز ذكروا أن خطر حدوث ذلك مرتفع في حال عدم التصدّي لآثار تغيّر المناخ. ففي الحويجة، يتعلّق هذا الخطر كما القلق بالتجنيد في الجماعات المتطرّفة العنيفة. ويتمثّل الخوف أساسًا في أنه كلّما بقيت الآثار الضارة لتغيّر المناخ والتدهور البيئي من دون حلّ، أصبحت المجتمعات أكثر عرضة للتجنيد ضمن مجموعات الأمن الرسميّة والدعم من الجماعات المتطرّفة والمنظّمات الإجراميّة وغير الحكوميّة والجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة.

صُنّفت جهات فاعلة رئيسة كثيرة في الأقضية على أنّها حيويّة في ما يتعلّق بتهدئة التوتّرات التي يسبّبها تغيّر المناخ ويزيد من تفاقمها. وهي تشمل زعماء القبائل والسلطات الحكوميّة - المحليّة والإقليميّة والوطنيّة - والجهّات الأمنيّة الفاعلة والمنظّمات الدوليّة، مثل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي والمنظّمات غير الحكوميّة الوطنيّة. وعلى الرغم من أن الأدوار الدقيقة التي تؤديها هذه الجهّات الفاعلة تختلف في كلّ قضاء، ظهر اتّجاه رئيس واحد بينها وهو أنّ استجابات الجهّات الحكوميّة للتحديات والأزمات الناتجة عن تغيّر المناخ شبه معدومة وغير كافية. ويعود سبب ذلك إلى نقص الموارد، إذ، كما ذكرنا، تُعتبر ميزانيّات الأقضية غير كافية لوقف تأثير التحديات المناخيّة، بالإضافة إلى الحدّ من القدرات. وفي ما يتعلّق بالحدّ من القدرات، تفتقر السلطات الحكوميّة الناشطة في الأقضية، ولا سيّما تلك المسؤولة عن التصدي للمسألة، بما في ذلك القائم مقام (مفوّض القضاء) ومدراء النواحي ووزارة الزراعة التي لها لجان فرعيّة في بعض المناطق المختصّة بفض النزاعات المتعلّقة بالأراضي والموارد ومديرية إزالة الغابات ومديرية المياه (المرتبطة بوزارة الموارد المائيّة) إلى استراتيجيّة متكاملة لمعالجة المسائل التي يسبّبها تغيّر المناخ ويزيد من تفاقمها.

وهذا يعني أنّ استجابة سلطات الأقضية تُنسب إلى نهج عشوائي أفسدته القدرات والموارد المحدودة، وهو لم يعدّ أصلًا قابلًا للتطبيق اليوم على أزمات المناخ التي تواجهها البلاد. وهذا يعني أنه لا تتوفّر أيّ استجابة استراتيجيّة طويلة الأجل ومستدامة للتخفيف من التحديّات والنزاعات التي يسببها تغيّر المناخ. وعلى الرغم من أنّ بعض الاستراتيجيّات تتبلور على المستوى الوطني، بات من غير الواضح كيف وما إذا كانت تُنقل هذه الجهود إلى المستوى دون الوطني. فالعمل الميداني الذي نُفّذ في خلال هذه الدراسة يشير إلى أنّ مسؤولي الأقضية لم يضعوا الجهود الوطنيّة ضمن أولويّاتهم، على الرغم من أنّ القيود على تدفّق المياه واستخدامها التي فرضتها وزارة الموارد المائيّة كانت واضحة في الأقضية التي يشملها التقرير. علاوة على ذلك، لاحظ السكان في مختلف الأقضية أن اللوائح الحاليّة تُنتهك ولا يُتّخذ المسؤولون في الحكومة أيّ إجراءات عقابيّة أو تنفيذيّة في حقّ مرتكبيها. وغالبًا ما يتجاهل المزارعون التوجيهات ما لم يطلب منهم الزعيم

٣٧ المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI) ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI): ورقة حقائق المناخ والسلام والأمن. العراق. نيسان/أبريل ٢٠٢٢. الرابط: https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-10/22_fs_iraq.pdf.

القبلي الالتزام بها، وغالبًا ما تكون قدرات الحكومة على إنفاذ التوجيهات ضعيفة في المناطق الريفيّة، حيث من المرجح أن تحدث مثل هذه الانتهاكات. عندما ينشأ النزاع، تستجيب الجهّات الفاعلة الرئيسة المحدّدة بثلاث طرق مختلفة. ففي بعض الأقضية، يمسك زعماء القبائل زمام الأمور ويقدّمون المبادرة لحلّ النزاع من خلال الممارسات القبليّة العرفيّة، من دون إشراك أصحاب المصلحة الآخرين. وفي أقضية أخرى، تنضم السلطات الحكوميّة المحليّة إلى زعماء القبائل، وتحديدًا مفوض القضاء ومدير النواحي، للتخفيف من حدّة التوتّرات. وفي أقضية غيرها، تؤدي الجهّات الفاعلة في العدالة والأمن دورًا أكثر بروزًا وتكون الأساس في الوساطة في النزاع، ولا سيّما عندما تفشل المحاولات الأخرى التي تنفّذها السلطات القبليّة أو السلطات الحكوميّة الخاصة بالقضاء.

تؤدّي عوامل الخطر المتعلّقة بالمناخ إلى تفاقم عدم تناسق القوى القائم وتؤثّر على النساء خصوصًا. بشكل عام، لا تكون تأثيرات تغيّر المناخ غير متحيّزة لنوع الجنس، لأنّها غالبًا ما تؤثّر على النساء والرجال بشكل مختلف بسبب عدم المساواة القائمة بين الجنسين واختلال توازن القوى. فالنساء معرّضات بشكل خاص لتأثيرات تغيّر المناخ في سياقات مختلفة، إذ يمكن أن تؤثّر أدوار الجنسين وعدم المساواة على الوصول إلى الموارد والتنقّل المطلوب للتكيّف مع آثاره. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدّي النزاع العنيف إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، كما يمكنه أن يؤثّر على النساء والرجال بشكل مختلف. وينتج عن التداخل بين تغيّر المناخ والنزاعات نقاط ضعف مختلفة تحتاج إلى تحليل خاص بالنوع الاجتماعي لتحديد استراتيجيّات السياسات واستجاباتها المناسبة.[٣٨]

ومن بين التحديات المختلفة، أفادت النساء في محافظة البصرة أنهّن، في أعقاب النزوح الناجم عن المناخ، واجهن مخاطر أمنيّة بسبب المضايقات المتزايدة وغياب التدابير الأمنيّة المناسبة والتدابير الوقائيّة في أحياء النازحين داخليًّا. وتتوفّر أدلّة إضافيّة على تأثير تغيّر المناخ، إذ أبلغت النساء في كلار عن علاقة بين الجفاف والارتفاع في أسعار السلع الأساسيّة مثل الأغذية والمواد الحرفيّة. وأثّر هذا الوضع بشكل خاص على النساء اللواتي يعتمدن على بيع حرفهّن كوسيلة لكسب العيش. فنظرًا لارتفاع أسعار المواد، تعذّر عليهن بيع منتجاتهّن في الأسواق.

«كنت أنا ونساء أخريات نصنع الإكسسوارات ونبيعها في السوق. الآن ،نحن غير قادرين على بيعها بسبب ارتفاع أسعار المواد المستوردة التي نستخدمها ».

(مشاركة في نقاش جماعي مكثف ، أيلول ٢٠٢٢ ، شمال العراق.)

وبالتالي، تزيد الآثار المعقّدة لتغيّر المناخ، بما في ذلك التقلّبات الشديدة في أسعار المواد الغذائيّة وانعدام الأمن الغذائي بشكل عام، من تفاقم التحديات والمخاوف الأمنيّة التي تواجهها النساء. ويؤدّي فقدان سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي في عفك الذي تفاقم بسبب تغيّر المناخ إلى ضغوطات ماليّة إضافيّة على النساء. فقدرتهنّ على توفير بيئة مستقرّة وآمنة لأسرهنّ، بما في ذلك ضمان حصول أطفالهنّ على التعليم، غالبًا ما تكون محدودة. وبالتالي، يتردّد صدى الآثار المترابطة لتغيّر المناخ على سبل العيش من خلال أبعاد متعدّدة، ما يؤدّي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمعيشي بين السكان المستضعفين مثل النساء.

وتجدر الإشارة إلى أنّه في العراق، يُعتبر تمثيل المرأة في المناصب السياسيّة أو مناصب صنع القرار محدودًا جدًا، ولا سيّما في المناطق الريفيّة، حيث غالبًا ما تكون وجهات نظر المرأة وأصواتها غائبة.

٣٨ زينب شكر، الأبعاد الجنسانية لأزمة المناخ في العراق (Gender Dimensions of the Climate Crisis in Iraq). الرابط: https://1001iraqithoughts.com/2023/05/21/the-gender-dimensions-of-the-climate-crisis-in-iraq/.

علاوة على ذلك، في المناطق التي احتلّتها داعش سابقًا، مثل بيجي والحويجة، أشارت النساء إلى أنّه على الرغم من دعمهنّ في القتال ضد داعش، تقلّصت المساحات الخاصة بالنساء وتراجعت مشاركتهنّ النشطة في المجتمع وتزايد تهميشهنّ. وإقرارًا بصعوبة تحقيق الإدماج الفعلي والمستدام للمرأة، من المهمّ إشراك النساء في البحث عن حلول سلميّة للنزاعات ومخاطر الأمن المناخي. ليس لأنّهن يتأثّرن بأشكال متفاوتة بآثار تغيّر المناخ فحسب، ولكن، لأنّه من المهم للغاية أخذ وجهات نظر الفئات المهمّشة في الاعتبار لضمان التوصّل إلى اتفاقيّات وحلول مستدامة ومتوازنة وعادلة. ففي الزبير وكفري والحويجة ومناطق أخرى، أثبتت النساء أنّ دورهن نشط في منع العنف والمساهمة في التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي. ويُحقّق ذلك من خلال المشاريع التي تقودها النساء والتي تتخطّى النزاعات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات النازحين داخليًا أو بين القبائل المختلفة أو من خلال تنظيم ورش عمل فنيّة لتصدّي التطرّف العنيف. وممّا لا شك فيه أنّ النساء يُركّزن أحيانًا على دورهن كأمهات وربات بيوت، لكنهن يؤكّدن على دورهنّ وواجبهنّ في تعليم الأخلاق والمبادئ وبالتالي تعزيز الحلول القائمة على الحوار واللاعنف. كما يساهم تمكين المرأة وإدماجها ومشاركتها في عمليّات صنع القرار في القدرة على تحمّل آثار تغيّر المناخ والتكيّف مع المناخ التي تراعي ظروف النزاع.

النتائج المتعلّقة بالقضاء

قضاء عفك (محافظة القادسيّة)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

يقع قضاء عفك في محافظة القادسيّة في جنوب العراق، وهو موطن لأكثر من ١٠٠،٠٠٠ نسمة. ويُعتبر الانتماء العشائري متينًا في المنطقة. ومن بين العشائر الرئيسة، نذكر: الشيبي والحمزة والمَخاضرة والجِزامات والحسن والجبور والعبيد. ويتقاطع القضاء مع نهر عفك المرتبط بنهر الفرات. أما الاقتصاد، فيعتمد على الزراعة إلى حدّ كبير، كون معظم سكان المنطقة يعتمدون على القطاع الزراعي لتلبية احتياجاتهم المعيشيّة. كما أنّ الزراعة، وخصوصًا تربية الجواميس المائيّة وصيد الأسماك، ويمتهنها أفراد عشيرة المَخاضرة بشكل خاص، تُعد من المساهمين الرئيسين في الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنطقة شهدت تدفقًا للنازحين داخليًا من بغداد والموصل والرمادي وتلعفر والحلّة بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٩ بسبب الصراع مع داعش. ولكن، غادر غالبيّة هؤلاء النازحين داخليًا، وبقي عدد قليل منهم إذ حصلوا على وظائف في القطاع الزراعي.

ونظرًا لاعتماد المنطقة على الزراعة والثروة الحيوانيّة ومصايد الأسماك، أثّر تغيّر المناخ بشكل كبير عليها، إذ أصبح الجفاف والتصحّر شائعين. وأدّى ذلك إلى زيادة المنافسة على الوصول إلى المياه، التي يُقال إنها الدافع الرئيس للنزاع. وبسبب البنية القبليّة والعشائريّة للمجتمع في المنطقة، أثّرت التوترات بين الأفراد، في بعض الأحيان، على العلاقات بين الجماعات القبليّة الأكبر. كما تضاعفت التوتّرات بسبب المؤسّسات الحكوميّة الضعيفة وعدم فاعليّة الحكومة الملحوظة في ما يتعلّق بتوفير الخدمات الأساسيّة مثل المياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء، الذين إن وفّروا يكون ذلك في أحسن الأحوال على أساس متقطّع وحتّى أن مناطق معيّنة تفتقر لهم بشكل قاطع. ووفقًا للمقابلات، تُعتبر المناطق الريفيّة في المنطقة، التي تّعتبر الأكثر فقرًا، هي كذلك الأكثر عرضة للتأثّر بأزمة المناخ.

مسارات الأمن المناخي

الموارد الطبيعيّة. أثّر تغيّر المناخ المتمثّل بالجفاف والتصحّر على توافر المياه والحصول عليها وأدّى إلى تدهور الأراضي الخصبة المستخدمة للزراعة وتربية المواشي. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم الأراضي الزراعيّة هي ملك الحكومة التي تؤجّرها للمزارعين لفترة زمنيّة محدّدة. ويشمل عقد الإيجار بعض الحقوق

والالتزامات في ما يتعلّق بطبقات المياه الجوفيّة والمياه التي توفّر عبر خطوط الأنابيب الخاصة بالحكومة. ولكن، أدّى الجفاف بشكل أساس إلى إبطال هذه الأحكام. وحسب ما أفاده السكان، بدأ تأثير تغيّر المناخ يتجلّى بشكل أكثر حدّة منذ عامين. وقبل هذه الفترة، كانت تحوي المنطقة مواردَ مائيّة وفيرة - إذ مُلِئت مجاري الأنهار وتوفّرت آبار المياه الجوفيّة. ولكن، شهد العامان الماضيان انخفاضًا كبيرًا في كميّة الأمطار، ما أدّى إلى استنفاد الموارد وزيادة المنافسة والنزاعات حول الوصول إلى المياه، خصوصًا بين المزارعين والرعاة وبين أفراد العشائر. على سبيل المثال، وقعت خلافات بين عشيرة المَخاضرة وبين قبائل الشيبي والحزامات والجبور بسبب نقص المياه.

رغم أن تحديّات الوصول إلى المياه وتوافرها تُعتبر مشكلة عامّة، تكون أكثر وضوحًا في المناطق البعيدة عن المركز الحضري والإداري للقضاء. على سبيل المثال، يحصل سكان ناحية البدير البعيدة عن المركز الإداري لقضاء على القليل من المياه في خلال موسم الصيف، بينما تحصل ناحية سومر القريبة من المركز الإداري على كميّان كبيرة من المياه. ويعود السبب في ذلك أوّلًا إلى الترتيبات المعدودة المعمول بها لإدارة المياه التي يمكن الوصول إليها من خلال خطوط الأنابيب الرئيسة الخاصّة بالحكومة والتي تمدّ المنطقة بالمياه وثانيًا إلى انقطاع هذا الإمداد. ونتيجة لذلك، يحصل أولئك الأقرب إلى منبع خطوط الأنابيب في المركز الإداري كيّات أكبر من المياه افتراضيًا، وبالتالي لا يحصل الأشخاص البعيدون إلّا القليل من المياه ليستخدموها. وبالمثل، تأثّرت بعض المناطق في القضاء بفعل الجفاف أكثر من غيرها. على سبيل المثال، تأثّرت منطقة عشيرة الحمزة بالطقس الجاف أكثر من المنطقة حيث يعيش أفراد القبائل من الشيبي، المليئة بالآبار التي ساعدت في التعويض عن نقص الأمطار. وبدوره، أدّى عدم المساواة في الحصول على المياه إلى زيادة الشعور بالإهمال بين أولئك الذين يحصلون على كميّات أقل من المياه.

والجدير ذكره أن التوترات المتعلّقة بالمياه زادت ونشأت خلافات عرضيّة، لكنّها تُعتبر في الغالب بسيطة في الوقت الحالي ولم تُؤدِّ إلى العنف. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ معظم الخلافات تنشب في داخل القبيلة أو بين الأقارب الذين يعيشون في المنطقة نفسها. كما ينشأ بعضها بين القبائل، مثل الخلاف على استخراج المياه من طبقات المياه الجوفيّة بين قبائل الشيبي والحزامات والجبور. على الرغم من كون هذه الخلافات بسيطة، لا تزال تتطلّب تدخّل زعماء القبائل والسلطات الحكوميّة (راجع قسم الخلاصة أدناه لمزيد من المعلومات حول الجهّات الفاعلة). بالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن مخاوف من أن يزيد ارتفاع وتيرة مثل هذه النزاعات من حدّة النزاعات في المستقبل إذا لم تُوضع حلول للدوافع الرئيسة.

انعدام الأمن المعيشي. أصبحت أراضي الرعي وتربية المواشي والزراعة جرداء وغير صالحة للاستعمال بسبب الجفاف المستمر. وكانت العواقب وخيمة على رعاة الحيوانات. بالإضافة إلى ذلك، تضرّر أولئك الذين يكسبون رزقهم من خلال صيد الأسماك بسبب انحسار مياه الأنهار بشكل كبير. ونتيجة لذلك، باع الكثيرون أراضيهم أو هجروها وهاجروا إلى المناطق الحضريّة بحثًا عن عمل في قطاعات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ العشائر الأكثر تأثّرًا هي: الشيبي والحزامات والحمزة والعبيد والمَخاضرة. كما دفعت المشاكل الإضافيّة المتعلّقة بعدم الحصول على مياه الشرب الأسر إلى البحث عن المياه من مصادر ملوّثة، ما أدّى إلى زيادة المشاكل الصحيّة. كما غادر معظم الناس المنطقة لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على المياه لأراضيهم أو لحيواناتهم. فلجأوا إلى المناطق المجاورة القريبة من مصادر المياه أو من المدينة بعد بيع كلّ أراضيهم وحيواناتهم. وغادر معظم أبناء قبائل المَخاضرة وقبائل الشيبي بسبب الجفاف ونقص المياه. ومن بقي منهم كانوا يحاولون التكيّف مع الجفاف وقلّة الأمطار. ولكن، تأثّرت حياتهم بشدّة، وفقدوا كلّ ما لديهم من وسائل للحفاظ على سبل العيش.

انعدام الأمن الغذائي. ترتبط إحدى العواقب الإضافيّة لتغيّر المناخ بالأمن الغذائي، الذي كان يُعتبر مسألة رئيسة قبل ظهور الجفاف. ويعود سبب ذلك أساسًا إلى الافتقار إلى مراكز جمع الحليب ومصانع الحليب والألبان والأجبان في القضاء، ما تسبّب في ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة، وبالتالي أثّر بشكل متفاوت على الأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض. وتفاقمت هذه المشكلة بسبب الانخفاض مستوى مياه المجاري ومستويات المياه وهطول الأمطار في السنوات الأخيرة. وقد كان لذلك تأثير واضح على المزارعين والرعاة والصيّادين، وكثير منهم من قبيلة المَخاضرة. كما تأثّر المجتمع والقبائل التي تعيش على طول النهر وتعتمد على الزراعة بشكل خاص.

وأدّى الجفاف بشكل واضح إلى صعوبة إنتاج غلات المحاصيل: ففي المتوسّط، أنتج فدان واحد من الأراضي الزراعيّة ١٠٠٠ كيلوغرام من المحاصيل هذا العام، بانخفاض عن ٢٠٠٠ كيلوغرام من المحاصيل العام الماضي. وأدى الانخفاض في إنتاج المحاصيل إلى ارتفاع أسعار المحاصيل. على سبيل المثال، ورد أن سعر طن واحد من القمح بلغ ما يقارب ١٧٠ دولارًا أميركيًا قبل ظهور التأثير السلبي لتغيّر المناخ. واليوم، ورد أن الكميّة نفسها باتت تساوي ٨٥٠ دولارًا أميركيًا. وتزامن انخفاض غلات المحاصيل وتقلّبات سعر صرف الدينار العراقي، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة العامة للجميع في القضاء.[٣٩]

سوء الحوكمة. لاحظ السكان أنّ الفساد والمحسوبيّة على المستوى المحلي أعاقا بشكل كبير جودة الخدمات المقدّمة استجابةً لآثار تغيّر المناخ وغيرها وإمكانيّة الوصول إليها في المنطقة. كما أنّ وظائف القطاع العام تُوزَّع بشكل غير عادل وتُتَّخذ القرارات بناءً على التفضيلات الشخصيّة للمسؤولين في الحكومة. والجدير ذكره أن الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات رأوا أغلبهم أنّ دور الحكومة محدود ويقتصر على تقديم توصيات للحكومة الفيدراليّة التي لم تُعتمد في كثير من الأحيان. على سبيل المثال، فشلت الحكومة المحليّة في تقديم تعويضات مناسبة للمزارعين المتضرّرين من الجفاف أو استحداث بدائل لنقص مستويات مياه المجاري، مثل تزويد المزارعين بتقنيّات الريّ بالتنقيط التحفيزيّة، على الرغم من وعودهم بذلك. ونتيجة لذلك، لجأ سكّان عفك إلى حملات التبرّع التي تقودها القبائل للمساعدة في سدّ فجوات الخدمة الفوريّة. ومع ذلك، لا تُعتبر هذه الجهود كافية لتغطية احتياجات النواحي وهي بعيدة كلّ البعد عن الاستدامة. والجدير ذكره أن النقص المتزايد في المياه في المنطقة نتيجة للإهمال الحكومي، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد -١٩، يثير قلق السكان المحليين بشكل خاص.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

يُعتبر زعماء القبائل أو المسؤولون الحكوميّون دون الوطنيين أيّ السلطات المحليّة مثل مفوّض القضاء (أيّ القائم مقام)، ومديرو النواحي والجهّات الفاعلة في مجال الأمن والعدالة الفاعلون الرئيسون الذين يلجأ إليهم أعضاء المجتمع من أجل مواجهة تحديات الحوكمة وتحديّات تغيّر المناخ. كما تنشط في القضاء اللجنة الفرعيّة المعنيّة بالزراعة، المرتبطة بوزارة الزراعة والمكلّفة بمواجهة النزاعات المتعلّقة بالزراعة، وتؤدي دورًا رئيسًا في التخفيف من حدّة النزاعات. على سبيل المثال، قدّم نزاع حديث نشأ ضمن قبيلة الحزامات يتعلّق بالوصول إلى مجرى مياه إلى اللجنة لحلّها، وقد نجحت في ذلك. كما أدى مفوض المنطقة دورًا رئيسًا في حلّ النزاعات المتعلّقة بالمياه، مثل تلك التي تورّطت فيها قبائل الحزامات والعبيد والشيبي. بشكل عام، يتحمّل زعماء القبائل المسؤوليّة الفوريّة لحلّ أيّ نزاع. في معظم الحالات، تُحلّ هذه الخلافات بسرعة. وفي الحالات الأكثر خطورة، تؤدّي السلطات المحليّة - أيّ مفوّض القضاء واللجنة الفرعيّة المعنيّة بالزراعة - الدور القيادي. وإذا فشلت الجهود المبذولة لحلّ هذه النزاعات، تتولّى الجهّات الفاعلة في مجال الأمن

٣٩ المنتدى الاقتصادي العالمي: الخسائر المرتبطة بالتغير المناخي تدفع المزارعين في العراق إلى الهجرة (Climate Change-Related Losses Are Driving the Migration of Farmers in Iraq)، نيسان/أبريل ٢٠٢٢. الرابط: https://www.weforum.org/agenda/2022/04/iraq-farmers-drought-and-heat-food-security-climate-change/.

والعدالة المبادرة للتوافق على حلّ نهائي.

على الرغم من هذه الجهود، يسود شعورٌ عام بالإحباط بين السكان تجاه الجهّات الحكوميّة. ويعود سبب ذلك إلى أنّ الكثيرين يحسبون أنّ الجهّات الحكوميّة لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحقيقيّة للمجتمع الأوسع. ولكنها، بدلًا من ذلك، إمّا لا تبالي بالتحديات أو أنّها تبني قراراتها على المحسوبيّة و / أو التأثير الخارجي. ويُطبّق ذلك في ما يتعلّق بالمزارعين في القضاء، إذ دعا رئيس تعاونيّة المزارعين المحليين إلى حلول للمساعدة في تعويض تأثير تغيّر المناخ على سبل عيش المزارعين - مثل التعويض عن الأضرار الناجمة من الجفاف وتوفير التدريب والمعدّات لاعتماد تقنيّات حديثة للريّ - لتلقى التقاعس واللامبالاة من جهّة الحكومة.

قضاء بيجي (محافظة صلاح الدين)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

يُعتبر قضاء بيجي أحد الأقضية الثمانيّة التي تتألّف منها محافظة صلاح الدين. ويقع القضاء على بعد ٢٠٠ كيلومترٍ شمال بغداد. وكان يُقدَّر عدد سكانه، قبل الصراع مع داعش، بما يربو بقليل على ١٧٠,٠٠٠ نسمة. ويتألف سكان بيجي بأغلبيتهم من العرب السنّة، كما تُعتبر الانتماءات والديناميات القبليّة السمة الرئيسة للمجتمع. ويضمّ القضاء عددًا من الأحياء، من أهمّها، التأميم، والرسالة، والعصري، والنفط، والعسكري، والسكة، والصناعيّة. أما المجموعات القبليّة الرئيسة في القضاء فهي، القيسي والعزة والجبور والجنابيون والعكيدات والطائيّون. ويعتمد اقتصاد القضاء بشكل أساس على الزراعة، التي تشمل زراعة النباتات لإنتاج الزيت النباتي وإنتاج النفط (تتوفّر في القضاء مصفاة) ومصنعًا للأسمدة ومحطّات لتوليد الطاقة.

بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٧، كان القضاء تحت سيطرة داعش. ولم يقضِ الصراع مع داعش على اقتصاد القضاء وبنيته التحتيّة فحسب، بل أدّى كذلك إلى نزوح غالبيّة سكانه. وعلى الرغم من عودة معظم هؤلاء النازحين، ما زال ما يقارب ٣٠-٤٠٪ من السكان نازحين. وتتراوح أسباب نزوحهم من انعدام التعويضات الحكوميّة لإعادة بناء حياتهم، إلى مخاوف أمنيّة - إذ تشير التقارير إلى أنّ ما يقرب من ٢٥٠٠٠ شخص مطلوبون من الأجهزة الأمنية نتيجة الصراع مع داعش – بالإضافة إلى ضعف البنية التحتيّة للخدمات الأساسيّة. ويُذكر في هذا السياق أنّ عمليّة عودة تلك العائلات وإعادة دمجها، وهي عائلات ذات انتماء مفترض إلى داعش، تحظى عمومًا بدعم من زعماء القبائل وسلطات الأقضية، وقد تُوِّجت العمليّة فعليًا بعودة عدد كبير من تلك العائلات. أما بالنسبة إلى الجهّات الفاعلة الأمنيّة، فيهيمن على الأجهزة الأمنيّة في القضاء قوات الحشد الشعبي والشرطة المحليّة.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الدوافع الرئيسة للنزاعات التي يشهدها القضاء ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتهميش والإقصاء، يُضاف إليها التنافس على الموارد والسلطة. وغالبًا ما يتجلّى النزاع في شكل منافسات قبليّة نظرًا لهيمنة الديناميات القبليّة في القضاء. بالنسبة إلى التهميش والإقصاء، يرى الكثيرون أنّ قبيلة القيسي هي القبيلة الأقوى في القضاء. ولهذا السبب، سُمح لها بتولي مناصب بارزة في بنية القضاء الأمنيّة، ما أثار استياء القبائل الأخرى. كما أنّ مشاعر التهميش القبلي تنبع من واقع أنّ الانتصار على داعش يُنسَب بشكل أساس إلى قبيلة القيسي رغم أنّ قبائل أخرى عدّة ساعدت في محاربة داعش. وكذلك، يشعر عدد كبير من السكان بإهمال الحكومة بسبب سوء حالة الخدمات العامة في القضاء وانعدام إعادة الإعمار والتنمية في أعقاب الصراع مع داعش.

ومما لا شكّ فيه أنّ تغيّر المناخ يؤدّي إلى تفاقم جميع مسبّبات النزاعات هذه، مع ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة إلى الجفاف والتصحّر والعواصف الرمليّة التي يشهدها القضاء. وهذه المسائل ستُعرض بمزيد من التفصيل في الفقرة التالية.

مسارات الأمن المناخي

المـوارد الطبيعيّـة. أثّـر تغيّر المنـاخ بالفعـل عـلى توفّـر الميـاه وجودتهـا في القضـاء، وقـضى عـلى أراضٍ كانـت في المـاضي خصبـة وتُسـتخدم للزراعـة ورعـي الماشـية. وتشـير التقاريـر إلى أنّ القضـاء يعـاني مـن نقـص في الميـاه، في ظـلّ انخفـاض هطـول الأمطـار بالإضافـة إلى نضـوب ميـاه الطبقـات الجوفيّـة بسـبب الاسـتخراج غـير القانـوني والدمـار خـلال الحـرب مـع داعـش. نتيجـة لذلـك، أصبـح المزارعـون وكلّ العاملـين في القطـاع الزراعـي يكافحـون مـن أجـل الاعتـماد عـلى الزراعـة لكسـب عيشـهم (راجـع القسـم التـالي). وتتجـلّى هـذه المشـاكل بشـكل أكـبر في وسـط القضـاء وغربـه، بمـا في ذلـك مناطـق الصينيّـة وجزيـرة بيجـي والعصريـة. وبالتـالي، يسـود شـعور بـأنّ فـرص الحصـول عـلى الميـاه ليسـت عادلـة في جميـع أنحـاء القضـاء، مـا يزيـد مـن المظـالم القائمـة أصـلًا والمرتبطـة بالتهميـش والإهـمال.

ولوحظـت حـدّة التوتـرات حـول هـذه المسـألة بشـكل خـاص في الصينيـة بـين السـكان والسـلطات الحكوميّـة. فهـذه المنطقـة بعيـدة عـن النهـر الـذي يوفـر غالبيّـة الميـاه للقضـاء. لهـذا السـبب، تُعـدّ مضخّـات الميـاه ضروريّـة لدفـع الميـاه مـن النهـر إلى المنطقـة. غـير أنّ السـكان يشـكون مـن أنّ الحكومـة اسـتخدمت مضخّـات ميـاه سـيئة الصيانـة، مـا أدّى إلى عـدم انتظام توفّـر الميـاه. وهـذا بـدوره، زاد مـن حـدّة التوتـرات وانعـدام الثقـة بـين السـكان تجـاه الجهـات الحكوميـة الفاعلـة، وهـو أمـر قائـم أصـلًا بسـبب الوعـود الأخـرى التـي قدّمتهـا الجهـات الحكوميّـة ولم تَـفِ بهـا.

انعـدام الأمـن المعيـشي والغـذائي. مـما لا شـكّ فيـه أنّ تغـيّر المنـاخ والتدهـور البيئـي تسـبّبا في انعـدام الأمـن المعيـشي عـلى جبهـات عـدّة. أوّلًا، أدّت نـدرة الميـاه إلى اسـتنزاف الأراضي الخصبـة التـي يسـتخدمها المزارعـون والرعـاة. وهـذا مـا دفـع بالمزارعـين ورعـاة الماشـية إلى بيـع أراضيهـم والبحـث عـن عمـل في القطـاع العـام أو الدخـول في مشـاريع تجاريّـة جديـدة، مـا أدى إلى زيادة المنافسـة عـلى فـرص العمـل والتجـارة. ثانيًـا، ارتفعـت أسـعار السـلع نتيجـة انخفـاض إنتـاج المحاصيـل ونـدرة الميـاه. عـلى سـبيل المثـال، تضاعـف سـعر القمـح ثـلاث مـرات تقريبًـا في العامـين الماضيـين بسـبب انخفـاض غلـة المحاصيـل. وبالطبـع، أثّـرت زيـادة الأسـعار تأثـيرًا شـديد الوطـأة عـلى أصحـاب الماشـية بشـكل خـاص لأنهـم باتـوا غـير قادريـن عـلى شراء المنتجـات الأساسـيّة، مثـل العلـف المناسـب، واضطـروا إلى اللجـوء إلى خيـارات رخيصـة وغـير صحيـة لإطعـام ماشـيتهم[٤٠]. ثالثًـا، يؤثّـر تغـيّر المنـاخ، مقرونًـا بزيـادة مسـتويات التلـوّث، عـلى صحّـة القاطنـين في القضـاء. ويتجـلّى ذلـك في شـكل النفايـات التـي تُحـرق وتُلقـى في النهـر، والأبخـرة المُنبعِثـة مـن مصفـاة النفـط، مـا يؤثّـر سـلبًا عـلى جـودة الهـواء والميـاه في القضـاء. وتشـير التقاريـر إلى أنّ ذلـك قـد تسـبّب في زيـادة المشـكلات الصحيّـة، مثـل السرطـان، بـين السـكان، وخصوصًـا في المناطـق القريبـة مـن المصفـاة، مثـل البوجـواري والهنـشي، مـا أثـار مخـاوف بشـأن انعـدام المسـاءلة والمحاسـبة مـن جانـب الحكومـة والمسـؤولين عـن إدارة المصفـاة. بالإضافـة إلى أنّ التلـوّث الناتـج عـن حـرق النفايـات يمثّـل مشـكلة عامـة في أحيـاء الأسـمدة والكهربـاء والحريجيـة.

في ظـلّ هـذه الظـروف، أثـار المجتمـع الكثـير مـن المظـالم وعـبّر عـن اسـتيائه مـن السـلطات المحليّـة التي لم تبـذل جهـودًا تُذكـر بغيـة التصـدّي لعواقـب تغـيّر المنـاخ، التـي تشـمل انخفـاض مخصّصـات الخدمـات، وتدهـور الظـروف البيئيـة، وزيـادة حـالات الإصابـة بالأمـراض في القضـاء. وفي هـذا السـياق، اعتبر الأشـخاص الذيـن أُجريـت معهـم المقابـلات مـن المنطقـة، أنّ الحكومـة اختـارت تجاهـل التأثـير السـلبي لتغـيّر المناخ عـلى سـبل عيـش النـاس، وفشـلت في تزويدهـم بالدعم والمـوارد والبدائـل اللازمـة للحفـاظ عـلى سـبل كسـب عيشـهم.

التجنيـد عـلى أيـدي الجماعـات المسـلحة. لم تُـشِر الدراسـة إلى أيّ صلـة مبـاشرة تربـط آثـار تغـيّر المنـاخ بزيـادة نسـبة التجنيـد عـلى أيـدي الجماعات المسـلّحة،

٤٠ ذكرت إحدى المقابلات أنّ النودلز سريعة التحضير منتهية الصلاحيّة استُخدمت كبديل رخيص لتغذية الحيوانات.

غير أنّ الوضع الحالي يتّسم بالافتقار إلى الخدمات التعليميّة والصحيّة وسبل العيش وفرص العمل – وهذا الوضع فاقمه فقدان الوظائف في القطاع الزراعي. وبناءً على ذلك، أعرب بعض من أُجريت معهم المقابلات عن قلقهم من لجوء الذين فقدوا وظائفهم إلى البحث بشكل متزايد عن عمل مع الجهات الأمنيّة.

الكوارث الناجمة من تغيّر المناخ. ألقت الدراسة الضوء على أنّ بيجي تعاني من تصحّر شديد بحسب ما أفادت به التقارير. ويُعزى ذلك إلى تغيّر المناخ والصراع الأخير مع داعش: في خلال فترة الصراع، أحجمت الجهات الحكوميّة الفاعلة، ولا سيّما وزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات، عن العمل في بعض أنحاء القضاء التي تعاني من التصحّر. لو كان العكس صحيحًا، لكانت جهودهم كفيلة بوقف امتداد التصحّر. أما في ظلّ انعدامها، فأُتيح لعمليّة التصحّر بمواصلة زحفها بلا هوادة، وتشير التقارير إلى اجتياح الكثبان الرمليّة الأراضي الزراعيّة والمناطق الحضريّة والطرق. وتضيف التقارير أنّ الكثبان الرمليّة تتحرّك بسرعة نحو المناطق التي تقع فيها المنشآت الصناعيّة. أمّا المناطق الأكثر تضررًا من الكثبان الرمليّة، فهي منطقة بيجي وامتدادها إلى وادي الثرثار، ومن جنوب غرب بيجي إلى السكرية، ومنطقة البعاج في الشمال الغربي. وقد صُنِّفَت مساحة ٦٧٧٥٤٠ فدانًا من الأراضي في المحافظة على أنّها أصبحت اليوم متصحّرة وهي تمثّل ٥٥٪ من المساحة الإجماليّة. هذا وهاجر عدد كبير من القرويين من هذه المناطق إلى المدينة نتيجة الجفاف ونقص مصادر مياه الشرب في المنطقة الجنوبيّة الغربيّة (طريق بيجي - حديثة) والمنطقة الشماليّة الغربيّة (طريق الصينية - السكرية)، مع ما يقدر ب ٨٠٠٠ نازح بسبب التصحّر ونقص المياه.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

تشمل الجهات الفاعلة الرئيسة المحدّدة للمساعدة في تخفيف وطأة التحديّات المرتبطة بتغيّر المناخ وتأثيره على ديناميات الصراع في القضاء زعماء القبائل، القائم مقام (مفوّض القضاء)، والسلطات الحكوميّة الأخرى، بما في ذلك اللجنة الفرعيّة لشؤون الزراعة التابعة لوزارة الزراعة، ومديريّة إزالة الغابات، والجهّات الأمنيّة، بما فيها الجماعات التابعة لقوات الحشد الشعبي، بالإضافة إلى لجنة قبليّة على مستوى المحافظات يرأسها المحافظ وتعمل على التخفيف من حدّة النزاع في جميع أنحاء المحافظة. بشكل عام، لا تستند استجابة هذه الجهات الفاعلة إلى استراتيجيّة استجابة خاصة بتغيّر المناخ أو استراتيجيّة تدمج تغيّر المناخ في الإجراءات المتّخذة لحلّ النزاعات.

وممّا لا شك فيه أنّ المؤسّسات الضعيفة والحوكمة السيّئة تعيق جهود الاستجابة لآثار تغيّر المناخ. مثال على ذلك: شبكة المياه في القضاء في حاجة ماسة إلى التحديث لأنها أنشئت أساسًا لتوفير المياه لعدد من السكان أقلّ بكثير ممّا هو عليه اليوم في القضاء. على هذا النحو، تتفاقم مشكلة ندرة المياه بسبب البنية التحتية المعيبة. وحسب إحدى وجهات النظر، إنّ الجهات الفاعلة والمؤسّسات الحكوميّة غير قادرة على مواجهة تحديّات الحوكمة، ما أدّى بدوره إلى فجوة ثقة ومشروعية بين المواطنين ومؤسّسات الدولة في القضاء.

قضاء جمجمال (محافظة السليمانيّة)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

يقع قضاء جمجمال في محافظة السليمانيّة ويتكوّن من تسع نواحٍ تضمّ ٤١٤ قرية. ويُقدَّر عدد سكانه بما يُناهز ٢٠٠ ألف نسمة، معظمهم من الجالية الكرديّة. وتُعتبر الهويّة القبليّة بمثابة السمة الرئيسة للعلاقات الاجتماعيّة. والقضاء هو كذلك موطنٌ للنازحين داخليًا من الأنبار، الذين هاجروا قبل الصراع مع داعش، والنازحين داخليًا من كركوك الذين استقرّوا في المنطقة في العام ٢٠١٤ هربًا من الجماعة المتطرّفة. وكانت أجزاء من القضاء تخضع رسميًا لسلطة محافظة كركوك، لكنّها نُقِلت من

كركـوك إلى السـليمانيّة كجـزء مـن محاولـة النظـام البعثـي لتغيـير التركيبـة السـكانيّة لمحافظـة كركـوك. اليـوم، يُعتـبر القضـاء منطقـة متنـازع عليهـا. ونتيجـةً لذلـك، أصبـح قضـاء جمجـمال، بالإضافـة إلى قضـائَي كفـري وكلار، المتنـازع عليهـما أيضًـا، تحـت حكـم إدارة تابعـة لحكومـة إقليـم كُردسـتان تُسـمى إدارة كرميـان.

ويتميّـز القضـاء بوفـرة الأراضي الزراعيّـة الخصبـة، إذ يُعتـبر مـا يُقـارب المليـون دونـم (كل دونـم يسـاوي ١٠٠٠ مـترٍ مربـع) مناسـبًا للزراعـة والأنشـطة الزراعيّـة الأخـرى. ويمثّـل الخـلاف الدائـر للسـيطرة عـلى الأرض - والمـوارد الطبيعيّـة مثـل الميـاه - دافعًـا بـارزًا وطويـل الأمـد للنـزاع في المنطقـة. ويتّخـذ هذا الخلاف شـكلًا من أشـكال النزاعـات عـلى المـيراث بالإضافـة إلى التوتّـرات المرتبطـة بإمكانيّـة الوصـول إلى الأراضي الزراعيّـة والمياه واسـتخدامها. وتشـمل مصـادر التوتّـر الأخـرى في المنطقـة ضعـف الخدمـات والخلافـات السياسـيّة بـين أكـبر حزبـين في حكومـة إقليـم كُردسـتان، أيّ الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والاتّحـاد الوطنـي الكردسـتاني. ومـا يزيـد الوضـع تفاقـمًا هـو انتشـار الأسـلحة الـذي يُقـال إنـه يمثّـل مشـكلة كـبرى في القضـاء. هذا وسـاهم تغـيّر المنـاخ في تأجيـج هـذه التوتّـرات وخلـق توتّـرات جديـدة، ولا سـيّما في مـا يتعلّـق بإمكانيّـة الحصـول عـلى الميـاه. وذلـك لأنّ المنطقـة، وعـلى غـرار أنحـاء أخـرى مـن البـلاد، واجهـت ارتفاعًـا في درجـات الحـرارة بالإضافـة إلى الجفـاف والتصحّـر عـلى مـدار السـنوات القليلـة الماضيـة. وهـذه المسـائل معروضـة بمزيـد مـن التفصيـل في الفقـرة التاليـة، مسـارات المنـاخ.

مسارات الأمن المناخي

المـوارد الطبيعيّـة. مـمّا لا شـكّ فيـه أنّ المـوارد المائيّـة والأراضي الزراعيّـة والمراعـي تأثّـرت كلّهـا بتغـيّر المنـاخ. كـما أدّى الجفـاف المتواصـل إلى نقـصٍ في المـوارد المائيّـة المتاحـة وإمكانيّـة الوصـول إليهـا. وتفيـد التقاريـر أنّ الميـاه تتدفّـق إلى القضـاء مـرّة واحـدة كلّ أسـبوعين ليسـتخدمها السـكان، وأنّ جـودة الميـاه تشـهد تراجعًـا ملحوظًـا. وفي الوقـت عينـه، أدّت نـدرة الميـاه إلى تعـرّض قطاعـي الزراعـة والرعـي لخطـر أن تصبحـا مهملتَـين وغـير عمليتَـين. وفي هـذا الإطـار، حـاول المزارعـون والسـكان التصـدّي لمشـكلة نقـص الميـاه مـن خـلال الاسـتثمار في أسـاليب الـري الحديثـة، مثـل الـري بالتنقيـط، وحفـر آبـار جديـدة للاسـتفادة مـن الميـاه الجوفيّـة. ولكـن، ثبـت أنّ هـذه الأسـاليب باهظـة الثمـن وغـير مسـتدامة. في الواقـع، أفـادت التقاريـر أنّ مـا يُقـارب ١٦٠٠ مزرعـة باتـت معرّضـة لخطـر الهجـر بسـبب اسـتحالة الوصـول إلى مصـادر ريّ موثوقـة وفعّالـة مـن حيـث التكلفـة. كـما شـهد الرعـاة تقلّـص أراضي الرعـي في القضـاء (تقلّصـت هـذه الأراضي بنسـبة ١٠٪)، مـا دفـع بهـم إلى التعـدّي عـلى الأراضي الخاصـة، وبالتـالي، إثـارة التوتـرات مـع مالـكي الأراضي، أو الهجـرة إلى مناطـق أخـرى، أو بيـع قطعانهم والبحـث عـن فـرص عمـل جديـدة في مناطـق أخـرى.

بالإضافـة إلى النزاعـات والتوتّـرات المذكـورة أعـلاه بـين الرعـاة ومالـكي الأراضي، نشـبت خلافـات عـلى الوصـول إلى مـوارد الميـاه. عـلى سـبيل المثـال، سُـجِّلت مؤخـرًا حادثتـان مرتبطتـان بشـنّ هجـوم عـلى آبـار للميـاه محفـورة حديثًـا وتدميرهـا بالكامـل لأنّهـا كانـت لتـؤدي إلى زعزعـة اسـتقرار احتياطيّـات الميـاه الجوفيّـة في الأراضي الزراعيّـة المجـاورة. عـلاوة عـلى ذلـك، أفضـت التوتـرات المرتبطـة بمـوارد الميـاه إلى تفاقـم حـدّة النزاعـات التاريخيّـة المتعلقـة بملكيّـة العقـارات في المنطقـة.

ويعـاني القضـاء مـن نقـص الميـاه، بينـما تشـهد الوديـان مشـكلة فيضانـات. وتسـبّبت هـذه المشـكلة في نـزوح أعـداد كبـيرة مـن السـكان المتضرّريـن. واضطـر هـؤلاء إلى مغـادرة المنطقـة بشـكل دائـم إذ لم يعـد مـن الممكـن العيـش فيهـا، في حـين لم تتّخـذ الحكومـة أيّ تدابـير تتعلّـق بـإدارة مخاطـر الكـوارث وتسـمح للنـاس بالعـودة إلى الموقـع بأمـان.

انعـدام الأمـن المعيـشي والغـذائي. مـن نافلـة القـول إنّ قضايـا سـبل العيـش تأثّـرت إلى حـدّ كبـير بتأثـير تغـيّر المنـاخ عـلى القضـاء. إذ لجـأ الكثـير مـن المزارعـين والرعـاة إلى بيـع أراضيهـم وحيواناتهـم أو التخلّـي عنهـا لتلبيـة احتياجاتهـم الأساسـيّة. كـما اضطُـروا للبحـث عـن عمـل في الحكومـة وقـوات الشرطـة المحليّـة

(وأحيانًا الجماعات المسلّحة أو قوات الأمن) وفي المؤسّسات التجاريّة الصغيرة. أما الشباب الذين كانوا يعملون سابقًا في القطاع الزراعي، فواجهوا صعوبة أكبر في الحصول على عمل مستقرّ. وبالتالي، تراهم يعتمدون بشكل أساس على وظائف يوميّة غير مستقرّة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسيّة: من العلف إلى الأسمدة إلى المياه من بائعي القطاع الخاص، ارتفعت جميع الأسعار في العامين الماضيين بسبب آثار تغيّر المناخ مقرونة بالمتغيّرات الاقتصاديّة الأخرى المرتبطة بالتضخم. وفي سياق متصل، أفاد السكان أنّ هذه التغييرات في سبل العيش ساهمت بشكل عام في زيادة التوتّرات وزيادة تواتر النزاعات العنيفة في القضاء.

سوء الحوكمة. أدّت الحوكمة الضعيفة في القضاء إلى تضخيم آثار تغيّر المناخ وتفاقمها، نظرًا إلى محدوديّة جهود الاستجابة والقدرة على التكيف. ويتمثّل التحدّي الأساس في قطاع الخدمات في نقص مخصّصات الميزانيّة، ما يؤدّي إلى عدم توفّر الموارد الكافية لدى السلطات الحاكمة لتقديم الخدمات الأساسيّة أو حتى تزويد مركباتها بالوقود. وممّا لا شك فيه أنّ هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد أدّى إلى بثّ الإحباط في نفوس سكان جمجمال، الذين يشعرون أن الحكومة تهمّشهم. وأدى ذلك إلى إضعاف الثقة في الحكومة، إذ نادرًا ما تفي بوعودها المتعلّقة بتحديث أو تحسين البنية التحتية القائمة، ما يزيد من شعور السكان بالإهمال.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

تشمل الجهات الفاعلة الرئيسة المحدّدة للمساعدة في تهدئة التوترات وحلّ قضايا الحوكمة السلطات الحكوميّة المحليّة وزعماء القبائل. وفي حين أنّ الحكومة المحليّة على دراية تامة بمشكلة ندرة المياه وكيف تؤثّر بشكل سلبي على المنطقة، أفاد السكان بأنّ هؤلاء الفاعلين لا يبذلون ما يكفي من الجهود لمعالجة المشكلة. ميزانيّة القضاء من حكومة إقليم كردستان، حسب ما يُزعم، تُعتبر غير كافية على الإطلاق للتصدّي لتحديات الحوكمة وتغيّر المناخ التي تواجه المنطقة. ويعتقد الكثيرون أنّ الميزانيّة الحاليّة للقضاء لا تتجاوز أربعة ملايين دينار عراقي. في حين أنّ قضاء زاخو، وهو مماثل في الحجم ومعقل الحزب الديمقراطي الكردستاني، خُصّص له عشرون مليون دينار عراقي. ونتيجة لذلك، يعجز المسؤولون في القضاء عن المساعدة في التغلّب على التحديات التي يفرضها تأثير تغيّر المناخ على منطقتهم.

وعادةً ما تُحَل النزاعات من خلال المفاوضات وتنتهي باستسلام أحد الطرفين لقاء تعويض مادي. ولدى حدوث مثل هذه الاتّفاقات، يوقّعها كلا الطرفين ويشهد عليها ضباط وكبار الشخصيّات المعنيين. ولكن، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الوحدة نشطة وملتزمة فعلًا بمعالجة المسائل التي يتناولها هذا التقرير.

قضاء الحمزة الشرقي (محافظة القادسية)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

يقع قضاء الحمزة الشرقي في محافظة القادسية التي تبعد نحو ٢٠٠ كيلومتر جنوب بغداد، وهو أحد الأقضية الأربعة عشر التي تتألف منها المحافظة، ويبلغ عدد سكانه ٢٦٠,٠٠٠ نسمة. يمرّ في القضاء نهر الحلة الذي يقسمه إلى قسم شمالي هو المركز الحضري والإداري للقضاء، وقسم جنوبي يتألف من عدة قرى وبلدات ريفية. ويُشكل النهر أيضًا المصدر الرئيسي للمياه في القضاء وشريان الحياة للقطاع الزراعي، وهو القطاع الاقتصادي الرئيسي فيه، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالى ٦٥٪ من سكان القضاء يعتمدون على الزراعة، وخاصةً الفِلاحة، لتأمين احتياجاتهم المعيشية. تشكل الديناميات والعلاقات القبَلية عاملًا رئيسيًا يرسم ملامح العلاقات الاجتماعية ومستويات التماسك الاجتماعي.

تشمل عوامل النزاع في القضاء حاليًا النزاع على

الأراضي، والتنافس على الموارد وخاصةً المياه والمراعي، والثأر القبَلي الناشئ عن الصراعات والخلافات العائلية، والعنف الناتج عن تزايد تعاطي وتجارة المخدرات، والتوترات الناشئة عن الضغوط على الموارد المتوفرة وعن المنافسة على فرص العمل التي يسببها النازحون داخليًا بحسب سكان القضاء. يشكو السكان أيضًا من عدم فعالية توفير الخدمات الحكومية ومن شعور بأن القضاء لطالما كان ولا يزال مهمشًا اقتصاديًا وسياسيًا بشكل مقصود. ويُشار بشكل خاص إلى أن وضع البنية التحتية للمياه، والصرف الصحي، والكهرباء سيء للغاية وهو يشكل سببًا أساسيًا للشعور بالإحباط بين سكان القضاء. وكما هو مفصّل في قسم مسارات الأمن المناخي أدناه، فقد ساهم تغيُّر المناخ والتدهور البيئي في تأجيج عوامل النزاع والشكاوى، وخاصةً في ما يتعلق بالوصول إلى المياه وإدارتها، واستخدام الأراضي، والمشاكل المعيشية كانعدام الأمن الغذائي والهجرة والنزوح.

مسارات الأمن المناخي

الموارد الطبيعية. أثّر تغيُّر المناخ على توفر المياه وإمكانية الوصول إليها، ما أدى إلى تدهور الأراضي الخصبة؛ فقد اجتمعت ظروف الجفاف وسوء إدارة الموارد المائية، لتسبب تراجع منسوب المياه في النهر – وهو المصدر الأساسي للمياه في قضاء الحمزة الشرقي – وتحدَّ من إمكانية الوصول إلى المياه في القضاء. ويُمكن أن يُعزى تعذّر الوصول إلى المياه أيضًا إلى السدود التي بنتها الحكومة عند منبع النهر، وخاصةً في قضاء الهندية، والتي تسببت بتقليل تدفق المياه إلى منطقة الأهوار عامةً والتي يقع قضاء الحمزة الشرقية ضمنها. وساهم ارتفاع درجات الحرارة وشحّ الأمطار في زيادة هذا الوضع سوءًا، كما تسبب نقص المياه في تراجع زراعة القمح التي تحتاج إلى الريّ كل أسبوعين.

لمواجهة هذا الوضع، لجأ السكان إلى حفر الآبار – على الرغم من عدم كفاية اللوائح الحكومية الناظمة – بحثًا عن موارد المياه الجوفية. وبحسب ما أفاد به السكان الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذه الدراسة، فقد كان الحفر بعمق متر ونصف المتر كافيًا للوصول إلى مصادر المياه الجوفية قبل أزمة الجفاف، أما اليوم، فينبغي الحفر بعمق مترين ونصف. ولكن حفر الآبار لم يحقق النتيجة المرجوة، لأن نسب ملوحة المياه الجوفية ظلّت مرتفعة، وهو ما يجعلها غير قابلة للاستخدام في ريّ غالبية المحاصيل. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثّر تعميق الحفر سلبًا على البيئة العامة في القضاء وزاد التدهور البيئي والتلوث. ولم يؤثر تراجع تساقط الأمطار سلبًا على إمكانية الوصول إلى المياه فحسب، بل حفّز أيضًا عمليتَي التملّح والتصحر في القضاء؛ حيث كانت ملوحة المياه تبلغ ١٠ ملغ/ل في المتوسط قبل أزمة الجفاف، وهو مستوى مناسب لريّ المحاصيل، إلا أن هذا المستوى ارتفع نتيجة استمرار الأزمة، ويبلغ حاليًا ١٢ ملغ/ل، ويُعتبر سامًّا للمحاصيل الصحية. أما التصحر، فتسبب بتقليص مساحات الأراضي المناسبة للرعي.[٤١]

أثارت هذه التحديات التوترات بين المزارعين المتنافسين على الوصول إلى المياه لريّ محاصيلهم ومربّي المواشي الباحثين عن أراضي الرعي لقطعانهم. ويُعتبر التحويل غير القانوني لمياه القناة والنهر والتنافس على الموارد المائية مسبّبًا رئيسيًا للتوترات التي غالبًا ما تنتقل من المستوى الفردي إلى المستوى القبَلي نظرًا إلى أهمية الديناميات والعلاقات القَبلية، ما يزيد المخاوف من توسع نطاق النزاع. فقد تحوّل مثلًا خلاف حول انتهاك الرعاة لحدود ملكيات خاصة لتأمين المرعى لقطعانهم سريعًا إلى نزاع بين قبيلتَي الشبل والخزعل. ويُعتقد أن قُرى القسم الجنوبي من القضاء هي أكثر عرضة للنزاعات الناشئة عن التنافس على الوصول إلى المياه والتعدي على الأراضي، فيما يُعتبر القسم الشمالي حضريًا أكثر وأكثر ثراءً وبالتالي قادرًا على تأمين الموارد لإيجاد الحلول لهذه التحديات الناشئة عن تغيُّر المناخ.

٤١ مشارك(ة) في مقابلات المخبرين الرئيسين، آب/أغسطس 2022، جنوب العراق.

انعدام الأمن المعيشي. يعود تغيّر المناخ – ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، والتصحر، والتملّح – بتأثير ضارّ على سبل معيشة المواطنين بأكثر من طريقة. فبحسب ما أُفيد، أدى تغير المناخ أولًا إلى تراجع إنتاج المحاصيل الذي رافقه انخفاض في قيمة العملة الوطنية، وهي المشكلة الأشمل، ما ساهم في ارتفاع أسعار المحاصيل في القضاء وتسبب بحدوث تضخم عام. ثانيًا، فقدَ الكثير من المزارعين ومربّي المواشي وصيادي الأسماك سُبل معيشتهم، وهو ما دفع العائلات التي تعتمد على هذه القطاعات إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية بحثًا عن فرص العمل. ينطبق ذلك بشكل خاص على سكان القرى الواقعة جنوبي النهر – وخاصةً الشنافية، والسدير، والطابو، والمرسول – لأن هذه المناطق تُعتبر أكثر فقرًا واعتمادًا من الناحية الاقتصادية على الزراعة محدودة النطاق وتربية الأسماك.

غياب رابط سببي مباشر. أدى ارتفاع مستويات التلوث أيضًا إلى مشاكل صحية كالربو والأمراض الجلدية. وفي حين أن هذه المشاكل الصحية لا ترتبط مباشرةً بتغيُّر المناخ، إلا أن تأثير التغير البيئي يزيدها حدّةً.[٤٢] وتفيد التقارير بأن الأزمات الصحية، بما يشمل تفشي الكوليرا، ناتجة عن تزايد الضغط على مصادر المياه النظيفة والقابلة للشرب وتراجع توفرها.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

يُنظر إلى القادة الحكوميين القبَليين والمحليين على أنهم جهات فاعلة مهمة في الحد من تغيّر المناخ ومن عواقبه في قضاء الحمزة الشرقي. ولكن، يبدو أن هذه الجهات لم تبذل حتى الآن أي جهود ملموسة للمعالجة المباشرة للأسباب الجذرية للمشكلة، بل إن استجابتها كانت هامشية وركزّت على تسوية النزاعات على الأراضي والمياه بدلًا من المساعدة في معالجة مشاكل إدارة المياه أو نقص مناطق الرعي.

يُقر الجمهور العام بأهمية بعض هذه الجهود ويعتبرها أساسية للحوكمة العامة في القضاء؛ فقد عملت وزارة العدل مثلًا على تحسين النظام القضائي في المحافظة وأولت اهتمامًا خاصًا بالمناطق المحرومة كقضاء الحمزة الشرقي، باستثناء مدينة الديوانية، وهي عاصمة المحافظة، ما ساهم في معالجة الشكاوى المقدمة في المزارعين في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة برنامجًا سيدعم بناء أنظمة الريّ لمساعدة المزارعين في تجاوز بعض التحديات الناتجة عن ندرة المياه. وأُشير إلى أن هذا البرنامج ساعد بعض المزارعين في القضاء في تحسين استخدام المياه والحد من هدرها.

ولكن، وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يتم وضع استراتيجية طويلة الأمد لمعالجة المشاكل والتوترات التي يسببها أو يفاقمها تغيّر المناخ، وذلك بسبب قيود مخصصات المحافظة من الميزانية الاتحادية: فعلى الرغم من أن المخصصات الاتحادية للمحافظة ككُل تضاعفت سنة ٢٠٢١ مقارنةً بالسنة السابقة، يعتبر قادة القضاء أن المبلغ لا يزال دون المستوى المطلوب لمكافحة ندرة المياه والمشاكل المرتبطة بالأراضي وتداعياتها.

قضاء الحويجة (محافظة كركوك)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

الحويجة هو أحد الأقضية الأربعة لمحافظة كركوك المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان. يضم القضاء وعاصمته الإدارية مدينة الحويجة، عدّة نواحٍ تشكّل مراكز حضرية ومنها الزاب والعباسي والرشاد والرياض ويُقدَّر عدد سكانه الإجمالي بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ نسمة غالبيتهم من العرب السُنّة. تُعتبر الديناميات القبَلية مهمة في قضاء الحويجة، حيث إنها تحدد العلاقات داخل المجتمع وبين الدولة والمجتمع. وتشمل بعض القبائل الرئيسية الجبور، والعبيد،

٤٢ منظمة الصحة العالمية: تغيّر المناخ. الرابط: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health.

وشمّر، والدُليم، والحديدي.

يهيمن القطاع الزراعي على اقتصاد القضاء ذي التربة الخصبة والأراضي المسطحة التي يروي بعضها نهر الزاب، ما يجلعه ثاني أهم منتج لمحاصيل الذرة، والقطن، والقمح، والشعير في البلاد.

وقع قضاء الحويجة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي حكمه بين عامَي ٢٠١٥ و٢٠١٧. وتسبّب النزاع مع التنظيم بنزوح آلاف الأشخاص داخليًا وبتدمير جزئي أو كلّي للبنية التحتية للخدمات العامة (المياه، والطرقات، والكهرباء، والصرف الصحي). لم تُعِد الحكومة تأمين هذه الخدمات الأساسية بالكامل، وازدادت الضغوط عليها بشكل كبير بعد عودة النازحين إلى منازلهم، ما زاد من تعثّرها. بالإضافة إلى ذلك، تسبب النزاع مع داعش بتمزق العلاقات الاجتماعية وأدى إلى سلسلة من النزاعات القبَلية والسياسية على خلفية الدعم المزعوم للجماعة المتطرفة، وإلى تزايد التنافس الموجود أصلًا على الموارد الطبيعية وعلى السلطة السياسية والاقتصادية.

ويرتبط سبب آخر للتوترات بعودة العائلات ذات الانتماء المتصوّر لتنظيم الدولة الإسلامية. على الرغم من سماح الأجهزة الأمنية بعودة هذه العائلات المؤلفة بشكل أساسي من النساء والأطفال، إلا أن ذلك يشكل مصدر خوف لدى الكثير من سكان القضاء الذين يخشون استمرار ارتباطها بالمتطرفين. تقيم غالبية هذه العائلات في ناحية الرياض الخاضعة لتدابير أمنية مشددة تشمل تقييد حركة الدخول والخروج للأشخاص والسلع، وهو ما يزيد شعورها بالأهمال والاستبعاد.

شهد القطاع أزمة جفاف شديدة ضربت أيضًا مساحات كبيرة أخرى في البلاد. وبحسب ما أُفيد، فقد تراجع معدل هطول الأمطار من ١٥٠٠ ملم إلى ٢٢٥ ملم، ما أثّر سلبًا على مصدرَي المياه الرئيسيين في القضاء، وهما مياه الأمطار المجمّعة في الآبار ونهر الزاب. وكما سيظهره قسم مسارات الأمن المناخي أدناه، فقد كان لذلك أثَر على كافة جوانب الحياة في القضاء، بدءًا من إدارة الموارد وصولًا إلى سُبل المعيشة والظواهر الجوية الشديدة.

وتُضاف إلى ذلك مخصصات الميزانية الاتحادية والتي يعتبرها القيّمون على القضاء والقادة المجتمعيون غير كافية، وهو ما تسبب في بلوغ الاقتصاد المحلي الذي يهيمن عليه بشكل كبير القطاع الزراعي مرحلة الركود. اعتمدت السلطات الحكومية في المحافظة مؤخرًا خطة إعادة بناء وتأهيل القضاء بدعم من وزارة التخطيط، بهدف مساعدة المنطقة في التعافي من النزاع مع تنظيم داعش.

مسارات الأمن المناخي

الموارد الطبيعية. أثّر تغيّر المناخ على توفر المياه وإمكانية الوصول إليها، وأدى الجفاف بشكل خاص إلى تراجع إمكانية الوصول إلى المياه للمجتمعات عامةً والمزارعين ومربّي المواشي خصوصًا. وتشمل المناطق الأكثر تأثّرًا، المناطق الريفية التي يُنظر إليها على أنها مفصولة والتي تعاني من نقص خدمات الوصول إلى المياه، ومنها قُرى المحمودية، والخان، والمرزوق، والبطوش.

حاول المزارعون تجاوز أزمة المياه بطريقتين، فلجأوا أولًا إلى حفر مزيد من الآبار. حققت هذه الطريقة بعض النجاح في البداية، إلا أن منسوب المياه الجوفية انخفض مع مرور الوقت ما اضطرهم إلى تعميق الحفر وتكبد تكاليف باهظة بدون جدوى نظرًا إلى تزايد مستويات ملوحة المياه المجمعة وعدم ملاءمتها للشرب ولريّ المحاصيل. أما الطريقة الثانية، فتمثلت في محاولة اتباع طرق جديدة للريّ مثل الريّ بالتنقيط والرشاشات للحد من هدر المياه. غير أن التجربة أثبتت أن صيانة هذه التقنيات مكلفة، ما أدى إلى رفع أسعار المحاصيل المزروعة محليًا. وتسبب الجفاف أيضاً بتصحر الأراضي التي كانت خصبة في ما مضى، ولم يقتصر أثَره على الأراضي الخاصة التي تستخدم للزارعة والفلاحة بل كان له أثَر ضارّ أيضًا على الأراضي العامة حيث تسبب باضمحلال المساحات

الخضراء والشجيرات ونباتات الأسيجة أو استنزافها من قبل مربّي المواشي.

باع الكثير من المزارعين ومربّي المواشي أراضيهم بسبب هذه المشاكل وانتقلوا إلى المناطق الحضرية بحثًا عن سُبل معيشة جديدة، ما تسبب بالضغط على الخدمات في هذه المناطق وزاد من التوترات والتنافس على فرص العمل بين الواصلين الجدد والسكان. وزاد وجود نازحين داخليًا من مناطق أخرى في مدينة الحويجة هذه الضغوط والتوترات وقد استقرّ هؤلاء أيضًا في المناطق الحضرية بعد فرارهم من النزاع مع تنظيم داعش.

سوء الحوكمة. لا ترقى القدرات الراهنة في مجال إدارة الموارد بين المؤسسات الحكومية إلى المستوى المطلوب، ما يزيد من تعذّر الوصول العادل إلى المياه وتوفرها. ويسود تصوّر عام بين الكثير من السكان بأن الجهات الحكومية المسؤولة عن مختلف جوانب إدارة المياه تتأثّر بأصحاب النفوذ والمال وتعطي الأفضلية لبعض المجتمعات على حساب أخرى، وبأن سيطرة المجموعات السياسية على مؤسسات الدولة الرئيسية تؤدي إلى توزيع غير متكافئ للخدمات وتضمن الرعاية أولًا للموالين ولمناصري الأحزاب السياسية/العشائر، ما يزيد من مشاعر الاستبعاد والإهمال بين المواطنين، ويوسّع الهوّة بينهم وبين الدولة. يخشى بعض السكان أن يعرّض استمرار الإهمال أو التقاعس الحكومي – أو حتى الاعتقاد بذلك – المجتمع الأوسع للتأثّر بسرديات الجماعة المتطرفة الهادفة إلى التجنيد. وتتجلى هذه المخاوف بشكل خاص في ناحية الرياض التي لا تزال مناطقها المحيطة تضم فلول الجماعة المتطرفة. ويُعتقد أيضًا أن تقاعس الحكومة عن وقف عمليات التصحر سيحوّل هذه المنطقة إلى أرض للتجنيد للأنشطة المتطرفة.

انعدام الأمن المعيشي. كما ذكرنا أعلاه، أجبر الجفاف والتصحر المزارعين والجماعات المعتمدة على الزراعة على بيع أو مغادرة أراضيها بحثًا عن الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية من القضاء. لهذه المشكلة تبِعتان رئيسيتان؛ الأولى هي التنافس على الوظائف والخدمات العامة بين المهاجرين وسكان المدُن، وهو عامل آخر للتوترات بين المجموعتين، والثانية هي التوترات المستمرة بين العائلات التي يُنظر إليها على أنها منتمية إلى تنظيم داعش والعائلات التي وقعت ضحية هذا التنظيم والتي تُضاف إلى النزوح الداخلي من أقضية أو محافظات أخرى إلى قضاء الحويجة. يقيم معظم الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم منتمون إلى التنظيم في المناطق الريفية والضواحي، حيث إن وجودهم في المناطق الحضرية غير مرغوب وحتى مرفوض. تزيد هذه الدينامية شعور هؤلاء الأشخاص بالاستبعاد والرفض وتضعهم في أمام خيار صعب بين البقاء في وضع مزرٍ في القُرى، أو الهجرة إلى المدن حيث لا يُرحب بوجودهم. أما بالنسبة إلى العائلات التي وقعت ضحية التنظيم والمقيمة في المناطق الريفية، فاتخاذ قرار الهجرة إلى المدينة يولّد لديها شعورًا بترك أراضيها للأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم منتمون إلى التنظيم، أما قرار البقاء، فيزيد احتمال إعادة إشراك أفرادها في الأنشطة المتطرفة من قِبل مقاتلي التنظيم. وبالتالي، فإن تأثيرات تغيُّر المناخ تزيد من التوترات القائمة بين المجموعات.

انعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ما سبق، انخفض إنتاج المحاصيل عن مستويات ما قبل الجفاف، ما ولّد فارقًا بين العرض والطلب، ورفع الأسعار في القضاء. وأثار ذلك، إلى جانب تقلبات أسعار العملة، الإحباط وخيبة الأمل لدى الجمهور العام الذي بات عاجزًا عن تحمّل ارتفاع تكاليف المعيشة.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

ثمة غياب فاضح للمبادرات الحكومية الهادفة إلى المعالجة المباشرة لمشكلة عدم إمكانية الوصول إلى المياه وتوفرها. أما خطة إعادة التأهيل والتعافي التي وضعتها الحكومة المحلية للمحافظة بدعم من وزارة التخطيط، فتتصدى لتداعيات انعدام الأمن المناخي ظاهريًا، ولكن لا تتوفر أي تفاصيل

بشأنها. ومع ذلك، تتعاون الجهات الفاعلة الرئيسية في القضاء – القادة القبَليون والسلطات الحكومية المحلية – بشكل غير نظامي (أي ليس عبر آلية نظامية بل من خلال اجتماعات وجلسات حوارية غير نظامية) لتقديم الحلول في مجال الحوكمة والمشاكل المسببة للصراعات، ومن بينها المشاكل المرتبطة بتغير المناخ. ولكن، كما ذكرنا سابقًا، يعتبر الكثير من السكان أن الفساد الحكومي وتأثير بعض القادة وتمييزهم لبعض الجماعات السياسية والمجتمعات يعيق هذه الجهود ويحوّلها إلى جهود حزبية في جوهرها، غير موجهة للمجتمع الأوسع. ساعد المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية في سدّ بعض ثغرات الحوكمة الناشئة عن القيود المرتبطة بقدرة الحكومة وتقاعسها. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلًا القضاء من خلال توفير المولدات الكهربائية والمراكز الصحية، فيما بدأت جمعية الأمل غير الحكومية حملة تركّز على زراعة الغابات والتشجير في مواقع مختلفة من القضاء. في حين أن هذه المبادرات تُعتبر مفيدة، إلا أنها لا تستهدف بالضرورة العواقب المباشرة وغير المباشرة لتغيُّر المناخ والتي يشعر بها سكان القضاء.

قضاء كلار (محافظة السليمانية)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

بعد أن كان ضمن محافظة كركوك، ضُمّ قضاء كلار إلى محافظة السليمانية سنة ١٩٧٥. يقع على الضفة الغربية لنهر سيروان ضمن إقليم كردستان العراق ويخضع مباشرةً لحكومة إقليم كردستان. يتألف القضاء من أربع نواحٍ هي كلار، وهي مركز القضاء، وكرمك وكلكان وخضران. يتألف السكان الذين يقدَّر عددهم بحوالى ١٧١,٠٠٠ نسمة من الأكراد بشكل أساسي، ويقيم معظمهم في مدينة كلار. تشكل الانتماءات القبَلية أساس العلاقات الاجتماعية في القضاء، أما أبرز القبائل فهي كَلي، والجاف، والجمهور، وزنكنة، وباجلان، وبلاني، والداودي، وقيز، وزند، واللك. تُعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في القضاء الذي يعمل سكانه في الفِلاحة وتربية المواشي، والذي يواجه تحدّيين رئيسيين يتمثلان في الجفاف وندرة المياه. بالإضافة إلى نهر سيروان، يمرّ نهرا الوند وقورتو عبر القضاء، وجميع هذه الأنهار الثلاثة تنبع من إيران التي بنت سدًّا على نهر سيروان وباتت تتحكم بكمية المياه التي تتدفق إلى القضاء، ما يفاقم مشكلة ندرة المياه. يُشار إلى أن كلار هو قضاء متنازَع عليه في إدارة كارميان، وهي منطقة غير رسمية تضم أقضية كلار، وكفري، وجمجمال المتنازَع عليها والخاضعة لإدارة إقليم كردستان العراق بشكل عام.

تشمل عوامل التوتر والنزاع في القضاء سوء الحوكمة نتيجة الفساد وسوء الإدارة، والاستبعاد السياسي – حيث يعتبر البعض أن السلطات في القضاء تقدم الموارد والخدمات لبعض العائلات، وخاصةً الأقارب والمحازبون، على حساب الآخرين – والخلافات على الأراضي الناشئة عن حملة التعريب التي أطلقها حزب البعث والتي تسببت بالنزوح القسري لآلاف العائلات، وبشكل متزايد، ندرة المياه بسبب الجفاف وتأثيرات تغيّر المناخ.

مسارات الأمن المناخي

الموارد الطبيعية. أثّر تغيّر المناخ على توفر المياه وإمكانية الوصول إليها، حيث تسببت ندرة الأمطار بتراجع منسوب مياه الأنهار الثلاثة التي تمر في القضاء ومنسوب المياه الجوفية، ما أدى إلى نشوء النزاعات بين المزارعين على حقوق الوصول إلى مياه الأنهار وعلى حصص المياه المستخرجة من الآبار. تقلّصت أراضي الرعي أيضًا نتيجة الجفاف الذي حدّ من خصوبتها بشكل كبير، فازدادت التوترات بين مربّي المواشي المتنافسين على أراضي الرعي لقطعانهم. ونظرًا إلى التحديات المحيطة بالوصول إلى المياه وأثَرها على خصوبة الأرض، هاجر الكثير من المزارعين ومربّي المواشي إلى المناطق الحضرية بحثًا عن فرص عمل أخرى، ما زاد الضغوط على الخدمات في هذه المناطق وأثار التوترات بين المهاجرين والمقيمين.

انعدام الأمن المعيشي. أثّر تغيّر المناخ على سُبل معيشة سكان القضاء بعدة طرق، وكان أثَره على سُبل المعيشة الاقتصادية الأكثر حدّةً لاضطرار المزارعين ومربّي المواشي إلى ترك مهَنهم والهجرة إلى المناطق الحضرية بحثًا عن فرص عمل جديدة. وبحسب ما أُفيد، دفع نقص فرص العمل في القطاع الزراعي أيضًا البعض، وخاصةً الشباب، إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للمواجهة، ما زاد وضعهم صعوبةً وأثّر على رفاههم. وأدى الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة أيضًا إلى تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية لتشغيل المكيفات في أشهر الصيف الحارقة، ما تسبب بارتفاع معدلات تلوث الهواء في القضاء نظرًا إلى اضطرار الكثير من القرى مثل تنكه وارا، وقبري مولا، وكاني زرد، وبوكيه، ورمزان ممكا، ورمزان شيشا إلى الاعتماد حصرًا على المولدات لإنارة المنازل بسبب غياب كهرباء الدولة. أدى ذلك كلّه إلى الارتفاع العام لمستويات الإحباط بين أفراد المجتمع وتعميق الهوة بين المواطنين والحكومة لعدم توفيرها الخدمات بالشكل المناسب في القضاء بحسب تعبيرهم.

انعدام الأمن الغذائي. أثّر الجفاف أيضًا على المحاصيل وعلى توفر اللحوم، حيث أدى النقص في الإنتاج إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الرئيسية كالقمح، والشعير، والطحين، والعلف بالإضافة إلى اللحوم التي أدى ارتفاع أسعارها إلى نشوء سوق سوداء لإنتاج اللحوم وبيعها، حافظت على الاستقرار النسبي للأسعار في القضاء على الرغم من الأثَر الذي تركه ذلك على قطاع المواشي. واضطر مالكو المواشي أيضًا إلى شراء العلف بأسعار مرتفعة وتأثّروا بجفاف مناطق جماعية لسقي الحيوانات.

سوء الحوكمة. تضع آثار التغيُّر المناخي ضغطًا شديدًا على القدرات الحكومية المستنفَدة أصلًا في مجالات تقديم الخدمات ومعالجة مخاطر انعدام الأمن المناخي. لنأخذ مثال توفير المياه: ثمة مشاكل تتعلق بتوزيع مياه الشفة، حيث إن بعض المناطق لا تصلها إمدادات المياه المنتظمة، وخاصةً الأحياء الفقيرة والمشاريع الجديدة في ضواحي كلار، وذلك على الأغلب لأنها غير منظّمة من قبل الحكومة، وقد ازدادت هذه المشكلة سوءًا نتيجة الجفاف الذي تسبب بانخفاض منسوب مياه الآبار والأنهار. في السنوات الأخيرة، أثّرت أزمة الميزانيات الحكومية أيضًا على إمدادات المياه وأدّت إلى انقطاعها أو عدم معالجتها بالكلور بشكل كافٍ. كذلك، لم يتم حتى الآن بناء أي من السدود التي تم التكليف ببنائها منذ سبع سنوات والتي كانت لتحسّن لَو أُنجزت خدمات توفير المياه في القضاء. يُنظر إلى الحكومة الاتحادية على أنها تتهرّب من دورها في إيجاد الحلول لمشاكل إدارة المياه مع إيران حيث تقع منابع الكثير من أنهار كلار. ويعتبر السكان أن الحكومات المحلية والإقليمية والاتحادية لا تعالج بفعالية قيود الحوكمة وآثار تغيُّر المناخ.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

يُنظر إلى الجهات الفاعلة الحكومية – قائمقام القضاء، وإدارات المياه والزراعة، والإدارات على مستوى المناطق والمحافظات – بالإضافة إلى القادة السياسيين والقَبَليين على أنهم الجهات الفاعلة الرئيسية القادرة على معالجة التوترات المرتبطة بتغيُّر المناخ. عيّنت الحكومة لجنة من الجهات الفاعلة في القضاء – وفي بالوجو، وخانقين، وكفري – لتوفير الحماية ومنع التعديات على المياه على طول النهر وطلبت من المزارعين عدم زراعة المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه كالسمسم والأرز. كذلك، تم التكليف ببناء سدود جديدة للمساعدة في تنظيم تدفق المياه إلى القضاء، إلا أن تنفيذها بطيء بسبب قيود الميزانية. تتواصل الاتصالات بين قادة المجتمع والقائمقام لمناقشة القضايا المسبِّبة للتوترات والحلول الممكنة، ولكن هذه الجهود لم تفلح في خفض مستوى الإحباط لدى السكان وقادة المجتمع لأن المناقشات لم تُفضِ، بحسب ما أُفيد، إلا إلى القليل من النتائج الملموسة في القطاع.

قضاء كفري (محافظة السليمانية)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

يقع قضاء كفري في محافظة السليمانية ويشكّل إلى جانب كلار وجمجمال إدارةَ كارميان في كردستان. يقع القضاء شمال سلسلة جبال حمرين ويضم أراضٍ زراعية خصبة على خلاف الأراضي الصحراوية الواقعة في جنوب السلسلة. يتألف سكان هذا القضاء الذين يُقدَّر عددهم الإجمالي بحوالى ٤٣,٠٠٠ نسمة من العرب والأكراد والتركمان. يغلب الأكراد على بلدة كفري، عاصمة القضاء، التي تضمّ أيضًا مجموعة صغيرة من التركمان، فيما يقطن العرب السُنّة النواحي الجنوبية للقضاء التي تضم أيضًا التركمان الشيعة، ولو بأعداد أقل. تشكّل الأنشطة الزراعية، وتحديدًا الفلاحة وتربية المواشي، إلى جانب التوظيف في القطاع العام، وخاصةً في القوى الأمنية، قطاعات العمل الرئيسية. يُعتبر الحضور الأمني كثيفًا في القضاء الذي يضمّ قوات البيشمركة والأسايش وجهاز مكافحة الإرهاب الاتحادي و قوات الحشد الشعبي. وفي حين ساعدت هذه القوات في إرساء الاستقرار في المنطقة، إلا أن التوترات سادت بين المجمعات أيضًا نظرًا إلى وضع القضاء المتنازع عليه (انظر الفقرات التالية). علاوةً على ذلك، فقد صعّبت تحركات فلول تنظيم داعش في المنطقة الخاضعة للمراقبة عمومًا، والتي لا تزال تسيطر على مناطق في طوزخورماتو وسليمان بيك، على مزراعي المنطقة أحيانًا نقل محاصيلهم وتأمين المواد الضرورية كالوقود.

تشكّل بعض مناطق القضاء، وخاصةً في الجنوب، جزءًا من الأراضي المتنازَع عليها، وهو ما ولّد شعورًا بالاستبعاد السياسي والإهمال بين السكان على مختلف طوائفهم. يسود الشعور بالاستبعاد السياسي والإهمال لدى العرب السُنّة والتركمان الشيعة في إقليم كردستان العراق والمناطق ذات الغالبية الكردية؛ فيما يسود شعور بالاستبعاد بين الأكراد والعرب السُنّة في النواحي الجنوبية التي تسيطر عليها القوات الاتحادية، ومنها وحدات قوات الحشد الشعبي، على اعتبار أنها تعطي الأفضلية في التوظيف والفرص الاقتصادية للتركمان الشيعة ومناصريها من العرب السُنّة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تسبّب النزاع على قضاء كفري بانقسام إدارة الحوكمة، حيث يرتبط القائمقام بحكومة كردستان العراق ويتبع لها، في حين يتبع المختارون في النواحي الجنوبية لحاكم محافظة ديالى. أدّى ذلك إلى نشوء تحديات متعلقة بتوفير الخدمات العامة وأثّر سلبًا على خلق فرص العمل، ما ولّد شعورًا بالإحباط بين السكان الذين يشكون سوء الوضع. وتُضاف إلى ذلك النزاعات على الأرض التي ترتبط بالطبيعة المتنازَع عليها للقضاء، وتشكّل مصدرًا رئيسيًا للتوتر بين المجتمعات. وتسهم آثار تغيُّر المناخ، وارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، والتصحر، وندرة المياه، وفقدان سُبل المعيشة في تعميق وتضخيم هذه المشاكل في قضاء كفري، كما سيناقشه القسم التالي.

مسارات الأمن المناخي

الموارد الطبيعية. تسبّب تراجع هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وأزمة الجفاف بندرة المياه، فتحوّلت الأراضي إلى مساحات شبه قاحلة، مُجدبة وغير قابلة للزراعة. يعتبر السكان أن نقص المياه هو التحدي الأكثر إلحاحًا، حيث إنه قد يؤدي إلى تصاعد التوترات في حال عدم معالجته. نشأت بعض النزاعات الصغيرة بالفعل على خلفية عدم احترام اللوائح في حفر الآبار وعلى مشاكل الوصول إلى المياه بشكل عام. وأثّرت ندرة المياه على الاستخدام والاستهلاك المنزلي، وطال أثرها أيضًا القطاع الزراعي: حيث تدنّت المحاصيل عن المستويات المتوقّعة وتطلّب الحفاظ عليها مزيدًا من الاستثمارات في غياب الموارد. وكما في الأقضية الأخرى المشمولة في هذا التقرير، أثّر تغيُّر المناخ أيضًا على توفر أراضي الرعي لمربّي المواشي، ما أدى إلى تزايد التنافس بين هؤلاء وإلى نشوء التوترات مع أصحاب الأراضي.

انعدام الأمن المعيشي. يطال أثر تغيُّر المناخ في قضاء كفري سُبل المعيشة. فقد دفع تراجع إنتاج المحاصيل وقحول الأراضي بالكثيرين ممن يعتمدون على القطاع الزراعي إلى ترك مِهَنهم والهجرة إلى مناطق أخرى بحثًا عن فرص العمل. وأُشير مثلًا إلى أن عدد سكان بانكت شنذار، وهي إحدى أكبر بلدات القضاء، وتقطنها حوالى ٣٥ عائلة تعتمد على القطاع الزراعي لتلبية احتياجاتها، تراجع إلى النصف بسبب استمرار ظروف الجفاف. وغادر الكثيرون من سكان قرية عمربليلة، وهم من مربّي المواشي منازلهم مع قطعانهم وانتقلوا إلى بنجوين أو حلبجة أو مناطق قريبة من الحدود الإيرانية حيث تتوفر أراضي الرعي. وأُفيد أيضًا أن الأثر على القطاع الزراعي يدفع الكثيرين من العاملين السابقين فيه إلى الانضمام إلى قوات الأمن في القضاء حيث يحصلون على رواتب جيدة، بحسب ما يُزعم.

ويؤثّر تغيُّر المناخ والتدهور البيئي أيضًا على صحة السكان ورفاههم، حيث أدى الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة في فصل الصيف إلى تغيُّر سلوك السكان وأفكارهم وطال أيضًا صحتهم النفسية لاضطرارهم إلى البقاء في المنزل لتجنّب الحرّ. وبحسب ما أُفيد، فإن ذلك يؤثّر بشكل خاص على الشباب ويُنظر إليه كسبب للتوترات والمشاكل العائلية بشكل عام. كذلك، فإن كل المياه المتوفرة في القضاء ملوّثة وتُسبب مشاكل في الكلى والمثانة لمَن لا يمتلكون إمكانية شراء مرشحات المياه أو المياه النظيفة، وليس أمامهم سوى حلٌّ واحد، وهو استهلاك المياه الملوثة. وقد أثارت هذه العواقب الغضب على السلطات والقادة الحكوميين.

انعدام الأمن الغذائي. أثّر تغيُّر المناخ أيضًا على أسعار الغذاء في قضاء كفري، وسبّب نقصًا في المنتجات المحلية كالعسل، والفاكهة، والخضار، واللحوم، فأصبح القضاء أكثر اعتمادًا على استيراد هذه السلع. أدّى ذلك إلى جانب تقلبات قيمة العملة، إلى ارتفاع أسعار الأطعمة والسلع الأساسية وإلى تهريب بعض المواشي واضطرار بعض العائلات إلى الذهاب إلى البلدات القريبة لشراء الضروريات بأسعار أقل. كذلك، أثار ارتفاع الأسعار استياء المواطنين من الحكومة.

سوء الحوكمة. أعاقت الطبيعة المتنازَع عليها للقضاء محاولات تطبيق الحلول الضرورية التي ستساعد في معالجة التوترات الناجمة من تغيّر المناخ. يعود ذلك إلى غياب سلطة مركزية لصنع القرار بما أن بعض أقسام القضاء تقع تحت ولاية حكومة إقليم كردستان، فيما تخضع الأخرى للحكومة الاتحادية عبر حاكم ديالى، في ظل قلّة التنسيق المستدام والمتماسك بين الجانبين. ولذلك تبِعتان سلبيتان مباشرتان: عدم إنجاز السد الذي تم التكليف ببنائه لمعالجة مشكلة المياه بسبب النزاع وقضايا مرتبطة بالميزانية؛ ومنع استخدام خزان للمياه في منطقتَي شقلاوة وقرداغ لإدخال مزيد من المياه إلى القضاء، لأن هذا الخزان يخضع لولاية حكومة إقليم كردستان. قوّضت الازدواجية في الإدارة وغياب التنسيق بشكل أساسي جهود تحسين الحوكمة الشاملة في القضاء، ما ولّد لدى سكان كفري شعور بالإهمال والاستبعاد من قِبل إدارة كرميان المرتبطة بحكومة إقليم كردستان والتي يعتبر الكثير من السكان أنها تعطي الأفضلية لقضاء كلار على حسابها، ومن قِبل الجهات الفاعلة الاتحادية التي تسيطر على المناطق الجنوبية للقضاء.

النتائج غير المقصودة للسياسات. يسود شعور عام بأن الجفاف سيؤدي إلى مغادرة كافة السكان لقرى القضاء في حال عدم معالجته. ويعتقد بعض الأشخاص أن الجهات الفاعلة الحكومية تتجنب عن قصد معالجة آثار تغيُّر المناخ لأن قضاء كفري يحتوي على موارد نفطية ترغب الحكومة في الاستيلاء عليها واستكشافها.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

تشمل الجهات الفاعلة في القضاء - التي ينبغي أن تعمل على الحدّ من تغيُّر المناخ ومن آثاره على المجتمعات بشكل عام والتماسك الاجتماعي بشكل خاص - الحكومةَ الاتحادية، وحكومة

إقليم كردستان، والقادة القبليين، ومالكي الأراضي، والمختارين، والقائمقام، ومديري النواحي، وقوات الأمن المرتبطة بالحكومة الاتحادية. عملت بعض هذه الجهات على معالجة المشاكل المرتبطة بتغيُّر المناخ؛ فتمّ مثلًا التكليف ببناء سدّ جديد من قبل الحكومتين لضمان استقرار الوصول إلى الموارد المائية، وتُعقد اجتماعات متكررة بين قادة المجتمع والمسؤولين الحكوميين المحليين لمناقشة التحديات والحلول. كذلك، فقد أُفيد عن تعاون بين بلدية كفري وهيئة الغابات ذات الصلة للتخطيط لإقامة حزام أخضر حول القضاء لتخفيف آثار الغبار والتصحر. مع ذلك، تُعتبر هذه الجهود غير كافية لأن عجز الحكومة عن توفير حصص المياه الفردية للقضاء لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا للكثير من الأُسر.

شط العرب (محافظة البصرة)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

شط العرب هو أحد الأقضية السبعة التي تتألف منها محافظة البصرة. يقع عند نقطة التقاء نهرَي دجلة والفرات ما يجعله شريانًا مائيًا رئيسيًا للجنوب العراقي. بالإضافة إلى عاصمة القضاء، يضم النواحي التالية: التنومة، والفيحاء، والنشوة، والكباسي. يُقدَّر عدد سكانه بحوالى ٢٨٩,٠٠٠ نسمة وتشكّل هويتهم القبَلية أساس علاقاتهم الاجتماعية والسياسية. تشمل القبائل الرئيسية في شط العرب بني تميم، والعطب، والعيدان، وبني منكر، وعبادة، والهفة، وشمّر، وبني مالك. تُعتبر الأنشطة الزراعية من أبرز الأنشطة في هذا القضاء، حيث تُمارَس أنشطة الفلاحة، وصيد السمك، وتربية المواشي في المناطق الريفية. شهد القضاء تدفقًا للنازحين داخليًا من مناطق أخرى داخل المحافظة وخارجها بسبب النزاعات القبَلية والاكتظاظ في مناطقهم، من بين أمور أخرى.

يعاني القضاء من عدم فعالية تقديم الخدمات وممارسات الحوكمة، وهما سببان للتوترات والإحباط بين سكانه. وتشكّل المزاحمات والتنافس بين القبائل على الوصول إلى السلطة والموارد أيضًا عوامل تشجع على الصراع وتقترن بالتوترات بين السكان التاريخيين للقضاء والنازحين من مناطق أخرى والتي تزداد حدّةً نتيجة تغيُّر المناخ.

مسارات الأمن المناخي

الموارد الطبيعية. لا تتوفر مياه الشرب والريّ في الأنهار والأقنية بسبب تراجع منسوب المياه العذبة وارتفاع ملوحتها نتيجة ظاهرة المدّ الملحي. ويقابل تراجعَ مستويات المياه العذبة في النهر، تسرّبُ المياه المالحة من الخليج العربي إلى مجاري النهر التي تزيد مستوى ملوحته (بما يفوق الحدود المسموح بها للريّ وسقي الحيوانات) وتسبّب مزيدًا من الضرر للنظام البيئي في القضاء. تراجعت كمّية مياه الريّ بشكل كبير بسبب تراجع منسوب المياه في الأقنية وفي نهر شط العرب[٤٣] وبعد القرار الصادر عن وزراة الزراعة سنة ٢٠٢١ والذي قضى بتقليل كمية المياه المتوفرة للريّ. دفع ذلك الكثيرين إلى البحث عن مصادر جديدة للمياه من خلال حفر الآبار للحصول على مياه الريّ. ولجأ الكثيرون من السكان والهيئات الحكومية في القضاء إلى شراء المياه من مورّدين من القطاع الخاص. واضطُر التراجع الشديد لأراضي الرعي والمحاصيل بعض المزارعين إلى بيع أراضيهم لمطوّرين عقاريين، ما أثار بدوره النزاعات على ملكية الأراضي نتيجة تنافس السكان لكسب المنافع المحتملة من هذه المشاريع. وأدّى ارتفاع مستويات الملوحة الذي اقترن بتغيّر الخصائص المناخية والهيدرولوجية، إلى تراجع إنتاجية الأرض وعدم ملاءمة الظروف لزراعة عدّة أنواع من الخضار في محافظة البصرة.[٤٤] ودفع تدهور الوضع

٤٣ يعتمد قضاء شط العرب على معدل المياه المتوفر لمحافظة البصرة من نهر دجلة. انخفض حجم المياه سنة ٢٠١٤ إلى ٦٠ م3/ثانية مقارنةً بالسبعينيات حين بلغ ٢٠٧ م٣/ثانية. وانخفضت معدلات مياه المجاري في شط العرب أيضًا مقارنةً بالستينيات والسبعينيات (الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٣، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

٤٤ ع.ع. لفته، "النمذجة التجريبية والحاسوبية لحساب طول مساحة تسرب المياه المالحة إلى المصبات، بالاستناد إلى مصب شط العرب كمثال" (Experimental and computer modeling to calculate the length of the incursion of salt in the estuaries, the mouth of the Shatt Al-Arab as an example)، مجلة أبحاث البصرة (العلوم) ٤٠ (٤)، ٢٠١٤، ٢٧-٣٦.

الاجتماعي والاقتصادي للمزارعين ومربّي المواشي بالكثيرين إلى الهجرة إلى عاصمة محافظة البصرة.

انعدام الأمن المعيشي والغذائي. تفاقمت المشاكل المرتبطة بالوصول إلى كميّاتٍ كافية من المياه الآمنة بفعل الآثار الواسعة لتغيُّر المناخ، وتدهور البنية التحتية، وانخفاض مستوى الأنهر، وقد أثّر تغيُّر المناخ على سبل العيش بمختلف الطرق في العديد من المناطق، فأدّى إلى فقدان الفرص الاقتصادية بالنسبة للمزارعين وغيرهم ممَّن يعتمدون على القطاع الزراعي. وتراجعت كذلك غلّة المحاصيل ما أسفر عن مفعولَيْن ثانويَيْن، أوّلهما أنّ المحاصيل التي كانت تُزرع وتُباع سابقًا في المنطقة أصبحت تُستورد، وثانيهما ارتفاع أسعار المحاصيل الرئيسية، بشكلٍ يتخطّى بعض الأسعار القدرة الشرائية للسكّان. ورغم الدعم الحكومي للسلع الأساسية، تهدّد الأسعار المرتفعة اليوم الأمن الغذائي للكثير من الأسر. ومع تدهور الوضع المالي للأسر ولأصحاب المؤسسات التجارية، لجأ بعضهم إلى قطع الأشجار لاستخدام الحطب للتدفئة ولغاياتٍ أخرى، ما فاقم التدهور البيئي ضمن المنطقة. ويمكن إيعاز ذلك بشكلٍ كبيرٍ إلى الوافدين الجدد من محافظتَيْ ميسان وذي قار وليس إلى سكّان شط العرب الأصليين الذين يُقال أنّهم يكنّون احترامًا كبيرًا للأرض، ما أدّى إلى تصاعد التوتُّر بين هاتين المجموعتَيْن.

أصبح يشكّل انتشار الأمراض الناتجة عن المياه الملوَّثة خطرًا على صحّة السكّان، وبما أنّ الكثير من الأسر لا يستطيع تحمُّل كلفة شراء المياه العذبة للشرب وللأعمال المنزلية، تُجبر هذه الأسر اليوم على غلي المياه لشربها. وتبيّن أنّ الأثر الاقتصادي لهذه الخسارة في سبل العيش قاسيًا على السكّان الذين يعاني الكثير منهم للحصول على المياه العذبة من أجل احتياجاتهم الأساسية.

سوء الحوكمة. شهدت هذه المنطقة نموًّا سكانيًا متسارعًا من دون أن تتمكّن البنية التحتية والخدمات العامة من مواكبتها، فالطرقات والمدارس والمستشفيات وشبكات الصرف الصحي وخطوط الإمداد بالطاقة قديمة وبحاجةٍ إلى تحديثات ملحوظة. وقد أبلغ سكّان شط العرب أنّ شبكة الصرف الصحي في حالةٍ سيئة لدرجة أنّ مياه الصرف الصحي تمتزج مع مياه الشفة. وساهم تغيُّر المناخ في إضعاف عملية تقديم الخدمات في المنطقة في حين رأى سكّان شط العرب أنّ استجابة الحكومة لم تك ملائمة، ما أدّى إلى فقدان الثقة في قدرتها على معالجة هذه المشاكل بفعالية. وغالبًا ما تُناقَش الجهود اللازمة لمعالجة هذه الهواجس مع السلطات المحلية ولكن لا يبدو أنّها تطال المستويات الحكومية العليا ما يولّد شعورًا بالإهمال وغياب الدعم لدى سكّان شط العرب.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

يُعتبر زعماء القبائل والسلطات الحكومية أصحاب المصلحة الرئيسيين المسؤولين عن حلّ النزاعات والتوتُّرات المرتبطة بالظواهر المناخية، غالبًا ما يتدخّل أوّلهما لتخفيف حدّة النزاعات عبر الممارسات القبائلية العرفية، وإن لم تُحلّ هذه النزاعات، تُحال إلى القضاء. ولكن، لا يُعتبر أيٌّ منهما كيانًا بنّاءً يعمل على حلّ المشاكل التي تبرز بشكلٍ فعّال، بل مسبّبًا للنزاعات. وبالنسبة لبعض السكّان والجهات الفاعلة المخبرة الرئيسية، تطغى المصلحة الشخصية على أفعال زعماء القبائل الذين لا يعملون من أجل الصالح العام، في حين تُعتبر الجهات الفاعلة الحكومية فاسدة وبأنّها تريد الحفاظ عمدًا على الوضع الحالي كونه يخدم مصالحها الاقتصادية. كما يشعر السكّان أنّ أداء الحكومة كان ضعيفًا وأنّها أساءت إدارة المحاولات الرامية إلى تخفيض أثر تغيُّر المناخ وأنّه توجّب عليها العمل مع شركات النفط، وهي صاحبة مصلحة رئيسية في المنطقة، لاتّخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع. ويجب النظر في مبادراتٍ مثل زيادة المساحات الخضراء عبر زرع الأشجار، وضبط المخلفات الصناعية التي تصب في الأنهر، وتوفير فرص عمل أكثر للسكّان.

قضاء الزُبير (محافظة البصرة)

نبذة عن القضاء وخلفيّته

الزُبير هو أحد الأقضية السبعة التي تؤلّف محافظة البصرة ويتضمّن ثلاثة أقاليم هي مركز قضاء الزُبير وأم قصر وسفوان. ويبلغ عدد سكّانه ٤٥٠,٠٠٠ نسمة يطغى عليهم طابع الهوية القبلية. وتنقسم القبائل الرئيسية في القضاء إلى ثلاث فئات، أوّلها تلك المتحدّرة من محافظة ميسان، ومنها البو محمد والسودان وبني مالك، وثانيها تلك الآتية من محافظات أخرى مثل ذي القار، ومنها المنتفق، والسعدون، والسرفيان، والشريفات، والبو صالح، وثالثها يتضمّن القبائل المؤلّفة من سكّان البصرة الأصليين وهي بني سعد وبني تميم وشمار والعيدان. والزُبير، مثل غيرها من المناطق ضمن المحافظة، تعتمد على قطاع النفط والغاز، ويُقدَّر إنتاج القضاء بما يقارب مليونَي برميل من النفط في اليوم وحوالى ٩٠٠ ألف قدم مكعب من الغاز، وهي تؤمّن نسبة تقارب ٥٥٪ من احتياطي نفط العراق الإجمالي. وقد جذب قطاع النفط والغاز في القضاء سكّان مناطق أخرى يبحثون عن فرص اقتصادية، وأتى العديد من هؤلاء المهاجرين الاقتصاديين من محافظتَيْ ذي القار وميسان ومن أقضية أخرى في البصرة. وتشكّل الزراعة أيضًا قطاعًا اقتصاديًا رئيسيًا في القضاء الذي يُعتبر كذلك نقطة دخول للسلع والخدمات كونه يتضمّن عدّة مرافئ رئيسية في مناطق خور الزُبير ويتشارك الحدود مع الكويت.

وتشمل مصادر النزاع في القضاء تدفُّق المهاجرين لأسباب اقتصادية الذي يسبّب مشاكل متعلّقة بالازدحام وزيادة الضغط على الخدمات القائمة والضعيفة أساسًا وعلى الفرص الاقتصادية. كما يشكّل كلٌّ من النزاع المتعلّق بالأراضي والمنافسات السياسية جزءًا من مشاكل القضاء. ونظرًا إلى الطبيعة القبلية للقضاء، غالبًا ما تتحوّل النزاعات الفردية إلى نزاعات قبلية كبيرة. ورغم غنى السكّان بالموارد الطبيعية، غالبًا ما يشعرون بالإهمال والتهميش من جانب الحكومة بسبب النقص في الخدمات المناسبة والفرص الاقتصادية. وتُعتبر شركات النفط أيضًا إحدى المشاكل التي يعاني منها القضاء، فلا يكفي أنّها تلوّث البيئة، بل تعمد إلى توظيف عمّال من خارج القضاء، ما يثير سخط السكّان. علاوةً على ذلك، تخلق المناقصات التي تطرحها هذه الشركات نزاعاتٍ بين المؤسسات التجارية والأحزاب السياسية التي تسعى وراء العقود والأرباح المالية المرافقة لها. ولتأثيرات تغيُّر المناخ كارتفاع الحرارة والجفاف والتصحُّر أثرًا مباشرًا وغير مباشرًا على هذه المشاكل.

مسارات الأمن المناخي

الموارد الطبيعية. أدّى تغيُّر المناخ إلى ارتفاع في درجات الحرارة، والجفاف، والتصحُّر، وقد أثّر ذلك على كمية المياه وجودتها في القضاء. لناحية جودة المياه، ارتفعت نسبة الملوحة في مخزون المياه الجوفية في القضاء وباتت غير قابلة للاستعمال، ما دفع بالسكّان إلى الاعتماد على مصادر المياه العذبة التي تنبع في منطقة البدعة المجاورة لمحافظة ذي القار. علاوةً على ذلك، تقلّصت المساحات والمراعي الخضراء بسبب شحّ المياه ما أثّر بدوره على رعاة المواشي. كما تأثّرت غلّة المحاصيل بغياب الريّ الناجم عن شحّ المياه، ونظرًا إلى أنّ الأراضي الزراعية لم تعُد تحقّق الغايات المقصودة منها، حوّل الكثير من المزارعين وأصحاب المواشي أرضهم إلى أماكن سكنية ما سبّب بعض التوترات في القضاء نتيجة المخالفات المتعلقة بالتقسيم إلى مناطق. ورغم شحّ المياه، يرى البعض ضمن القضاء أنّ الوصول إليها غير منصف، كما يتّضح من حقيقة أن الآبار الرئيسية وطبقات المياه الجوفية منتشرة في كافّة أنحاء المنطقة، ويوعز عدم المساواة هذا إلى سوء إدارة المياه من جانب سلطات القضاء والاعتبارات السياسية التي تفضّل بعض المجموعات دون غيرها.

انعدام الأمن المعيشي. تأثّرت سبل العيش في القضاء بتغيّرات المناخ، فلم تسبّب فقدان الموارد الاقتصادية بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون على القطاع الزراعي فحسب، إلى جانب معدّلات البطالة

المرتفعة أساسًا في صفوف الشباب خصوصًا، بل أدّت أيضًا إلى ارتفاع أسعار السلع بسبب استيرادها إلى القضاء بدلاً من إنتاجها محليًا. علاوةً على ذلك، اضطرّ الأشخاص الذين ما زالوا يمارسون مهنة الزراعة إلى التعمُّق أكثر في ميزانياتهم لشراء معدّات تحلية المياه المكلفة وأنواع خاصّة من السماد ليتمكّنوا من مواجهة آثار الجفاف. وثمّة تردُّد واضح لدى أصحاب المزارع تجاه البقاء والاستمرار في عملية الزراعة نظرًا إلى نسبة الملوحة العالية في الآبار وغياب عمليات معالجة المياه المدعومة من قبل الحكومة. كما أُجبر رعاة المواشي، وتحديدًا أصحاب الجمال والغنم، على بيع حيواناتهم بسبب النقص في المياه العذبة ومساحات الرعي. وخلال فصل الشتاء، عاود السكّان قطع الأشجار لتدفئة منازلهم، مع استخدام الحطب للطبخ أيضًا نظرًا إلى قلّة السكّان القادرين على تحمُّل كلفة الأفران التي تعمل على الغاز. وقد أدّى كلّ ذلك إلى المزيد من الصعوبات المالية في القضاء، وبالتالي إلى تدهور الوضع الاقتصادي، ما سبّب ارتفاع معدّلات الجرائم، إذ يرتكب الناس الجرائم للحصول على المال لشراء أجهزة التبريد لحمايتهم خلال أشهر الصيف الحارقة.

انعدام الأمن الغذائي. اجتمعت تأثيرات تغيُّر المناخ مع عوامل أخرى مثل عدم استقرار العملة واحتكار التجّار للسلع الرئيسية لرفع أسعار المواد الأساسية مثل الغذاء في القضاء. فخلق ذلك بالتالي المزيد من الصعوبات المالية للسكّان الذين يكافحون في سبيل تحمُّل كلفة احتياجاتهم الأساسية. ويعاني سكّان الزُبير عمومًا في التكيُّف مع عواقب تغيُّر المناخ نظرًا إلى مواردهم المالية المحدودة.

سوء الحوكمة. يعاني قضاء الزُبير وغيره من الأقضية في البصرة من نقصٍ شديد في الخدمات، وغالبًا ما يتدخّل الفساد في محاولات إصلاح المشاكل الهيكلية، حيث يبدأ المتعاقدون مشاريع البنية التحتية ثم يختفون من دون إكمالها. وقد تظاهر السكّان ضد رداءة المراكز الصحية ذات اللوازم الطبية المحدودة، والاستخدام غير القانوني لشبكة المياه الوطنية، وتدخُّل النخبة الفاسدة في مشاريع البنية التحتية.

ورغم هذه الاحتجاجات، يوجد تصوُّر لدى السكان أنّ المشاريع التي تفيد شركات النفط تُمنح الأولوية فوق المجالات الأخرى المحتاجة.

الجهّات الفاعلة الرئيسية والاستجابات البرنامجيّة واستجابات السياسات

يُعتبر الجهات الفاعلة الأمنية والقضائية وزعماء القبائل والسلطات الإدارية أصحاب المصلحة الرئيسيين القادرين على حلّ التوترات الناجمة عن تأثيرات تغيُّر المناخ. ولكن، ثمّة تصوُّر عام بأنّ الجهات الفاعلة غير قادرة على تحقيق ذلك بفعالية نظرًا إلى القيود المفروضة على القدرات، والانتماءات والتأثيرات السياسية، والفساد، التي ساهمت جميعًا بتقويض عملية تقديم الخدمات، والممارسات الإدارية في القطاع العام، وإنفاذ القوانين والأنظمة. ونرى أنّ المنظمات غير الحكومية تعمل على سدّ هذه الثغرات ولكن ينحصر عملها إجمالاً بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لمَن هم بأمس الحاجة إليها بدلاً من معالجة المشاكل الناجمة عن تأثيرات تغيُّر المناخ بشكلٍ مباشر. باختصار، لا يبدو أنّ أي من الجهات الفاعلة التي تم تحديدها تضطلع بدورٍ بنّاء في التخفيف من حدّة المشاكل الناتجة عن النزاعات المتعلقة بالظواهر المناخية.

٥. التوصيات الرئيسية

سلّطت هذه الدراسة الضوء على تحدّياتٍ وثغراتٍ عديدة مماثلة لناحية التصدّي للنزاعات والتوترات الناجمة عن تغيُّر المناخ. فما من وعيٍ كافٍ، على سبيل المثال بالاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى المساعدة في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. وباستثناء بعض الضوابط التي وضعتها وزارة الزراعة أو وزارة الموارد المائية في ما يتعلق بمسائل استخدام المياه، لم يتم العثور على هكذا استراتيجياتٍ وجهودٍ في الأقضية. وفي الوقت عينه، لم يتبيّن أنّ الحكومة وغيرها من الجهات الرئيسة صاحبة المصلحة والتي تم التحقيق بأنشطتها تعمل على التصدّي لتحدّيات تغيُّر المناخ كجبهة واحدة أو من خلال استراتيجية مُنسَّقة قائمة على مشاركة المواطنين في أيّ من المناطق التي تناولتها هذه الدراسة، وتبدو هذه الجهود بالتالي، في أفضل حالاتها، مجزّأة، وفي حال توافرها، لا تلبّي توقّعات العديد من المواطنين. فعلى سبيل المثال، يشتكي المزارعون من عدم تلقّي المساعدة المباشرة الكافية من وزارة الزراعة، في حين ذكر بعض السكّان النقص في فعالية عمل الشرطة وإنفاذ الضوابط القائمة الخاصة بالمياه كمشكلة أساسية في إطار التعامل مع التوترات المتعلقة بالحصول على المياه. ومن جهتهم، يشتكي كلٌّ من الجهات الفاعلة الحكومية وسكّان المناطق من غياب الميزانيات والتمويل الملائمَيْن ليتمكّن المسؤولون الإداريون في المناطق من مواجهة التحدّيات والنزاعات الناجمة عن تغيُّر المناخ، إضافةً إلى ضرورة معالجة المؤسسات والجهات الفاعلة الحكومية الوطنية المشاكل الرئيسية التي تتخطّى نطاق صلاحيات واختصاص السلطات المناطقية. وردًّا على هذه المسائل، وبالاستناد إلى نتائج التقرير والمشاورات الفردية مع مختلف الجهات ذات المصلحة، تقترح هذه الدراسة.

التوصيات التالية:

التوصية الأولى: تعزيز العمليات التشاركية والشاملة

تيسير عمليات الحوار التي تربط بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والوطنية وتشركها، والهادفة إلى حل المشاكل وتطوير استراتيجيات لمعالجة مخاطر الأمن المناخي. من الضروري تيسير عمليات الحوار لحلّ المشاكل في جميع المناطق المشمولة في الدراسة، كما يجب إشراك زعماء القبائل وسلطات الحكم دون الوطنية، بما فيها مكتب المحافظ، لمعالجة مشكلة شحّ المياه وغيرها من المسائل الناجمة عن تغيُّر المناخ أو المتفاقمة بسببه. ويجب أن تشرك هذه العمليات أيضًا عموم السكّان والمجموعات الأكثر تأثُّرًا بتغيُّر المناخ، مثل المزارعين، ويجب أن ينتج عنها خطّة تصدّي لتغيُّر المناخ تستخدمها السلطات للمساعدة في توجيه الجهود الرامية إلى مواجهة عواقب الأزمة المناخية. مثلاً، قد ترى المناطق التي تعاني من التصحُّر، مثل عفك وبيجي وجمجمال وحمزة الشرقية والحويجة وكفري والزُبير، أنّها تحتاج إلى تنفيذ مشروع تخضير يتمثّل بزراعة نباتاتٍ وأشجار بكميّاتٍ كبيرة لمواجهة هذه المشكلة، كالمشاريع المُطبَّقة بنجاحٍ نسبيّ في بعض المناطق التي تقع خارج نطاق هذا التقرير.

يجب أن تكون هذه العمليات شاملة قدر الإمكان وأن تشرك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة نظرًا إلى الحاجة إليها جميعًا لمواجهة المشاكل الناجمة عن تغيُّر المناخ والمتفاقمة بفعله والتوصُّل إلى الحلول الفعّالة، من ضمن هذه الجهات:

- قادة المناطق والأقاليم، بما في ذلك قائم المقام، ومدراء المناطق الفرعية، والمخاتير، ومديريات الوزارات التنفيذية، خاصّةً تلك المرتبطة بوزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية، والممثّلين عن مكتب المحافظ، وآليات حفظ السلام المحلية

القائمة مثل لجان السلام المحلية والفرق العاملة في المناطق.[٤٥]

- السلطات الحكومية الوطنية التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك وزارة الزراعة، ووزارة الموارد المائية، ووزارة البيئة، ونواب المنطقة، ومستشارية الأمن الوطني، وغيرها؛

- والتعاون مع السلطات الموازية للسلطتَيْن التنفيذية والتشريعية في حكومة إقليم كردستان في إقليم كردستان العراق والأقاليم التي تقع داخل المناطق المُتنازَع عليها.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة متزايدة إلى المشورة بشأن تطوير سياسات المناخ، وإلى أن تكون الاستجابات أكثر حساسية للنزاعات، وأن يُعتبَر مبدأ «عدم الإضرار» بمثابة نهج متكامل. وتشمل نقاط الدخول الرئيسية لإطلاق عمليات الحوار مكاتب المحافظين، ومفوّضي المناطق، وآليات حفظ السلام المحلية القائمة، مثل لجان السلام المحلية والفرق العاملة في المناطق، وزعماء القبائل والمجتمع. ومن ضمن المنظمات الدولية والوطنية ذات الخبرة في التأسيس لعمليات الحوار وحفظ السلام المحلية وتيسيرها مؤسسة مسارات السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومعهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GiZ)، وجمعية التحرير للتنمية.[٤٦]

التوصية الثانية:

تعزيز التآزر والتعاون على المستويات المحلية والوطنية والدولية وبينها:

الوصل بين العمليات المحلية والوطنية والدولية الساعية إلى التصدّي لتغيُّر المناخ وآثاره. تتضمّن العمليّتان الوطنيّتان للتصدّي على صعيد السياسات والعمليات قيد التنفيذ حاليًا، أي خطة التكيُّف الوطنية والورقة الخضراء، عناصر رامية لإشراك المجتمع ولكن، كما ذُكر سابقًا، لا يعلم قادة الأقضية أو المجتمعات في إطار هذه الدراسة بوجود هذه العمليات. ورغم أنّ الحاجة تستدعي تنفيذ هذه العمليات الوطنية، لا بدّ لها من أن تكون مُكمَّلة ومدعومة بواسطة عمليات تصدّي لتغيُّر المناخ على صعيد المجتمعات تُسفر عن خططٍ يستطيع قادة المناطق استعمالها والامتثال لها للتخفيف من النزاع الناجم عن تغيُّر المناخ والمتفاقم بسببه (التوصية الأولى). من الضروري أن تدعم العمليات وخطط التصدّي المنبثقة عن المجتمع العمليات والجهود الوطنية الساعية إلى إعداد استجابة حكومية متناسقة للنزاع الناتج عن المناخ، وقد ينتج عن خلاف ذلك خططًا وطنيةً ومجتمعيةً غير متّسقة، ما يبطل مفعول الخطط المجتمعية في ظلّ غياب الموارد لتنفيذها. وفي الوقت عينه، يجب أن تساعد هذه العمليات على تخفيض المنافسة القائمة بين الجهات الفاعلة الحكومية، وخاصّةً بين وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية، وبينها وبين الجهات الفاعلة الاتحادية والحكومات الإقليمية، فيما يتعلّق بالضوابط الخاصّة باستعمالات المياه تحديدًا. تحقيقًا لذلك، يجب أن تحاول المنظّمات الدولية والوطنية أن تتعاون مع الوزارات الرئيسية، أي وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة البيئة تحديدًا، للمساعدة في الوصل بين العمليات الوطنية والعمليات دون الوطنية. وعلى وجه الخصوص، يمكن للخطوات الملموسة التالية أن تدعم وتعزز أوجه التآزر والتعاون:

٤٥ للمزيد من المعلومات عن آليات حفظ السلام في العراق، انظروا ماك سكيلتون وأسامة غريزي، "العلاقة بين آليات حفظ السلام في العراق وهيكليات الحكم الأخرى" (Relationship Between Local Peace Mechanisms in Iraq and Other Governance Structures)، شركة كيمونكس انترناشونال، نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

٤٦ للمزيد من المعلومات عن عمليات الحوار وحفظ السلام المحلية في العراق وكيفية تصميمها وتنفيذها، انظروا "مجموعة الأدوات المتعلقة بعمليات السلام المحلية"، المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة Peace Paradigms Organization، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. الرابط: https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1316/files/documents/Local%20Peace%20Processes%20Toolkit%20%28final%20version%29.pdf.https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1316/files/documents/Local%20Peace%20Processes%20Toolkit%20%28final%20version%29.pdf.

- إنشاء منتديات منتظمة للتواصل والتنسيق بين المسؤولين المحليين والإقليميين والوطنيين العاملين في مجال تغير المناخ. ويمكن أن يشمل ذلك اجتماعات شهرية، ومنصة عبر الإنترنت، ومؤتمرات قمة سنوية لتنسيق الجهود.

- إنشاء لجان استشارية معنية بتغير المناخ تضم ممثلين عن جميع مستويات الحكومة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. يمكن لهذه المجموعات إسداء المشورة بشأن مواءمة السياسات والأولويات.

- وضع مبادئ توجيهية وقنوات واضحة لتغذية البيانات والإحصاءات المحلية وتوجيه التقييمات الوطنية، وخطط العمل، وإصلاحات السياسات المتعلقة بتغيّر المناخ.

- توفير التدريب ودعم الموارد لموظفي الحكومة المحلية والمجتمعات المحلية لرصد وتوثيق والإبلاغ عن التأثيرات المناخية المحلية والاحتياجات المحلية للتكيف بشكل فعال.

- إشراك القيادات الإقليمية والمحلية في فرق العمل الوطنية المعنية بتغير المناخ، وجلسات الاستراتيجية،والمؤتمراتللحصولعلىمدخلاتهم.

- تمويل مشاريع تجريبية تعاونية بين الوكالات الوطنية والمناطق المحلية لاختبار أساليب التكيف مع المناخ التي يمكن توسيع نطاقها، وتطوير حوافز للتعاون في مبادرات تغير المناخ، مثل تمويل مشاريع التكيف المشتركة.

- الاستفادة من الهياكل القائمة، مثل «لجان الاستجابة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ» في المقاطعات، ودمج المخاطر المناخية، والتواصل مع الوكالات الوطنية المعنية بالاستجابة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ.

- دعم التقييمات التشاركية التي تنظر في قابلية التأثر بالمناخ، ودعم جهود التخطيط للتكيف على المستويات المحلية بما يتوافق مع الأطر والأولويات الوطنية.

- تشجيع السياسات الوطنية التي توفر المرونة في الحلول المناخية المحلية، بالتزامن مع تنسيق الاستراتيجيات الأوسع.

- تعزيز السياسات والمؤسسات التي تدعو إلى الشفافية والتواصل والتخصيص العادل للموارد، وذلك لبناء الثقة بين الأطراف.

- دعم المبادرات المحلية التعاونية كنماذج قابلة للتكرار، وتوفير منصات تتيح للمقاطعات/المحافظات تبادل أفضل الممارسات.

- يقوم على التعاون والتنسيق لتطوير السياسات والاستجابات تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة التي تسعى إلى معالجة قضايا الأمن المناخي في العراق لتجنب الازدواجية والتداخل على مستوى البرامج، وذلك من خلال إنشاء منصة للتنسيق والتبادل تجمع بين الجهات المانحة الرئيسية والمنظمات الدولية وكذلك وكالات الأمم المتحدة والجهات الحكومية حتى تتمكّن من مناقشة الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية على مستوى السياسات وإعداد البرامج.

- ضمان مواءمة جهود مختلف الجهات الفاعلة لتحقيق أقصى تأثير ممكن، والتأكد من أن النُهج التي تتبناها هذه الجهات الفاعلة هي تشاركية وشاملة وتراعي السياق، والنزاعات، والمناخ.

- تسهيل التنسيق وتبادل المعلومات بشكل أفضل لتعزيز الاستخدام الفعال للمعلومات.

- دعم أُطر تعميم التنسيق والتبادل على المستويين المحلي ودون الوطني، لضمان التنسيق الكامل من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، ولضمان أنّ الاستجابة المحلية تتوافق مع سياسات المستوى الوطني والتوجهات الاستراتيجية وتكملهم.

- تعزيز استراتيجيات الاتصال والنشر لدعم المزيد من الوعي والملكية (المحلية) من خلال اعتماد إطار يقوم على التعاون والتنسيق لتطوير السياسات والاستجابات.

التوصية الثالثة:

إدراج الاستجابات المناخية ضمن خطط الميزانية:

المناصرة في سبيل زيادة الحكومة الاتحادية لمخصّصات الميزانية الخاصّة بالمناطق التي تعكس، كحد أدنى، الجوانب الأكثر لخطة التصدّي للمناخ. تشكّل ميزانيات المناطق أداةً أساسيةً للمساعدة في مكافحة آثار تغيُّر المناخ. ولكن، كما سبق وذُكر في هذا التقرير، يشير العديد من أصحاب المصلحة في المناطق أنّ ميزانياتهم لا تكفي وتمنعهم بالتالي من تنفيذ الحلول المهمة والاستفادة من الجهود المبذولة. ورغم أنّه من غير المرجَّح أن تحصل السلطات المناطقية على كلّ ما تحتاج إليه في ميزانياتها، من الممكن أن تقدّم الدعم للجهات الفاعلة في المنطقة وعلى الصعيدَيْن الإقليمي والوطني وإشراكها في عملية وضع الميزانية للحرص على تمويل بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بتغيُّر المناخ على الأقل:

- دعم مفوضي المناطق والأقضية (القائم مقامين) أثناء تعاملهم مع المسؤولين المحليين والمجتمعات المحلية لتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للمنطقة، والتأكد من تحديد العناصر الأكثر صلة بمكافحة تغير المناخ في المناطق وأخذها في الاعتبار خلال عملية تطوير الميزانية.

- تعزيز الآليات التي تدعم قادة المناطق والأقضية في متابعة المسائل والشؤون الرئيسة مع المحافظين، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، وأعضاء البرلمان في المناطق.

- دعم المحافظون - الذين يتمتعون بصلاحية إعداد مشروع موازنة المحافظة وإرسالها إلى وزارة التخطيط ووزارة المالية للمراجعة - في مجال الدعوة إلى تلبية الاحتياجات المحلية وتطوير ميزانيات المحافظات النهائية.

- الدعوة إلى عملية شاملة تأخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة من مفوضي المناطق والأقضية ومحافظي المقاطعات، وتعزيز آليات المناصرة الحالية التي تدعم استخدام المعلومات المقدمة في اقتراحات الميزانيات الصادرة عن وزارة التخطيط ووزارة المالية.

- تعزيز دور المحافظين في عملية إعداد الموازنة الوطنية. تقود وزارتان وطنيتان رئيسيتان عملية وضع الميزانية الوطنية وهما وزارة التخطيط ووزارة المالية عبر صياغة مسودّات الميزانية بالاستناد إلى مدخلات الوزارات الأخرى والسلطات الإقليمية. وبالنسبة لهذه الأخيرة، يُكلَّف مفوّضو المناطق (قائم المقام) بإشراك المسؤولين والمجتمعات المحليين لتحديد احتياجات المنطقة الأكثر إلحاحًا، ثمّ تُرسل هذه البنود إلى المحافظ الإقليمي الذي يتمتّع بصلاحية إعداد مسودّة الميزانية للمحافظة التي تُرسل بعدئذٍ إلى وزارتَيْ التخطيط والمالية للمراجعة ولتوجيه الميزانيات النهائية للإقليم، وعليه، تقرّر هاتان الوزارتان بشأن مخصّصات الميزانية النهائية وفقًا للموارد المتوفرة. ويتمتّع المحافظون بسلطة تقديرية إلى حدٍّ ما بشأن المخصّصات لدى تلقّيهم الميزانية النهائية، في حين يلعب مفوّضو المناطق دورًا رقابيًا رئيسيًا لضمان تنفيذ ميزانيات المناطق وفقًا للخطط المتعلّقة بها التي تمت الموافقة عليها.

من المهم جدًا تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحًا المرتبطة بمكافحة آثار التغيُّر المناخي والمناصرة من أجلها خلال عملية وضع الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاستناد إلى الإرادة السياسية والملكية السياسية لتخصيص ميزانية كافية لمعالجة مخاطر الأمن المناخي. وقد اقترحت هذه الدراسة مساهمةً منها في هذا الإطار مساعدة أصحاب المصلحة في المناطق على إعداد خطط تصدّي للتغيُّر المناخي متمحورة حول المجتمع خاصّة بالمناطق (التوصية

الأولى). فمن دون مخصّصاتٍ للاحتياجات الأكثر إلحاحًا المُحدَّدة في خطط المناطق للتصدّي لتغيُّر المناخ، لن يُحرز أي تقدُّم يُذكر في سبيل تحويل الخطط إلى مكاسب فعلية على مستوى المنطقة.

التوصية الرابعة:

تعزيز قدرات الجهات الرئيسة صاحبة المصلحة وتنمية مهاراتها الفنية:

تحسين قدرات الجهات الفاعلة الحكومية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والاستجابة عبر سياسة مقاومة الظواهر المناخية، وهو أمر يجب القيام به تزامنًا مع جهود معالجة الفساد الإداري. ويجب توفير القدرة والدعم التقني للجهات الفاعلة الحكومية المعنية، وخاصّةً وزارتَيْ الزراعة والموارد المائية، ومكاتب المحافظين، لزيادة قدرتهم على أداء واجبهم بفعالية. والدعم مطلوب لهذه الجهات الفاعلة تحديدًا من أجل:

- تحسين البنية التحتية المائية والحفاظ عليها، كونها بحاجةٍ ماسّة للصيانة على صعيد البلد بأكمله.[٤٧] ومن شأن المساعدة في تحسين البنية التحتية والممارسات الخاصّة بإدارتها أن تساهم في تخفيف أثر شحّ المياه على المجتمعات.

- إصلاح وتحسين الرقابة على الضوابط المتعلقة بالوصول إلى المياه وتطبيقها، من خلال الاعتماد على التوقعات المناخية لتوافر المياه في المستقبل، وإنشاء أنظمة لرصد المياه (بما في ذلك بناء المعرفة والقدرة على التنفيذ)، ودعم هيئات الوساطة والتعاون القائمة أو إنشاء هيئات جديدة للتعامل مع القضايا والتوترات والصراعات المتعلقة بالمياه.

- تقديم المساعدة للمزارعين، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالريّ الحديث وبذور المحاصيل الأقل استهلاكًا للمياه. وتشكل الكلفة والقدرة على تنفيذ الممارسات الجديدة معوقَّين أمام الانتقال من الممارسات المنطوية على الاستخدام الكثيف للمياه نحو تقنيات حديثة أقلّ تبذيرًا للمياه. وبالتالي، يجب دعم جهود التغلّب على هذين المعوّقَين.

- دعم الإصلاحات المتعلقة بحيازة الأراضي وتنظيم ممارسات الرعي، التي يمكن لكلٍّ منها أن يسهم في تنشيط إنتاجية القطاع الزراعي وتخفيض التوتّرات بين مالكي الأراضي والرعاة الذين يبحثون عن مراعٍ آخذة في الانكماش لإطعام حيواناتهم.

- دعم المناطق الحضرية لتكون مجهزة بشكل أفضل لمواجهة تدفق المهاجرين بسبب المناخ، لا سيما من حيث تعزيز فرص العمل والتكامل وآليات حل النزاعات والموارد والخدمات المستنفدة من خلال تحسين الإدارة وفعالية المؤسسات.

في موازاة هذه الجهود، يجب أن يساعد كلٌّ من المجتمع الدولي والمنظمات الوطنية في معالجة الفساد الإداري في القطاع العام، وخاصّةً على صعيد المؤسسات التي تقود عملية التصدّي لأزمة المناخ وآثارها الضارّة على البلد. فمن دون ذلك، قد لا يمكن تنفيذ المقترحات المذكورة في هذا التقرير.

التوصية الخامسة:

تعزيز الحوكمة الفعالة:

دعم جهود الوساطة لحلّ العقبات المتعلقة بالحوكمة والناجمة عن مشكلة الأراضي المُتنازَع عليها التي تمنع تطبيق الحلول والإجراءات التي من شأنها أن تساعد في التخفيف من آثار أزمة المناخ. رغم أنّ أغلبية المؤسسات الحكومية في البلد تتّسم بالحوكمة غير الفعالة المنبثقة عن حالات السيطرة على الدولة، والقيود المفروضة

٤٧ للمزيد من المعلومات، انظروا شوان، محمد. "أهمية إصلاح نظام الريّ في العراق" (The Importance of Fixing Iraq's Irrigation)، 1001 أفكار عراقية.

على القدرات، والفساد الإداري المتفشّي، تتعاظم هذه الظاهرة في المناطق المُتنازع عليها من قبل الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق، مثل جمجمال وكفري وكلار. فهنا تتفاوت عملية صنع القرار بشكلٍ ملحوظ على المستوى المحلي، مما يجعل عملية إنتاج الحلول المستدامة القادرة على حلّ أو تخفيف التوتّرات الناجمة عن الظواهر المناخية أمرًا فائق الصعوبة. وبالتالي، يجب أن يدعم المجتمع الدولي في هذه المناطق جهود الوساطة التي تساعد في تنسيق وتدعيم عمليات صنع القرار المرتبطة بمسائل الحوكمة المحلية، بما فيها تلك المتعلقة بأثر تغيُّر المناخ. ولا يجب أن تتناول هذه الوساطة الوضع النهائي لهذه الأقاليم، أي مسألة المادة ١٤٠ الحسّاسة، ولكن التركيز على تكثيف التنسيق والتعاون بين الجهتَيْن حول مسائل محدّدة تنغّص عيش المجتمعات في الأقاليم المُتنازَع عليها.

التوصية السادسة:

تعزيز جهود الوساطة على المستوى الدولي:

دعم الوساطة بين الحكومة العراقية وإيران وتركيا والمناصرة في سبيلها نظرًا إلى موقع العراق كمتلقٍّ للمياه. وفي حين أنّ الجفاف يشكّل عاملاً رئيسيًا يؤثّر على التوتّرات الناجمة عن شحّ المياه، كذلك الأمر بالنسبة لاعتماد العراق على تدفُّق المياه من مصادر تنبع في تركيا وإيران. ومع تصاعد نسبة التوتُّر بين العراق والبلدان المجاورة لها، يلقي كلٌّ من تركيا وإيران اللوم على تغيُّر المناخ لناحية انخفاض تدفق المياه إلى العراق. لذلك، يستدعي هذا الوضع المتأزّم اتفاقياتٍ بشأن الاستخدام العادل للموارد المائية العابرة للحدود بين العراق وتركيا وإيران، وهو أمر يجب على الحكومة العراقية أن تضعه بين أولوياتها في الوقت الحالي.

في حين يتم العمل على تعزيز قدرات فريق الوساطة العراقي على التفاوض على المستوى الدولي، يبقى من الضروري، لمواجهة الآثار البعيدة المدى لشحّ المياه في العراق، اعتماد مقاربة شاملة ومستدامة لإدارة المياه، بما في ذلك الاستثمار في ممارسات الحفاظ على المياه مثل حصاد مياه الأمطار، ونظم الريّ التي تضمن كفاءة المياه، والبنية التحتية لمعالجة المياه والصرف الصحي. كما يستدعي ذلك تحسين عملية حوكمة المياه وإدارتها، بما فيه التنظيم والتوزيع الفعّال للموارد المائية (التوصية الرابعة).

التوصية السابعة:

تعزيز البحث الشامل:

دعم التركيز الأكبر على فهم المخاطر الأمنية الحالية والمستقبلية المرتبطة بالتغيرات المناخية، واستكشاف المزيد من المجالات المترابطة، مثل التفاعل بين المناخ والنزاعات والنوع الاجتماعي و/أو الثروة، واستكمال النهج التحليلي الحالي بمزيد من المنهجيات لضمان فهم شامل للموضوع. حتّى الآن، كان دور المنظور المتعدد الجوانب بشكل عام، والاعتبارات الجنسانية بشكل خاص، هامشيًا في الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين المناخ والنزاعات. إلّا أنّ اعتماد منظور جنساني ونهج متعدّد الجوانب ضروري لتحقيق فهم شامل لديناميات النزاعات المتعلقة بالمناخ و(انعدام) الأمن. علاوة على ذلك، يساهم الاعتراف الواضح بديناميات النوع الاجتماعي (الجنسانية) أو الطبقة/الثروة أو العرق أو السلطة الدينية في اكتساب المعرفة حول كيفية تسهيل أو تخفيف أو منع النزاعات المتعلقة بالمناخ ويعزز المرونة في ما يتعلق بكل من النزاعات وتغير المناخ. لذلك يجب أن يحظى النهج المتعدد الجوانب والاعتبارات الجنسانية بمكانة بارزة في الجهود المحلية لإجراء البحوث المستقبلية وصياغة السياسات حول التداخل بين تغير المناخ والنزاعات. من ناحية أخرى، كانت المنهجية المطبقة شاملة في سعيها إلى شمل مجموعة متنوعة من مسارات الأمن المناخي والمخاطر المرتبطة بها. ومع ذلك، من المهم أن نعترف بأن الإطار التحليلي لا يخلو من القيود المتأصلة. فلمعالجة الطبيعة المتعددة الأوجه للموضوع بشكل فعال، يجب التنويع، بشكل استراتيجي، في النهج التحليلية المعتمَدة. ومن شأن هذا التوسع المنهجي أن يقدّم منظورًا أكثر شمولاً ودقة.

مؤسسة مسارات السلام
حي القادسية, محلة ٦٠٦
زقاق ١٤, دار ٣٣
بغداد، العراق

بختياري, مجمع MNW
بناء B٣, الطابق الثامن, شقة
٤&١
أربيل، العراق

www.ppo-iq.org

peaceparadigms@
peaceparadigms/
peaceparadigms/

مؤسسة بيرغهوف الانسانية
ليندين ستراسس ٣٤
برلين ١٠٩٦٩
ألمانيا

www.berghof-foundation.org
info@berghof-foundation.org

BerghofFnd@
BerghofFoundation/
berghof-foundation/
berghoffnd@